منصور حكمت

أسطورة
(البرجوازية الوطنية والتقدمية)

منشورات الحزب الشيوعي العمالي العراقي

تصميم وتنفيذ: باسل مهدي

مقدمة

أن مهمة تنظيم العمال على الصعيدين الجماهيري والحزبي هي مهمتنا نحن في الحزب الشيوعي العمالي العراقي، مهمتنا تسليحهم بافق ماركسي، بافق اسقاط النظام الراسمالي وبناء النظام الاشتراكي عبر الثورة العمالية. هذا هو امرنا وفلسفة وجودنا كحزب للطبقة العاملة. ان تنظيم العمال في المنظمات الجماهيرية، المجالس، النقابات واشكال تنظيمة اخرى، تنظيم حزبي، لجان الشيوعية، تنظيمات على اساس المحلات والمعامل والجامعات. تنظيمات غير حزبية مثل حلقات وصلات بين القادة العماليين حول قيادة التظاهرات او الاضرابات او حول لائحة عملية محددة، هو امر في غاية الاهمية، بل ان التنظيم يشكل عمود فقري لبناء هيكل دولة جديد، وللنهوض بثورة عمالية وبناء الاشتراكية.

بالاخص اننا نمر، كحزب وطبقة عاملة، في لحظات تاريخية عظيمة، اي في ظل الاوضاع الثورية الراهنة في العراق وفي المنطقة، خاصة بعد تجربة ثورتي تونس ومصر، الثورتان اللتان اسقطتا دكتاتورين عتاة مثل مبارك وبن علي. اسقطتهما بدون تنظيم متراص قوي، بدون تنظيم عمالي وشيوعي قوي، بدون تنظيمات عمالية وفق الأسس والاساليب النضالية الماركسية. اسقطتهما بدون رؤية سياسية واضحة لدى قادة الطبقة العاملة، بدون حزب طبقتهم، بدون رؤية بناء بديل جديد على انقاض نظام الرأسمال المتعفن. هذه هي حالة ثورتي مصر وتونس .وتحتشد اليوم جماهير العمال والكادحين والشباب في البلدين، الذين نزلوا الى الشوارع والساحات، في المعامل والمصانع والجامعات لتنظم نفسها واكمال ثورتها. ان محور الدروس المستخلصة من الثورتين (وبالتالي لكل الثورات) هي: يجب تسليح العمال في البلدين، وبالتحديد قادة الطبقة العاملة، بافق ماركسي واستراتيجية طبقية واضحة وفي هذا السياق بناء الحزب السياسي للعمال، (الذي هو موجود في العراق)، وثانيا: ان تنظيم الثورة، بالمعنى الواسع للمفهوم، يجب ان يتخذ اشكال تنظيمية واسعة: تنظيم المحلات والمعامل والجامعات تنظيما جماهيريا قويا، التنظيم في لجان شيوعية، ليتسنى لكافة روافد الحياة والمجتمع ان تصب في بحر الثورة، بحيث لا تنحصر في ساحات وشوارع بعينها.. ان هذه دروس مهمة للحركة الثورية في العراق.

قرر الاجتماع الموسع للجنة المركزية الـ (٢٤) للجنة المركزية للحزب الشيوعي العمالي العراقي. المنعقد في نهاية شهر اذار من عام (٢٠١١) طبع ونشر ادبيات سياسية وتنظيمية للقادة الماركسيين، من ماركس وانجلز ولينين ومنصور حكمت، وأصدارات الحزب حول الاوضاع السياسية الراهنة، من خلال إصدار سلسلة من الكراسات، للدفع والى الأمام بسياسة تنظيمية سواء كانت حزبية او جماهيرية في صفوف طليعي الطبقة العاملة والحركات الشبابية والنسوية والجماهيرية، وتسليحهم بافق ثوري، ليتسنى لهم ان يخطو خطوات ثورية ثابتة وراسخة، واحدة تلو الاخرى، بصورة منظمة وفق سياسة ثورية واضحة المعالم، كما عبرت عن ذلك الخطة السياسية والعملية" بلاتفورم" للحزب التي اقرها الاجتماع المذكور.

ان تلك الادبيات، بمجلمها، مع سياسات الحزب الرئيسية، ستكون نبراساً ومرشدا عمليا للقادة العماليين والجماهيريين، وقادة الحركة الشبابية والحركة النسوية، حيث ليس بوسع الحركة الثورية ان تتطور وتتسع وتتقدم الى الامام، وتتحول الى قوة مقتدرة دون ان تكون مسلحة بسياسة وافق ثوريين راسخين. ان هدفنا من إصدار ونشر هذه الادبيات هو مليء هذا الفراغ.

المكتب السياسي للحزب الشيوعي العمالي العراقي

نهاية شهر ايار ٢٠١١

أسطورة (البرجوازية الوطنية والتقدمية)

منصور حكمت
ترجمة: جلال محمد

والى أن نتمكن من التحديد الواضح والتام للطبقة التي بإمكانها، بحكم الظروف الاقتصادية الموضوعية، تحقيق النصر للثورة البرجوازية الروسية ، فان كل ما نقوله عن انتصار هذه الثورة تبقى عبارات جوفاء وسفسطة ديموقراطية وسيكون تكتيكنا في الثورة الديموقراطية بالضرورة هشا لا يستند على أرضية صلبة. إذا اكتفينا، خلال تحليل المراحل الثورية، بتحديد المسار العام لممارسة الطبقات المختلفة دون تحليل أشكال نضالاتها فان كل ما نقوله سيكون على الصعيد العملي ناقصا وغير ديالكتيكي وستكون على الصعيد السياسي عبارات جوفاء ء وميتة ليس إلا .

لينين-الآثار الكاملة" الطبعة الإنجليزية"، المجلد ١٥

قبل الإجابة على السؤال المتعلق بموقفنا من هذه "المعارضة" وفيما إذا كان علينا أن ندعمها أم لا ، يجب أن نفهم، على صعيد الأساس الطبقي لهذه "المعارضة" أي (الليبرالية الروسية)، العلاقة بين توسع الثورة ونمو الطبقات الثورية وبين مكانة الليبرالية ومصالحها.

لنين-الآثار الكاملة" الطبعة الإنجليزية"، المجلد ١١.

تم نشر كلا المقالين في كتابي "تقيم الثورة الروسية" و"البرولتاريا والبرجوازية والثورة الديمقراطية" بالفارسية.

مدخل

هذا الجزء هو مقدمة لسلسلة من المقالات المتتالية ستنشرها "سهند" باستمرار منذ ألان من اجل شرح المسائل والاطروحات التي تضمنها كراس " الثورة الإيرانية ودور البروليتاريا" (اسفندماه ١٣٥٧) (آذار, مارس ١٩٧٩ المترجم) . ولان من الصعب نشر كل هذه المسائل في كتاب واحد، لأسباب مختلفة من أهمها إمكانياتنا المادية المحدودة ، فانها ستصدر بشكل أجزاء متتابعة(٧-١٠) أجزاء, خلال عدة شهور. من الواضح إن هذه العملية ستعتريها بعض الصعوبات ليس للقاري فقط بل لنا أيضا. فمن جهة يصعب على القاري ْمتابعة مسار الاستدلالات والتحليل ومن جهة أخرى سنضطر نحن، من اجل تنجب التكرار ،إلى إصدار كل جزء بشكل يمكن قراءته بشكل مستقل. وفي كل الأحوال فأننا نذكر الرفاق بان الإطار الكلي لما سيتم بحثه في هذه الأجزاء قد طرح في كراس " الثورة الإيرانية ودور البروليتاريا" وبالإمكان إدراك الترابط المنطقي بين الأجزاء المختلفة من خلال مراجعة الكراس المذكور

يتصدى الجزء الأول من هذه السلسلة، على الأغلب ، إلى مسائل ومقولات اقتصادية وسنعالج فيه بشكل رئيسي المسائل النظرية الاقتصادية التي تشكل أسس المواضيع والاطروحات السياسية المطروحة في كراس "الثورة الإيرانية ودور البروليتاريا". من الواضح إن التحليل الاقتصادي، لم يكن، من وجهة نظر التحليل الماركسي، في يوم من الأيام هدفا مستقلا بذاته ، فإذا لم يستنتج التحليل الاقتصادي نتائج سياسية محددة وإذا لم يؤد إلى توضيح سبل تقدم الطبقة العاملة في نضالها الطبقي ولم يعن الشيوعيين في تقييم القوى المتصارعة في النضال الطبقي وإذا لم يعمل على ترسيخ البرامج والتكتيكات النضالية، فانه لا يعدو كونه جهدا أكاديميا ومحاولة مثقفين. ومن جهة أخرى من الممكن أن يكون تجنب التحليل الصحيح للقوانين والمرتكزات الاقتصادية لحركة المجتمع وخصائصها المحددة من قبل طليعيو الطبقة العاملة وفئاتها الواعية، بحجة تجنب الأكاديمية، منبعا لأشكال تحريفية، سياسية وتنظيمية تؤدي على الصعيد العملي إلى سلب إمكانية التقدم والانتصار من اكثر القوى السياسية، إخلاصا، للطبقة العاملة.

فيما يتعلق بأسلوب تحليلنا الاقتصادي للمجتمع ، يجب أن نشير إلى إننا نتحدث عن التحليل الماركسي للبناء الاقتصادي التحتي للمجتمع وليس جدولة طبقاته الراهنة، فالطبقات الاجتماعية هي انعكاس إنساني لعلاقات إنتاجية محددة سائدة في المجتمع . إن الشرط الضروري لتحليل الحركات الاجتماعية والسياسية والأيدلوجية للطبقات والفئات المختلفة هي معرفة القانون الاقتصادي لحركة المجتمع ذلك أن الطبقات الاجتماعية لا تنظم الروابط والعلاقات الإنتاجية بل إنها بذاتها نتاج تلك العلاقات والروابط وتتحرك في سياق هذه العلاقات واستنادا إلى قوانين حركتها الداخلية وبالضبط استنادا إلى نفس تلك القوانين تتصارع الطبقات المختلفة على مسألة الإبقاء على النظام الراهن أو تحويله ثوريا. ولذلك فإننا نبدأ، على طريقة ماركس ولنين: أولا من القانون الاقتصادي السائد في المجتمع وبعد أن ندرك ذلك ، فقط بعد أن ندرك ذلك، سنتصدى لتقييم الدور الاقتصادي والسياسي للطبقات المختلفة.

مما لاشك فيه أن التقسيم الاجتماعي - السياسي لطبقات وفئات المجتمع هو جزء لا يتجزأ من أي

تحليل ماركسي ولكن حصر هذا التحليل واختصاره إلى جدولة اجتماعية هو بمثابة ابتذال الماركسية اللنينية إلى علم الاجتماع البرجوازي الواقف على رأسه. يضاف إلى ذلك إننا، في تحليلنا الاقتصادي نتعقب الإجابة على سؤال محدد ولا يهمنا تحليل الإمكانات الكامنة والتامة لمجمل العوامل المؤثرة في اقتصاد البلد. فنحن نبحث عن أجوبة الأسئلة التي يطرحها علينا النضال الطبقي والثورة الراهنة. نقول "النضال الطبقي" و"الثورة الراهنة" وليس "التطور الاقتصادي" و"التكامل التاريخي للمجتمع". إن نقطة انطلاق أي ماركسي في أي تحليل اجتماعي هي ضرورات النضال الطبقي من زاوية المصالح المستقلة للطبقة العاملة. فليس الماركسيون مستشارين اقتصاديين للمجتمع البرجوازي ليدلوا بآرائهم مثلا حول؛ تطور الزراعة في البلد وإعادة تشغيل عجلات الإنتاج والتصنيع والتوزيع والثروة.. الخ. ضمن إطار النظام الراهن، ذلك أن البرجوازية والإمبريالية ربتا وما تزالان ما يكفي من المتخصصين لهذا العمل. إن الماركسية هي النقد العلمي للمجتمع الرأسمالي ومفتاح تحوله الثوري.

الماركسية علم يجب استخدامه بمثابة سلاح بيد الطبقة العاملة لفضح التناقضات الحتمية التي تشكل أساس النظام الرأسمالي وفي كشف احتضاره الحتمي وتحليل وتقييم أزماته وفي التنبوء بالحركات السياسية والاجتماعية للطبقة أو الطبقات المستغلة في كل مرحلة من مراحل تطور الصراع الطبقي وفي تخليص أوسع فئات الطبقة العاملة من الخرافات البرجوازية... باختصار يجب استخدامها بشكل راسخ في كل ميادين الصراع الطبقي.

أن إحدى أهم الأسئلة المطروحة على,الماركسيين من قبل الثورة الديمقراطية الراهنة في إيران ، التي ليست حركة ما وراء طبقية فحسب بل إنها انعكاس وتعبير محدد عن مرحلة معينة من مراحل النضال الطبقي في بلدنا، هي: تقييم دور البرجوازية الليبرالية في حركتنا الثورية الراهنة. (١)

يشكل النضال ضد الهيمنة الإمبريالية من زاوية مصالح الطبقة العاملة الإيرانية جزء لا يتجزأ من نضالها من اجل توفير مستلزمات حركتها النهائية نحو الاشتراكية. القضاء النهائي والمبرم على السلطة الإمبريالية في الميدان الاقتصادي والسياسي، بمعنى ان إسقاط نظام الاستغلال الإمبريالي والدكتاتورية السافرة المعادية للعمال ، هو الشرط الضروري لانتصار الثورة من زاوية المصالح الآنية والقادمة للطبقة العاملة. ولذلك فان الطرح الصحيح للمسالة من هذه الزاوية هو كالآتي: هل تنتفع أية فئة من فئات المجتمع البرجوازي في إيران، في التحليل النهائي، من القضاء التام على السلطة الإمبريالية وديكتاتوريتها بشكل يجعلها تشارك في النضال الثوري ضد الإمبريالية وبقيادة الطبقة العاملة؟ هل هناك أية فئة برجوازية ديمقراطية ومعادية للإمبريالية؟

هناك طريقتين للإجابة على هذا السؤال: أولهما أن نستند إلى ما تقوله البرجوازية عن نفسها وان نستند على مقولاتها ومفاهيمها وأساليبها التحليلية ونصدق استعراضاتها السياسية المخادعة. علما إن تحليلات البرجوازية وسطحيتها لم تخنها أبدا. بالتأكيد ستجيب هذه التحليلات إيجابيا على السؤال السابق وستسوق الطبقة العاملة، مرة أخرى، نحو الاندحار في سياق فشل الثورة الديمقراطية.

والطريقة الثانية هي أن نرتكز على التعاليم العلمية والثورية للماركسية اللنينية وان نقيم جوهر

وماهية مختلف الفئات البرجوازية الإيرانية وأوضاعها السياسية على أساس ظروفها المادية وعلى أساس القانون الاقتصادي لحركة المجتمع وان نتعرف بأسلوب ماركس ولينين على البرجوازية ونعرّفها من زاوية مصالحها المستقلة وعلى أساس الأيدلوجية العلمية والثورية للطبقة العاملة.

إننا نعتقد بان جواب السؤال السابق هو بالنفي. فالبناء التحتي الاقتصادي للنظام الرأسمالي التابع يفرض ميلا حتميا نحو الدكتاتورية السافرة والشاملة وان السلطة السياسية لهذا النظام وبغض النظر عن الفئة البرجوازية التي تصل إلى الحكم ونظرا لكونها مرغمة على تامين مستلزمات سيادة كل الرأسمال الاجتماعي ضمن الظروف والأوضاع الإمبريالية، لذلك ليس بإمكانها أن تكون ديموقراطية. إن الديموقراطية الضرورية لتعبئة الطبقة العاملة نحو الاشتراكية تتحقق فقط عن طريق حركة ثورية تقودها الطبقة العاملة ضد البرجوازية.

يرتكز كراس "الثورة الإيرانية ودور البروليتاريا" الذي نشر على شكل اطروحات مركزة، على معرفة محددة للقانون الاقتصادي لحركة المجتمع الإيراني الرأسمالي التابع ويطرح، استنادا إلى أدراك محدد للبناء الاقتصادي التحتي في إيران، استنتاجات سياسية وأيدلوجية حول ضرورة الاستقلال الأيدلوجي والسياسي والتنظيمي للطبقة العاملة ، ضرورة تامين دورها القيادي للثورة الديموقراطية الإيرانية ، الخصائص ضد العمالية والديكتاتورية لكل البرجوازية الإيرانية وخطورة الرؤى التحريفية "الشعبوية" على الحركة العمالية والشيوعية وعلى كل الحركة الثورية... ولقد أثبتت وقائع الصراع الطبقي منذ اذر ماه، (كانون الثاني) (حيث نشر الكراس المذكور في نطاق محدود) حتى ألان صحة العديد من النقاط الواردة فيه. إن البرجوازية الليبرالية - المحافظة الإيرانية هي الفئة التي كانت تتحدث في أوج الثورة بشكل زائف عن الحرية والحق والاستقلال، هذه الفئة التي أخذت على عاتقها إنقاذ الرأسمالية التابعة والإمبريالية من طوفان ثورة الكادحين وصارت ابدانهم تقشعر لمجرد سماع كلمات... الثورة، الديموقراطية، المجالس، جيش الشعب، الحكم الذاتي... وغيرها. والى ان يتم السادة الجنرالات والمستشارون استعداداتهم فإنها ترتمي، مؤقتا، في الأحضان الدافئة والحنونة للبرجوازية الصغيرة المدنية المحافظة والبائسة وفي مواجهة النمو المتزايد للحركة العمالية وأفكارها، ومن اجل سحق الحرية ومسخ الثورة فأنها تمد يدها إلى اكثر العناصر والقوى الرجعية وتتآمر معها. ان ما يجب ان يكون واضحا وضوح الشمس هو ان "ليس بإمكان السلطة البرجوازية، في عصر الإمبريالية إن تكون ديموقراطية".

ان الوقائع تدخل الحقيقة إلى الأذهان الأكثر تحجرا أفضل كثيرا مما يفعله الاستدلال. ولكن بالنسبة للماركسيين الذين تقع على عاتقهم مهمة قيادة الحركة العمالية والثورة الديمقراطية في إيران، الذين يمتلكون الحصيلة النظرية وتجربة الحركة العمالية، في كل أنحاء العالم, لمدة تزيد على القرنين، لن يكفي مجرد تفسير العالم و سرد ما وقع فيه من أحداث، يجب على الثوريين الماركسيين، استنادا إلى أيديولوجيتهم العلمية والثورية وعلى أساس تحليل قوانين حركة المجتمع، إعطاء صورة واضحة للمسار الراجح للثورة، وتحديد الخطوط الفاصلة لقوى الثورة والثورة المضادة، ورسم الأوضاع السياسية للطبقات والفئات المختلفة في ميدان الصراع الطبقي ومستلزمات وضوابط انتصار الثورة من وجهة نظر الطبقة العاملة.

ان انتصار الثورة الديموقـراطية في إيران أمر غير ممكن دون تامين الاستقـلال الأيديولوجي ،والسياسي والتنظيمي للطبقة العاملة ودون تامين قيادتها للحركة الثورية. وان المحور الأساسي لتأمين مثل ذلك الأمر هو أدراك ماركسي للقانون الاقتصادي لحركة المجتمع.

اننا نعتقد بـان النظرات الشعبـوية الرائجة في صفوف الحـركة الشـيوعية في بـلادنا والتي تعتبـر أساسـا لنزع السـلاح الأيديولوجي والسياسـي من الطبقـة العاملة في مواجهتها البـرجوازية الليبـرالية والبـرجوازية الصغيرة تتغذى، على الصعيد النظري، من فقدان المعرفة الماركسـية واللينية لمعرفة قوانين حـركة المجتمع واستبـدال هذه القـوانين بـصيغة ميكانيكية شكلية لبـدائل جاهزة للماركسية واللينينية. يجب إن نبحـث عن الأسـاس النظري لهذه الانحـرافات في رواج الرؤى غير الماركسية وغير اللينينية عن الرأسمال والنظام الرأسمالي والإمبـريالية وعن النظام الرأسمالي التابع. ان انحـرافات سياسـية ونضالية مهمة كاعتبـار جزء من البـرجوازية الإيرانية "وطنية وتقدمية" والتعويض عن العمل على قيام جبهة ثورية ضد الإمبريالية بسياسـة المسـاومة الطبقـية والتبـاطوء عمليا عن التشـهير الحـازم بالبـرجوازية الليبـرالية والفئة المحـافظة من البرجوازية الصغيرة والتخلي، بالتالي، عن القيادة السياسية للنضال الديموقـراطي للبـرجوازية الصغيرة والليبـرالية.. وغيرها ان كل ذلك هو، نظريا، انعكاس للبـون الشاسـع الذي يفصل النظرية "الثورية" في إيران عن تعاليم ماركس ولنين فيما يتعلق بنقـد الاقـتصاد الرأسـمالي وبمرحلتها العليا، الإمبريالية، إن الجزء الرئيسي من الأدبيات النظرية لحركتنا الشيوعية تبحـث عن راس المال وتفهمه ليس من زاوية المنظور الماركسي بل من خلال رؤية الرأسمالي. فبـدون تحـليل ومعرفة قـوانين وضرورات حـركة كل الرأسـمال الاجتماعي والمسـتلزمات المسبقـة للإنتاج، واعادة الإنتاج وتجميعه في النظام الرأسمالي الإيراني التابع تلجأ مباشـرة إلى تحـليل الفئات المختلفة للبـرجوازية (نعم البـرجوازية وليس فئات راس المال المختلفة). فهي تصنف البرجوازية الإيرانية و تخلق العداوات بـينها و في صفوفها. وتعدد مصالحـها "المتضادة" وتعلن بشكل ميتافيزيقي مسبق مرة عن كون هذه الفئة من ضمن "قوى الشـعب" وأخرى عن كون تلك " خارج قوى الشـعب" ولا تتفوه حـتى بـكلمة واحـدة عن نظام يهيئ، مبـدأيا، وجود وتراكم، رأس المال بمستويات معينة مرتفعة من الربح، وعن المواجهة التي تجري، في التحـليل النهائي، بـين الطبقـة العاملة وطليعتها الشـيوعية وبـين كل النظام المذكور. ان النتائج السياسـية لمثل هذه التحـليلات واضحـة. فعندما يغفل الشـيوعيون عن طبـيعة النظام الذي تهيئوا لنقـده وفضحـه وإسقـاطه وعندما يسـتعيضون عن النضال الطبقـي، الذي يشـكل جوهر الثورة الديموقـراطية بتنافس الفئات المختلفة للبرجوازية ويحولونها إلى إحدى مسائل الطبقة العاملة ويشفعون لإحـدى فئات البـرجوازية أمام الطبقـة العاملة، في كل مرة بحـجة مختلفة، مثلا كون الثورة الراهنة غير اشتراكية، ويقومون، عمليا بشحـن الطبقـة العاملة بـأفكارهم الشعبـوية المضادة تماما لحـاجاتها ومطالبـها المنطقـية والعفوية ويخفون أخيرا الاشـتراكية العلمية عن العمال، نقـول عندما يفعلون كل ذاك فان الحـركة العمالية تفقـد طابـعها الهجومي، وتصبـح محـافظة وتعول على سـلطة المساومين وتتجنب تسيس حركاتها الاقـتصادية و تسـلمها في النهاية إلى أيدي الإصلاحـيين والانتهازيين.

إن الشرط الضروري لانتصار الثورة الديموقراطية بقيادة الطبقة العاملة هو وجود قسم كبير من

العمال الواعين لمصالحهم البعيدة المدى. الذين لا ينظرون إلى الثورة الديموقراطية كهدف وغاية بذاتها بل يعتبرونها خطوة ضرورية باتجاه توفير المستلزمات المسبقة للحركة النهائية للطبقة العاملة نحو الاشتراكية.

الهدف من نشر هذه الكراريس هو تهيئة الأرضية النظرية للرد على خرافة كون فئات من البرجوازية "تقدمية" و"وطنية". إذا كان لنين قد قال بشكل قاطع، في كتاباته عن ثورة ١٩٠٥ "إن البرجوازية لا تشكل إحدى القوى المحركة للحركة الثورية الروسية" فان من الأولى ، بعد مرور اكثر من ٧٠ عاما، وفي ظل نظام رأسمالي وتابع وفي عصر السيادة التامة للإمبريالية، إن نؤكد بإصرار هذا القول فيما يتعلق بالثورة الإيرانية الراهنة. حاولنا في هذه السلسلة إن نبين بشكل محدد بأنه وبخلاف تصور جزء كبير من القوى الشيوعية في بلادنا، بان الصراع الموجود بين مختلف فئات البرجوازية في الداخل، لا ينفي مصالحها المشتركة في الإبقاء على نظام الإنتاج الإمبريالي وبنائه السياسي الضروري، أي الدكتاتورية السافرة والمعادية للعمال . سنبين بالتحديد بأنه في ظل النظام الرأسمالي الإيراني التابع (الرأسمالية في بلد تابع للإمبريالية) ليس لأية فئة برجوازية (الانعكاس الإنساني والطبقي لفئات راس المال) أية مصلحة في قلب المستلزمات العامة الإمبريالية للإنتاج وإعادة الإنتاج وتراكم كل الرأسمال الاجتماعي في الداخل وضروراته السياسة وهي (كل فئات البرجوازية-المترجم) تفتقد أية سمة معادية للإمبريالية ("وطنية"؟) وديموقراطية (" تقدمية"؟) في النضالات الثورية للكادحين، إلا أن صراع وتنافس مختلف فئات الرأسمال والبرجوازية قد مكن البرجوازية الإيرانية التابعة برمتها وبفضل الأوهام الشعبوية السائدة في صفوف الحركة العمالية والشيوعية من أن تعمل من خلال تحريف محتوى الثورة الطبقي المعادي للإمبريالية ومن توجيه الحركة الثورية للعمال والكادحين نحو ميدان الحرب الكاذبة داخل الطبقة الحاكمة كي تبقي على نفس سلطة الإمبريالية وتحييها، بأشكال أخرى، ولكن بنفس المحتوى الاقتصادي والسياسي السابقين.

أسطورة البرجوازية الوطنية والتقدمية

مقدمة

هذا القسم الذي تم تجزئته إلى عدة أجزاء يتضمن طرح وتوضيح نقاط تمت الإشارة أليها باختصار في الجزء الثاني من كراس "الثورة الإيرانية ودور البرولتاريا". ستشكل موضوعات: توضيح الأسس الرئيسية للنظام الرأسمالي ومرحلتها الإمبريالية من وجهة نظر ماركس ولينين، كل الرأسمال الاجتماعي والفئات المختلفة لراس المال، وحدة مصالح فئات راس المال المختلفة ومسألة المنافسة على الصعيد النظري، الشروط الأساسية لوجود وبقاء النظام الرأسمالي، خصائص الرأسمالية في عصر الإمبريالية، مسألة الرأسمالية التابعة والتأثيرات المحددة للرأسمالية الاحتكارية في البلدان التابعة،الجذور التاريخية والشروط المعاصرة لتبعية الرأسمالية في إيران، الديكتاتورية، الرأسمالية التابعة والبرجوازية الليبرالية، التصنيفات المختلفة للبرجوازية الإيرانية ونقد يوتوبيا"الديموقراطية والرأسمالية المستقلة في إيران بقيادة البرجوازية الوطنية"، نقول إنها ستشكل الأجزاء الأساسية لقسم "أسطورة البرجوازية الوطنية والتقدمية". وسيبدأ الجزء الأساسي من تحليلنا من الكراس القادم. سنكتفي، في هذا الجزء بالإشارة إلى بعض الأشكال التحريفية المتعلقة بمواجهة مسالة التبعية.

يبدو ان غياب التحليل الشامل لتطور الرأسمالية في إيران ورواج المقولات والمفاهيم وأساليب التحليل غير الماركسية، في صفوف الحركة الشيوعية الإيرانية، يتجلى، اكثر من أي شيْ آخر، في أساليب تصدي المنظمات والمجموعات والعناصر الثورية لمسالة الرأسمالية التابعة. فمعظم النظرات والآراء البارزة على هذا الصعيد لا ترتكز على التعاليم العلمية والثورية للماركسية بل تتطابق مع الاقتصاد البرجوازي وخاصة المدارس الجديدة كا "التخلف" و"اقتصاديات التطور" وان مفاهيمها التحليلية ومقولاتها لا تستند على "رأسمال" ماركس و"الامبريالية..." لينين، بل على الكتابات والخطب والتحليلات المعترضة للبرجوازية التي وصلت إلى السلطة توا في بلدان آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وعلى الخبراء الإمبرياليين لمنظمة ألامم المتحدة والمعاهد التحقيقية في البلدان الامبريالية.

ان تصاعد مد الثورات المعادية للإمبريالية في البلدان التابعة والانتشار الواسع للماركسية اللنينية فيها فرضتا على علم الاقتصاد البرجوازي بوصفه تلخيصا وتعميما نظريا لمصالح الرأسمال، أن يلتفت مرغما إلى "العلل" و"المشكلات" الاقتصادية للبلدان "غير المتطورة". ولذلك برز فجأة "مدافعون" عن حقوق الشعوب المظلومة في اكثر الهيئات الرجعية التحقيقية والتخطيطية الامبريالية وتحزموا مع الاقتصاد البرجوازي بكل قوتهم من اجل إخفاء وتغطية التناقضات الامبريالية المهلكة والعمل على تخدير الحركات المعادية للإمبريالية، نظريا، ومسخ الماركسية واللينينية. مسخ وتحريف المقولات والمفاهيم والموضوعات المحورية للماركسية وتحويل المسائل المطروحة للجدال من ميدان النضال الطبقي والمضاد للإمبريالية إلى

معضلات "التطور الاقتصادي" في البلدان الخاضعة عن طريق عدم نشر أفكار مؤسسو الماركسية والتعويض عن ذلك بكتابات انتقائية وتحريفية لما كانوا يسمون ماركسيون و"يساريون" و"تقدميون" و"أنسانيون" وبالتأكيد فان تفسير الماركسية من وجهة النظر البرجوازية كانت ولا تزال إحدى الحراب المؤثرة لمفكري الامبريالية العالمية. وهكذا تحول جزء من ماركسيي البلدان التابعة ومن ضمنها إيران، الذين كانوا قبل.... سنة يتحدثون في المؤتمر الثاني للأممية الثالثة وفي مؤتمر شعوب الشرق عن النضال العدائي والحازم بقيادة الشيوعيين ضد الامبريالية وعن الدفاع اللنيني الاممي اللامحدود، تحولوا إلى خبراء يبحثون مسائل مثل "غياب الصناعات الأساسية" و"تقييم السلع الزراعية" و"سلبيات النظام الأحادي الإنتاج" و"السلوك والعادات الاستهلاكية للجماهير"..! وكيفية تدوير عجلات الإنتاج.... السبيل القويم. ان توقف جزء من الشيوعيين عن النضال ضد كل البرجوازية، على صعيد النظريات الاقتصادية، هو حاصل تأثير النفوذ الواسع للآراء والأفكار الاقتصادية البرجوازية وتحويل النظريات ماركس ولنين الثورية إلى كاريكاتير.."٢" إن تجنب تحليل قانون كل الرأسمال الاجتماعي (الذي يعتبر أساس "رأسمال ماركس" و"الإمبريالية ...." لنين) والشروع بالتحليل ابتداءا من الساكن أي من تصنيف فئات البرجوازية، ان ذلك هو أحد المعالم المهمة لنفوذ البرجوازية الأيديولوجي. نأمل أن تتضح أهمية مقولة "كل الرأسمال الاجتماعي" وقوانين حركته، للقارئ في الأجزاء التالية.

ان ما يجب ان نذكّر به في هذا الموجز هو إننا بتأكيدنا على هذه المقولة لا ننكر أبدا التصنيفات الموضوعية والمادية الموجودة فعلا في صفوف كل الرأسمال الاجتماعي والذي يعتبر على الصعيد الطبقي أساسا لوجود فئات البرجوازية المختلفة بل بالعكس ان ما نقصده من خلال تمييز العلاقات الموجودة بين فئات راس المال المختلفة هو توضيح الارتباطات العضوية بينها وتبيان وحدة مصالحها في الثورة الإيرانية الراهنة وكذلك النضال ضد الأوهام الشائعة المتعلقة باختلاف مصالح جزء من البرجوازية الإيرانية "البرجوازية الوطنية" وكونها ضد نظام الإنتاج الإمبريالي في إيران التابعة.

يبدو ان أي من الحراب الأيديولوجية للبرجوازية الإيرانية لم تؤثر سلبا على تحجيم النضالات الثورية لعمال وكادحي إيران، كما فعل هذا اللقب المختصر والبريء "وطنية"، هذا السلاح الذي يشّهره جزء من رأسمالي بلدنا دون وجه حق (على الأقل منذ إكمال عمليات "سلب الملكية"- الإصلاح الزراعي-لاعوام ٦٣-٦٨) هذا السلاح البرجوازي لم يفقد حدته الكاملة حتى ألان، فخلف هذا المتراس الداعي للفخر يطالب الرأسماليون "الوطنيون" العمال الثوريين بعدم توجيه أنظارهم نحو الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج والاستغلال الموجودة في مصانعهم وشركاتهم، وبغض الطرف عن حصيلة ونتائج نضالاتهم وان لا يتطرقوا "بحكم العلاقات الرفاقية" إلي المجالس (السوفيتيات- المترجم) والنقابات ولجان الإضراب وان يقبلوا كذلك بأجور اقل وساعات أطول من العمل من اجل تنمية الصناعة الوطنية.

وعلى الصعيد السياسي، حينما كان الكادحون قد دقوا ناقوس موت النظام الملكي (الشاهنشاهي- المترجم) منذ عدة شهور كان ساسة البرجوازية "الوطنية" (السنجابين، البازركانيون، الصديقون، الفرهريون، والبختياريون) يأملون بحكم "وطنيتهم" ان تعذر

الجماهير الكادحة لهم ملكيتهم الدستورية التي لم تكن سوى إعلانا خيانيا لحمايتهم النظام الملكي والوقوف بوجه التحولات الجذرية وفي الوقت الذي كانت أجهزة النظام الرأسمالي الإمبريالي على عتبة التفتت والانهيار وكانت الامبريالية تعمل على تعبئة المساومين، كان هؤلاء الرأسماليون "الوطنيون" وممثليهم السياسيين يساومون الإمبريالية ويتآمرون معها تحت ذلك الستار. إن كون هؤلاء المساومين "وطنيون" هو الذي هيأ لهم إمكانية نجاحهم في الحفاظ مؤقتا على المصالح الامبريالية في إيران. إن الأوهام المتعلقة بخصائص ما كان يعرف بـ"وطنية وتقدمية" الدولة وأساسها الطبقي والتي كانت موجودة في أذهان الكادحين تحولت خلال هذه المرحلة من تطور النضال الطبقي إلى إحدى الموانع الرئيسية لتطور الثورة وانتصارها وأيضا إلى إحدى ركائز عودة السلطة المطلقة للرجعية الامبريالية. من هنا تتضح المعاني التي يحملها إطلاق صفة "الوطنية" على إحدى شرائح البرجوازية الإيرانية من حيث كونها هبة قيمة وسلاحا ماضيا لكل البرجوازية الإيرانية.

ولكن أليس الجزء الرئيسي من العمال الثوريين وطليعتهم من الشيوعيين هم الذين يطلقون على جزء من البرجوازية الإيرانية "وطنية" ويميزونها عن سائر الشرائح البرجوازية الأخرى ؟ وماذا تعني " الوطنية" مبدايا من وجهة النظر الماركسية اللنينية وما هي الحركات والأوضاع السياسية والاقتصادية التي تتبلور فيها "وطنية" هذه الشريحة الاجتماعية أو تلك خلال هذه المرحلة من مراحل الثورة الإيرانية؟ جواب هذا السؤال واضح بالنسبة لنا. البرجوازية الوطنية والمستقلة يجب ان تكون الانعكاس الطبقي لوجود وتأثير الرأسمال الوطني والمستقل فقط. فاستقلال راس المال لا يعني أبدا الاستقلال عن ملكية الأشكال المختلفة لراس المال (النقدي، وسائل الإنتاج، السلعي).

ان استقلال راس المال يعني فقط استقلال مستلزمات استثمار راس المال أي استقلال علاقة الاستثمار وان الرأسمال المستقل (الرأسمالية الوطنية) هي رأسمالية تتمكن من تامين و إدامة مستلزمات استثمارها الخاصة، أي مستلزمات استغلال العمل المأجور، بشكل مستقل عن الامبريالية ولذلك فان فرضية وجود الرأسمال الوطني والبرجوازية الوطنية في النظام الرأسمالي الإيراني التابع هي فرضية باطلة وفارغة من الأساس. وعلى الصعيد السياسي لايمكن ان تتوفر أرضية مادية لـ" تقدمية البرجوازية" في البناء الاقتصادي التحتي للمجتمع إلا إذا كانت الديمقراطية "تماما بالمعنى البرجوازي" ضرورة سياسية وبناءا سياسيا فوقيا ضروريا من اجل تطور راس المال. إن البرجوازية تنتفع من توفير أوضاع ديمقراطية، إلى حد ما، فقط إذا كانت الدكتاتورية مانعا أمام تطور راس المال. استنادا إلى ما سبق يتضح إن إطلاق كلمة "وطنية" على جزء من البرجوازية الإيرانية يعني رؤية هذا الجزء وكأنه في تناقض مع الإنتاج الإمبريالي السائد في المجتمع ومع بنائه الفوقي السياسي -الدكتاتورية السافرة - ومن جانب آخر فان على مؤيدي "البرجوازية الوطنية" ان ينطلقوا، مبدأيا، من كون الامبريالية والدكتاتورية نفسها متناقضة مع تطور الرأسمالية في إيران وان البرجوازية "الوطنية" تنتفع بشكل كبير من حمل لواء التطور الكلاسيكي للرأسمالية في إيران ومن القضاء على السيادة الاقتصادية والسياسية الامبريالية على الإنتاج الاجتماعي، وعلى الصعيد النضالي فان الاستنتاج الذي يمكن استخلاصه من التسمية المذكورة هو كون هذا الجزء من ضمن قوى الثورة المعادية للإمبريالية

في إيران الراهنة وان الملاحظات الخجولة المتعلقة "بتردد"البرجوازية الوطنية" لا تتمكن من إخفاء الاستنتاج المذكور.

ان الجدال ليس حول بعض الألفاظ والتعابير اللغوية فـ"البرجوازية الوطنية والتقدمية" هي مقولة تتمركز فيها وتتقاطع مسائل أساسية لتبيان وتحليل الثورة الإيرانية. وتنطوي كلمتا "الوطنية" و"التقدمية" على فهم محدد لخصائص العلاقات الإنتاجية في إيران والأسس المادية للثورة الراهنة وللفواصل التي بموجبها يتم تحديد قوى الثورة والثورة المضادة والمحتوى السياسي والاقتصادي للثورة وكذلك الأساليب النضالية الضرورية لتحقيق المطالبات الثورية للعمال والكادحين.

إن الابتداء من الطرح الصحيح لمسالة الرأسمالية التابعة والكشف عن تفاهة مقولة البرجوازية "الوطنية والتقدمية" في إيران يشكل، بحد ذاته، خطوة نحو تطور النضال الأيديولوجي ضد النظرات الشعبوية والماوراء الطبقية وترسيخ الاستقلال الأيديولوجي والسياسي للطبقة العاملة في الحركة الثورية الإيرانية. يجب علينا أولا حصر الخطوط العامة والأجزاء الأساسية للمفاهيم التحريفية السائدة المتعلقة بمسالة التبعية و(البرجوازية الوطنية والتقدمية).

ان اعم صورة أو تعبير يمكن تحديده ، استنادا إلى الدلائل المبعثرة هنا وهناك في أدبياتنا الشيوعية عن البرجوازية " الوطنية" هي أنها ذلك الجزء من البرجوازية التي لها مصلحة في مواجهة الامبريالية على الصعيد الاقتصادي وتعترض على ممارسات الامبريالية التي تسبب تخلف اقتصاد البلد وتجعله غير متوازنا وتمنع تطوره الشامل وهي تتميز، على صعيد الإنتاج والتبادل بأوضاع ومستلزمات غير مناسبة قياسا إلى الرساميل الاحتكارية التابعة للمتروبول إلى الحد الذي ترى فيه ان مصيرها الاقتصادي معرض للخطر في سياق هذه المنافسة غير المتكافئة وعلى الصعيد السياسي تعادي الدكتاتورية (سواء أكانت دكتاتورية نظام الرأسمالية التابع للإمبريالية أو بوصفها البناء الفوقي السياسي للنظام شبه الإقطاعي وشبه المستعمر أو نظام الإنتاج ما قبل الرأسمالي، (شكل الإنتاج الآسيوي ..الخ). ولذلك فإنها في التحليل النهائي تطالب بتطور الرأسمالية بشكلها الكلاسيكي وترسيخ الديمقراطية و النظام الجمهوري وتطور الثقافة والتقاليد القومية والوطنية والاستقلال الاقتصادي والسياسي والثقافي عن الامبريالية.

أما على صعيد علاقتها بالطبقة العاملة وسائر الكادحين فإنها لم تكن طبقة مستغلة بقدر البرجوازية التابعة وهي منصفة اكثر منها وعلى الصعيد النضالي فان هذه الفئة ذات تاريخ نضالي عريق ضد الامبريالية والدكتاتورية وقد تعرض قادتها السياسيون بدرجات متفاوتة لقمع واستبداد النظام التابع الحاكم.

من المفيد ان نعمل على تحليل تفصيلي للمحاور والاجزاء المكونة للتصوير السابق (٣).

1- فصل البرجوازية "الوطنية " عن البرجوازية التابعة على أساس موقعهما ومكانتهما الاقتصادية:

أ- تبعية الرأسمالي أو استقلاله عن الرأسمال النقدي الأجنبي أو الدولي (من دولة - المترجم) بوصفها ملكة تميز البرجوازية "الوطنية" عن التابعة. في هذه الصيغة يتم تعريف الرأسمالي التابع بوصفه رأسماليا يؤمن رأسماله النقدي من الاحتكارات والبنوك الرأسمالية الأجنبية أو من الدولة (تحدد الدولة في هذه الصيغة، بشكل صحيح بوصفها مديرة لشوؤن الرأسمال الأجنبي). البرجوازية "الوطنية "حسب هذه الصيغة هي تلك الفئة من الرأسماليين الذين لايتميزيون بهذه التبعية النقدية لكونهم يملكون تلك الرساميل أو انهم يقومون بتأمينها من مصادر ائتمانية غير احتكارية، داخلية وخاصة. من الواضح إن مستويات التبعية أو الاستقلال ليس مطلقا حسب هذه الصيغة، ذلك إن مستويات التبعية المتفاوتة لفئات البرجوازية المختلفة للائتمانات وللمصادر الائتمانية وكذلك التبعية الحتمية للمؤسسات الائتمانية بعضها لبعض تعرقل، في النهاية، رسم حدود فاصلة، دقيقة وقاطعة بين الفئات التابعة وغير التابعة على أساس ملكية الرأسمال النقدي الأولي.

ب: تمييز البرجوازية "الوطنية" عن التابعة على أساس تبعية أو استقلال وسائل الإنتاج عن الرأسمال الاحتكاري، استنادا إلي هذه الصيغة تكون البرجوازية التابعة هي الفئة البرجوازية التي تستورد وسائل إنتاجها (أدوات العمل، المواد الخام والأولية) من الخارج. عليه تكون البرجوازية "الوطنية" هي الفئة التي تؤمن تلك الوسائل من داخل البلد. لكي ندقق في هذه الصيغة بإمكاننا أن نشير إلى بعض النقاط التي تجعل من الصعوبة رسم حدود فاصلة بين الفئات "الوطنية" والتابعة من البرجوازية:

أول:ا يمكن تحقيق هذه الصيغة بالنسبة للرأسمالية الصناعية فقط لأنها بحاجة إلى وسائل الإنتاج ولذلك فان الرأسمالية التجارية التي لا تلعب دورا في الإنتاج تترك جانبا وبملاحظة الإمكانيات المحدودة للسوق الداخلية لانتاج وسائل الإنتاج فان إنتاج البرجوازية الوطنية يقتصر علي إنتاج السلع التقليدية والاستهلاكية.

ثانيا: الإنتاج الداخلي لوسائل الإنتاج، استنادا إلى الصيغتين السابقتين, يخضع للرأسمالية الاحتكارية.ثالثا: إن الأسس التي بموجبها يحصل الرأسمالي علي وسائل الإنتاج (مثلا هل يقبل البائع النقد مقابل بضاعته أو يصبح مساهما في الشركة المشترية أو تقوم الاحتكارات بحق تامين الصيانة لنفسها) يفرض مستويات متفاوتة من التبعية.

ج: سوق تصريف الإنتاج بوصفه معيارا يميز البرجوازية "الوطنية" عن التابعة: إن تقسيم الرأسماليين إلى الذين يصرفون بضائعهم في السوق الداخلية وأولئك الذين ينتجون بقصد التصريف في الأسواق الخارجية واطلاق " الوطنية"علي الصنف الأول والتابعة علي الثاني (رغم إن هذا العامل هو فقط أحد عوامل تشريح البرجوازية)، إن هذا التقسيم لا يتميز بأية قيمة تحليلية ورغم ذلك يمكن العثور على مثل هذه الإشارات في أدبيات بعض المنظمات، فصناعة السجاد (الذي يعتبر نموذجا تقليديا للصناعات "الوطنية" في أدبيات مؤيدو البرجوازية الوطنية) تتوجه بنسبة كبيرة نحو الأسواق الخارجية وتشكل نسبة ملحوظة من الصناعات الإيرانية غير النفطية إلا أن الصناعات التجميعية (السيارات، الأدوات المنزلية) والذي يتفق الجميع علي

كونها تابعة، تصرف بشكل رئيسي في السوق الداخلية. ان تصدير السلع هو، مبدأيا أحد المستلزمات الرئيسية لتطور الرأسمالية الكلاسيكية ولذلك فان ارتباط الرساميل المختلفة بالسوق الخارجية لا يمثل على الإطلاق دليلا علي تبعية هذه الرساميل للخارج. ولكن إذا نظرنا إلى مسالة أسواق التصريف ليس بالارتباط بفئات الرأسمال المختلفة وأيضا ليس بوصفها معيارا لتجزئة البرجوازية إلى تابعة وغير تابعة بل بوصفها شاخصا لتبعية كل الرأسمال الاجتماعي وكل الإنتاج الاجتماعي للسوق الخارجية حينذاك يمكننا استخدامه لتحديد تبعية كل الاقتصاد، (مثلا كونه اقتصادا وحيد الجانب ومصدرا للمواد الأولية، وأنها تتأثر بالتالي بأسواق التصريف وأزماتها المختلفة) وبالتالي توضيح إحدى أبعاد التبعية الاقتصادية.

د: القيمة الاستهلاكية للسلعة والهوية الاجتماعية للمستهلكين بوصفهما معيارا لتجزئة المنتج "الوطني" عن التابع. تقسيم الرأسماليين إلى فئة تنتج أو تصرف سلع ومنتجات مفيدة و تخدم حاجات المجتمع (أو الكادحين) وفئة تنشغل بإنتاج وتصريف بضائع غير ضرورية أو (غير مفيدة) أو تفيد الأغنياء و(الطبقة الحاكمة إجمالا) هو أحد المعايير الشائعة ألاخري لفصل البرجوازية "الوطنية" عن التابعة، نلاحظه بمناسبة أو بدونها في أدبيات وإصدارات المنظمات السياسية والعمالية المختلفة.

2- التبعية بمثابة خاصية كل النظام الاجتماعي:

يشكل تصنيف البرجوازية الإيرانية إلى فئة "وطنية" واخري تابعة نقطة البداية للنظرات السائدة الخاصة بتعريف وفهم تبعية كل النظام الإنتاجي. هذه التعاريف التي تصاغ للرأسمالية التابعة ترتكز بشكل رئيسي على تعميم ميكانيكي للفعاليات الاقتصادية للبرجوازية التابعة وتقبلها أو تفهمها على إنها نظام إنتاجي يتحكم به رأسماليون تابعين. فاستنادا إلى هذه الأطروحة تتجلى التبعية النقدية للرأسماليين التابعين للاحتكارات الخارجية في تبعية كل النظام الإنتاجي للمصادر المالية والائتمانية الخارجية وتتكشف تبعية الرأسماليين التابعين لوسائل الإنتاج الخارجية في تبعية كل النظام الاقتصادي الذي يتحكمون به للتكنولوجيا والصناعات الثقيلة الأجنبية وان اعتماد كل النظام الاقتصادي علي أسواق التصريف الخارجية هو بسبب السلطة الاقتصادية والسياسية للرأسماليين التابعين الذين يتوجهون بإنتاجهم صوب الأسواق الخارجية وليس بسد الحاجات المحلية.

إن أسلوب التحليل، التصنيف، الاجتماعي هذا، يسبق التحليل المادي للقوانين الاقتصادية لحركة المجتمع الرأسمالي ويتوصل إلى نتيجة مفادها إن الرأسمالية التابعة، بوصفها نظاما ليس إلا حاصل الجمع الميكانيكي للرأسماليين التابعين. أن البرجوازية الوطنية، حسب هذه المفاهيم، تديم حياتها ليس ضمن نظام إنتاجي ولا ارتكازا على قوانينه بل في سياق مجاورته وعلى الرغم منه وتقوم بتامين مصالحها الاقتصادية ليس في سياق تأثير كل النظام الاقتصادي التابع بل من خلال مواجهته.

3- التبعية من زاوية التأثير الكلي للاقتصاد وأثار ذلك على البناء الاقتصادي للبلد والمسار "المستقل" للبرجوازية تجاه ذلك. (تركيبات مختلفة لتعابير تحريفية).

أ- الآثار المترتبة على تبعية الاقتصاد: "خروج فائض القيمة المنتجة من البلد وتدفقها إلى جيوب الاحتكارات الأجنبية الرساميل الإمبريالية". في هذه الصيغة تضع البرجوازية الوطنية نفسها في مواجهة تأثيرات النظام الرأسمالي التابع وتؤيد استثمار فائض القيمة المنتجة في بلدها.
ب- (نهب المصادر الطبيعية من قبل الإمبريالية). تعرف البرجوازية الوطنية، في هذه الصيغة، بكونها مؤيدة لتأميم مشاريع تصنيع المواد الأولية والاستفادة الوطنية والمعقولة منها.
ج- نتيجة التبعية هي انحراف وعدم توازن البناء الاقتصادي للبلد. إن ما ينتج عن سيادة الرأسماليين التابعين، استنادا إلى هذه الصيغة، هو تعبئة اقتصاد البلد وتوجيهه نحو إنتاج وتصدير الصناعات الاستخراجية والمواد الخام، عدم نمو قطاع إنتاج وسائل الإنتاج يقابله توسع الصناعات الكمالية والاستهلاكية والخدمية وتتعمد الإمبريالية، من اجل ربط البلد بإنتاجها الغذائي، تدمير زراعة البلد التابع. ينتج عن كل ذلك عدم نمو اقتصاد البلد بشكل "متوازن" وشامل بل تابع للاحتكارات الخارجية خاصة في مجال الصناعات الثقيلة والأساسية وكذلك الزراعة. يمكننا، استنادا إلى ما سبق، تعريف مؤيدي النمو "المتوازن" للرأسمالية الإيرانية بأنهم يطالبون بالاكتفاء الذاتي الزراعي وبالتصنيع. تستند هذه الصيغة إلى تصور مفاده إن الإمبريالية تناقض تصنيع البلد التابع.
د .تؤدي "التبعية" إلى فتح أبواب البلد بوجه الصادرات الاستهلاكية والسلع الكمالية الأجنبية غير المرغوبة، يرتفع استيراد مثل هذه السلع وتتدفق إلى الخارج العملات الأجنبية التي تاتي فقط من صادرات النفط.
تعرّف البرجوازية "الوطنية" في هذا السياق بكونها تعمل على حفظ التوازن على صعيد التجارة الخارجية وتخصيص عائدات النفط لبناء البلد، فرض تعريفات على السلع الأجنبية من اجل حماية الإنتاج الداخلي ومنع تدفق العملات الأجنبية بشكل غير مدروس وتغير "عقلنة" الهيكل الاستهلاكي للطبقات الاجتماعية ومنع عقد الصفقات غير العادلة وعمليات النصب الإمبريالية.
إضافة إلى الصيغ النظرية السابقة التي لا تضيف شيئا سوي تكرار النظريات البرجوازية الساذجة لبيان التبعية، وان كان بشكل علاقة، وتقبل بالتالي دورا اقتصاديا واجتماعيا محددا للبرجوازية، إضافة إلى ذلك توجد بعض الاطروحات الساذجة الأخرى التي تستخدم لتعريف البرجوازية "الوطنية" مثل ربط البرجوازية "الوطنية" بالرأسماليين الصغار والمتوسطين، تجار السوق، رأسماليو قطاع إنتاج السلع التقليدية (بالصناعات اليدوية والفنية أو قطع البناء)...الخ.

4- الخطوط العامة للنظرات التحريفية المتعلقة بالدور السياسي- الأيديولوجي للبرجوازية الوطنية:

حينما تميز البرجوازية الوطنية، استنادا إلى الصيغ السابقة، عن سائر الفئات البرجوازية الأخرى، يجب أن يتم البحث بعد ذلك، عن خصائصها السياسية والأيديولوجية (ولكن ما تفعله بعض القوى هو في الواقع هو عكس ذلك تماما, ذلك إنها تتعمد الاقتناع بالادعاءات التافهة للبرجوازية الليبرالية وبعد ذلك تتخبط بحثا في البناء الاقتصادي للبلد من اجل اختلاق الجذور

الاقتصادية لتلك الادعاءات). وعلى هذا الصعيد هناك العديد من الصيغ والنظريات، لانه عندما تتضح معاداة البرجوازية "الوطنية" للإمبريالية، يصبح من السهل تماما تصور نضالها السياسي ضدها. سنكتفي هنا أيضا بالإشارة إلى التركيبات المختلفة لهذه الصيغ.

* تعريف البرجوازية الوطنية بوصفها الجزء من البرجوازية التي تطالب بالديمقراطية وبالنظام الجمهوري. أساس هذا التصور هو الادعاء بتناقض الدكتاتورية بوصفها البناء الفوقي السياسي المفروض على النظام الإنتاجي مع تطور ونمو الرأسمالية في إيران وان البرجوازية "الوطنية"، وفقا لهذا التصور، تعمل بخلاف الدكتاتورية ومؤيديها من الإقطاعيين، الكومبرادوريين والإمبرياليين على دفع النمو الكلاسيكي للرأسمالية. ينتج عن ذلك إن البرجوازية الوطنية تميل إلى ترسيخ البناء الفوقي السياسي التقليدي للرأسمالية أي الديمقراطية البرجوازية.

* تعرَف البرجوازية "الوطنية" باعتبارها الجزء من البرجوازية التي تؤيد الاستقلال السياسي-العسكري لإيران عن الإمبريالية وسياساتها العالمية، وهي بهذا المعنى تطالب السلطة بتخفيض النفقات العسكرية، الامتناع عن لعب دور شرطي المنطقة، إلغاء المعاهدات العسكرية الأمنية مع الإمبريالية الأمريكية وأوروبا وإغلاق كافة القواعد العسكرية والجاسوسية الأجنبية....الخ.

* البرجوازية "الوطنية" ليست فقط معادية للاستبداد ولقمع المؤسسات الديمقراطية والحريات.

* الفردية فحسب بل إنها تنظر إلى توسيع مثل هذه الحريات بوصفها دعما وتطورا لها هي.

* تعادي البرجوازية "الوطنية" نشر الثقافة والقيم الإمبريالية في البلاد و تلتزم بالتقاليد الوطنية والدينية للشعب الإيراني.

* البرجوازية "الوطنية" هي ذلك الجزء من البرجوازية التي تبرز التقاليد والذكريات النضالية لمراحل تأميم صناعة النفط في إيران، بعبارة أدق إنها الأساس الطبقي لمصدق والجبهة الوطنية وفروعها وتشعباتها المختلفة.

5- السلطة والدكتاتورية، الخطوط الرئيسية للنظرات التحريفية المتعلقة بأسباب وجود وترسيخ الدكتاتورية في إيران.

نظرا لكون المفاهيم السابقة تعبر بأشكال مختلفة عن "التطور الناقص" و "غير الموزون" للنظام الرأسمالي في إيران , فان خاصية الدكتاتورية , بوصفها جزء من البناء الفوقي السياسي للنظام الاقتصادي السائد في إيران تربط هذه المفاهيم بعضها ببعض.

- الدكتاتورية بوصفها البناء الفوقي السياسي للنظام شبه الإقطاعي - شبه المستعمر. يرتكز هذا المفهوم التحريفي على التصور غير اللينيني الذي يفيد بان الديمقراطية البرجوازية هي البناء الفوقي السياسي الضروري للنظام الرأسمالي في كل مكان وزمان وتشكل إحدى مراحل توسعه. على هذا الأساس فان سبب وجود الدكتاتورية في إيران هو نقص أو عدم تطور الرأسمالية الشامل ولذلك فان النظام الإقطاعي، حسب هذا المفهوم, هو الذي يمنع القضاء على البناء الفوقي السياسي أي "الاستبداد" وضمن إطار نظام الإنتاج شبه الإقطاعي - شبه المستعمر (الذي يسود

في إيران حسب هذا التصور) فانه أي الاستبداد هو البناء الفوقي لوحدة مصالح "الإقطاعيين" و"الإمبرياليين" الرجعية.

من البديهي إن البرجوازية "الوطنية" ضمن هذه المنظومة التحليلية تصوَّر وكأنها تؤيد التطور الكلاسيكي للرأسمالية والقضاء على العلاقات الإقطاعية والسلطة الإمبريالية، وتطالب بجمهورية إضافة لكونها ديموقراطية.

- الدكتاتورية بوصفها أداة سيطرة فئة الرأسماليين التابعين في صراعهم مع البرجوازية الوطنية. تعترف هذه الصيغة بانتصار النظام الرأسمالي في إيران ولكنها، كالصيغة السابقة، مبتلاة بالتصور الخاطئ الذي ينص على ان البناء الفوقي الذي يناسب النظام الرأسمالي هو، إلزاما، الديمقراطية البرجوازية. وإن أسباب وجود الدكتاتورية هي ألاشكالات والنواقص والموانع التي تعترض نمو الراسمالية في إيران.

يؤدي دمج هذا التصور الخاطئ بالإدراك الميكانيكي للتبعية والإمبريالية إلى نتيجة خاطئة مفادها إن وجود الدكتاتورية في إيران هو انعكاس للسيطرة الاحتكارية للرأسمالية التابعة وليس خاصية لسلطة كل البرجوازية الإيرانية وعلى هذا الأساس فان سيادة رأس المال على الإنتاج الاجتماعي والذي يستلزم، حسب هذا الادعاء نمو الديمقراطية البرجوازية، يؤدي إلى قيام الرأسماليون التابعين ودولتهم بإبعاد سائر فئات البرجوازية الأخرى عن السلطة وترسيخ دكتاتوريتهم من اجل الحفاظ على تفوقهم في ميدان منافستهم للبرجوازية "الوطنية" واحتفاظهم بالسوق الداخلية ومصادر التعدين والمواد الآولية.

استنادا إلي هذه الرؤية من الطبيعي إن تتطلب سيادة البرجوازية "الوطنية" في إطار الرأسمالية المستقلة" الإيرانية بناءا فوقيا ديموقراطيا، بالمعني البرجوازي للكلمة. إن السلطة هنا ليست أداة ووسيلة كل الطبقة الرأسمالية لقمع الطبقة العاملة وسائر الكادحين وليست التعبير السياسي والمنبع المشترك لسائر فئات الرأسمال، بل إنها فقط وسيلة لحفظ تفوق فئة برجوازية على أخرى. (٤).

كما أشرنا، إن الصيغ والمفاهيم السابقة هي نقلا، بتصرف، من إشارات متفرقة وردت في أدبيات مختلفة لمنظمات شيوعية وعمالية إيرانية تتعلق بمسائل التبعية، الدكتاتورية والبرجوازية الوطنية.

إننا نوافق تماما على إن العديد من المسائل الواردة في المشاهدات الكامنة في تلك الصيغ، مثلا كون اقتصاد البلد وحيد الجانب، النمو السريع لقطاع الخدمات وإنتاج السلع الاستهلاكية، الاعتماد على التكنولوجيا المستوردة، تخلف القطاع الزراعي ونمو الاستيرادات.. وغيرها هي مشاهدات صحيحة تماما وغير قابلة للإنكار ولكن الحديث هو عن المكانة التي يجب أن تحتلها هذه المشاهدات في تحليل التبعية. إن هذه المعطيات هي نتائج تأثيرات النظام الرأسمالي التابع في إيران وليست عناصره وأجزائه. نأمل أن تتضح أهمية هذا التحليل في سياق التوضيحات التي سترد في هذه السلسة وسنكتفي هنا بهذا الموجز الذي مفاده أن الماركسية تعرَّف النظام الاجتماعي (كأية ظاهرة عضوية أخرى) استنادا إلى قوانينها الداخلية وليس على أساس الأشكال المحددة والمظاهر الخارجية التي تتبلور بها تلك القوانين. مثلا نقول إن التقسيم الخاص والمحدد للعمل الاجتماعي الذي تميز به الاقتصاد الإيراني ليس سببا وجوهرا لتبعية الرأسمالية الإيرانية

وإن التغيرات الآنية لهذا التقسيم، نمو قطاعات إنتاجية جديدة، لا يعني إلزاما نفي علاقات الإنتاج الرأسمالي التابعة في إيران.
إن تبلور شكل محدد لتقسيم العمل الاجتماعي في إيران المعاصرة هو نتيجة للتبعية ولذلك من الواضح بأنه لا يمكن تبيان محتوى تبعية الإنتاج الرأسمالي في إيران استنادا إلى شكل تقسيم العمل. ذلك أن الوقائع المحددة في أي تحليل هي معطيات ننطلق منها لنصل من خلال تمييز مكوناتها المختلفة والكشف عن الأساسية منها إلى أسباب وجودها وتوضيح خصائصها المحددة. ولذلك فان الوقائع المحددة ك" كون الاقتصاد الإيراني أحاديا، تخلف الزراعة...الخ" يجب أن تكون تحصيل حاصل لتحليل مسألة التبعية وليس نقطة بدايتها رغم كونها تشكل، في واقع الأمر، نقطة انطلاقنا ومرتكزا لفهمنا وتفكيرنا. (٥)
ولذلك فان التحليل الذي يعرض الرأسمالية التابعة بشكل تجميع ميكانيكي لمشاهدات محددة ليس سوى تجريبية ساذجة لا ترتبط لا من قريب ولا من بعيد بأسلوب التحليل الماركسي.
نقطة أخرى يجب أن نضيفها حول التركيبات المختلفة للمفاهيم والتعاريف التي أشرنا إليها والمتعلقة بمسألة التبعية وهي أنها ليست غير متجانسة فقط بل إنها أشكال متبلورة لرؤية كلية وتحريفية عن الرأسمالية والإمبريالية. فخلف الصيغ البريئة السابقة, تبدو مجموعة من الاستنباطات الخاطئة عن مقولات الرأسمالية والإمبريالية واضحة للعيان:
1- تتميز الصيغ السابقة بإدراك غير ماركسي لمقولات الرأسمال والنظام الرأسمالي، فقد تم ابتذال راس المال إلى أشكاله المحددة (النقد، وسائل الإنتاج والسلعة) وكذلك النظام الرأسمالي الى الاقتصاد السلعي.
في هذه الصيغ تم التغاضي نهائيا عن الجوهر الأساسي للرأسمال الذي هو عبارة عن مواجهة العمل المأجور والرأسمال وعن الأساس الاقتصادي للنظام الرأسمالي أي سيادة علاقة راس المال على الإنتاج الاجتماعي. إن التبعية التي تشير أليها الصيغ المذكورة تبين في حدودها القصوى تبعية اقتصاد سلعي وليس رأسمالي. ذلك إن التبعية التكنولوجية وتبعية السوق أو التبعية النقدية ليست بذواتها تبعية راس المال لأنه إذا أردنا تجاوز الاقتصاد البرجوازي (يقصد علم الاقتصاد البرجوازي- المترجم) وتصدينا للمسالة بفهم ماركسي ندرك بان رأس المال هو أكثر من النقد, السلعة ووسائل الإنتاج. إن الرأسمالية، من منظور ماركس، هي العلاقة الاجتماعية التي يتحتم في سياقها إنتاج فائض القيمة وانه ليس بإمكان أي من النقد ووسائل الإنتاج والسلع التامة الصنع أن تكون منشئا لفائض القيمة ولذلك إذا أردنا التحدث عن تبعية رأس المال يجب أن نوضحها "حصرا" علي أساس تبعية علاقة رأس المال (أي مواجهة العمل المأجور ورأس المال أي علاقة الاستغلال وإنتاج فائض القيمة) للإمبريالية. بعبارة أخرى يجب أن نوضح أولاً الكيفية التي تخضع فيها عملية إنتاج فائض القيمة في إيران للإمبريالية وبعد أن ندرك ذلك، فقط بعد ذلك، يجب إن نسأل أنفسنا كيف يمكن أن تبين هذه التبعية والخضوع ماهية رأس المال والأشكال الاقتصادية المحددة المحيطة بنا، ومن جانب آخر فان تناسي استغلال العمل المأجور وتقليص رأس المال إلى أشكالها المختلفة، في أوضاع تغيب فيها مقولة كل الرأسمال الاجتماعي عن أدبيات حركتنا الشيوعية, يستلزم ابتذال تعريف الاقتصاد الرأسمالي إلى "الاقتصاد السلعي". إن الرأسمال الاجتماعي ليس حاصل الجمع الحسابي لمقادير الرساميل

الموجودة في البلاد بل إنها مقولة تجمع في طياتها مواجهة العمل المأجور ورأس المال ضمن مجموع النظام الاقتصادي. ولذلك لا يمكننا الكلام عن تبعية النظام الرأسمالي في إيران دون أن نأخذ بعين الاعتبار قانون حركة كل الرأسمال الاجتماعي وضرورات تطوره وتناقضاته الداخلية. إن علاقة المواجهة والصراع بين العمل المأجور وراس المال في مجموع الاقتصاد هي نقطة البداية لتبيان وتحليل تبعية الرأسمالية في إيران، وإن ماعدا ذلك سيتخبط فقط في توضيح التبعية الشكلية للاقتصاد البضاعي

2- الانحراف الأساسي الثاني الذي يستمد جذوره النظرية من الانحراف الأول هو نتيجة لعدم الفهم اللينيني للإمبريالية. تصور الصيغ السابقة الإمبريالية ليس كنظام إنتاجي رأسمالي أي الرأسمالية في أعلى مراحلها بل كآلية خارج الحدود و "محتلة". وقد تصدى لنين بالتحديد لهذه الموضوعة الكاوتسكية التي تبتذل الإمبريالية إلى السياسة الخارجية للبلدان الرأسمالية المتطورة.

من الطبيعي إن الرأسمالية، حينما تبتذل إلى الانتاج البضاعي فإنه لن يبق مكان للرواية اللينينية للإمبريالية وتصور بالتالي كمجموعة من المؤامرات الاقتصادية والسياسية والثقافية التي يحيكها المحتل الأجنبي على "اقتصادنا البضاعي". على سبيل المثال يتم ابتذال تأثير الإمبريالية بكونه آلية لتدفق فائض القيمة المنتجة داخليا إلى الخارج وتبتذل العلاقة الإمبريالية بنمط التوزيع الجغرافي أو الملكية القانونية لفائض القيمة ولا تدرك بأنه لو تم الإبقاء على فائض القيمة المنتجة من قبل الرساميل الاحتكارية داخل إيران فان أي تغير لن يطرأ على الخاصية الإمبريالية للإنتاج والاستغلال باتجاه تخيفيفها، بل إنها ستتشدد.

وكذلك نظرية تصدير السلع "الفاسدة" التي إضافة إلى تناولها المسألة من الناحية الأخلاقية، فإنها تحصر رؤيتها للإمبريالية بوصفها مصدرة للسلع وتتغافل بذلك عن التمايز الأساسي والمحدد، الذي أقره لنين، فيما بين الإمبريالية بوصفها مصدرة لرأس المال من جهة ومصدرة للسلع من جهة أخرى. وهكذا تعمم الصيغ السابقة رؤاها الخاطئة لذات الرأسمالية على ظاهرة الإمبريالية. فالإمبريالية, التي هي، الرأسمالية في عصرنا الراهن، ليست حسب تلك الرؤى، نظاما إنتاجيا أي مجموعة من العلاقات الاجتماعية الإنتاجية التي تطور في أحشائها القوى المنتجة أو (تصبح في مرحلة معينة عائقا أمام تطورها)، بل إنها، عبارة عن نظام "محتل" ونظام للتخريب. إنها تنظر إلى النظام الإمبريالي ليس من وجهة نظر الطبقة العاملة التي ترى الإمبريالية منشغلة بالإنتاج وتقوم بالاستغلال في سياق علاقة إنتاجية بل من وجهة نظر شرائح البرجوازية المتوسطة التي تنافس الرأسمالية الاحتكارية بضراوة على توزيع ناتج ذلك الاستغلال. ذلك إن الظروف والأوضاع التي يتم فيها الاستثمار المذكور هي بالضبط أوضاع إمبريالية وإن سيادة وهيمنة رأس المال الاحتكاري على الرساميل غير الاحتكارية لتوزيع فائض القيمة التي يتم إنتاجها في ظل سيطرة الاحتكارات على الإنتاج.

إضافة إلى ذلك وفيما يتعلق بالمحور الثاني لتعريف التبعية , أي الإمبريالية، يجب أن نبدا من صراع العمل المأجور ورأس المال والأوضاع الإمبريالية لهذه العلاقة، حينذاك, فقط حينذاك، يمكننا أن نوضح كيف إن الإبقاء على الأوضاع الإمبريالية لاستغلال الطبقة العاملة تفرض موازين معينة على علاقات الفئات المختلفة لرأس المال والبرجوازية وبالضبط بعد إدراكنا

لعلاقة العمل - الرأسمال في عصر الإمبريالية في بلد خاضع يمكننا توضيح علاقات مختلف فئات البرجوازية على الصعيد التكنولوجي، النقدي، الائتماني والسوقي وكذلك علاقاتها السياسية - الأيديولوجية والاستفادة منها لصالح الطبقة العاملة أثناء الثورة.

لكي نطرح مسألة التبعية بشكل صحيح ومن اجل استنتاج مواقف سياسية ثورية على أساس ذلك يجب أن نبدأ من تعريف الرأسمالية والإمبريالية بشكل صحيح. الرأسمالية التابعة هي رأسمالية عصر الإمبريالية في بلد تابع. وهذا يعني:

أولا: إن الإنتاج الاجتماعي وتطور القوى المنتجة يجريان بشكل رئيسي، في ظل هذا النظام، في إطار نمو وتوسع رأس المال.

ثانيا: إن حركة كل الرأسمال الاجتماعي, على نطاق البلد وعلى المستويات الاقتصادية والسياسية، تتبلور في سياق تأمين المصالح العالمية لرأس المال الاحتكاري ضمن تقسيم محدد للعالم إلى بلدان إمبريالية وبلدان تابعة. ولذلك عندما نتحدث عن الرأسمالية التابعة إنما نعني أسلوب الإنتاج الذي تتم العملية الإنتاجية وفقا له والذي نجم عن تكوين أو نجاح رأسمالية عصر الإمبريالية في بلد تابع.."٦".

ولذلك فان الحديث هو، قبل كل شئ، عن تبعية أو خضوع، نظام إنتاجي للإمبريالية وليس التبعية الميكانيكية أو الصورية لأجزائه. إن ما يجب أن يكون واضحا لكل من يتحدث عن الرأسمالية التابعة هو لماذا نقول رأسمالية تابعة وليس (الاقتصاد الخاضع لرأسماليين تابعين).

وكما أشرت سابقا فان الرؤية الماركسية تنص على إن، النظام الاجتماعي يتميز قبل أي شئ بقانون حركته الداخلية ولذلك يجب علينا، عند بحثنا النظام الرأسمالي التابع، أن نبدأ أولا من تبعية القانون الاقتصادي لحركة هذا النظام والإمبريالية وتطابق قوانين حركة كل الرأسمال الاجتماعي في إيران مع قوانين الرأسمالية الاحتكارية وبعد ذلك وبعد إدراكنا للتبعية بهذا المعنى نقوم بكشف وتوضيح كيفية تطور القوى المنتجة، العلاقات القائمة بين طبقات المجتمع الرئيسية، كيفية توزيع كل فائض القيمة بين فئات الرأسمال المختلفة، والتمايز الداخلي للبرجوازية والأوضاع السياسية والاجتماعية لهذه الفئات.

من المؤكد إن تفسير كل المسائل السابقة ليست شبه مستحيلة في إطار هذه المجموعة من المقالات فحسب وبل إنها خارجة أساسا عن الإمكانات النظرية والتحليلية المتوفرة لدى مجموعة شيوعية صغيرة ذات إمكانات محدودة، إنها في التحليل الأخير عبأ ومهمة كل الحركة العمالية والشيوعية في بلادنا. المهمة التي بادرنا، من خلال هذا الكراس للإجابة عليها وذلك بطرحنا لمسألة التبعية على الصعيد المبدئي واستخلاص نتائج سياسية معينة تتعلق بتوفر أو "فقدان" إمكانات سياسية محددة لمختلف فئات البرجوازية في إيران.

النقطة التي نبدأ منها تحليلنا هي الإطار العام الانحرافات السائدة
(أسطورة البرجوازية الوطنية والتقدمية) ستبدأ بالتذكير بالأصول الأساسية للفهم الماركسي اللينيني لرأس المال، النظام الرأسمالي والإمبريالية. ولن نقصد بذلك مجرد تكرار المقولات والمفاهيم الماركسية الأساسية كالاستغلال، فائض القيمة، القوى المنتجة، العلاقات الإنتاجية.. بل العمل على كشف الإطار الكلي للانحرافات التي أشرنا إليها سابقا.
المصادر النظرية الرئيسية لهذا الجزء هي، من ماركس: كتب رأس المال "الأجزاء الثلاثة"، أقسام من نظريات فائض القيمة "الجزء الأول، فصل العمل المنتج وغير المنتج" وأشكال الإنتاج ما قبل الرأسمالية "كروندريس" ومن لينين: خصائص الرومانسية الاقتصادية، تطور الرأسمالية في روسيا، الإمبريالية اعلى مراحل الرأسمالية، كاريكاتير الماركسية والاقتصادوية الإمبريالية والإمبريالية والانشقاق في الاشتراكية.
بعد طرح المسائل الأساسية ننتقل إلى تحليل الأوضاع التاريخية لانتصار الرأسمالية التابعة والظروف التاريخية لانتاج وإعادة إنتاج النظام المذكور في إيران. سنشير إلى المصادر النظرية التي تم الاستفادة منها في نهاية البحث وما سيتم التعرض له هو توضيح القوانين الأساسية لحركة كل الرأسمال الاجتماعي في البلاد ومسألة التصنيف الداخلي للبرجوازية الإيرانية ونقد يوتوبيا الرأسمالية المستقلة والديموقراطية، نقد المفاهيم والتعابير التحريفية التي جاء ذكر خطوطها الرئيسية في هذه المقدمة واحدة تلو الأخرى. بعد طرح المسائل الاقتصادية سننتقل إلى التصدي لدور البرجوازية الليبرالية في الثورة الراهنة وسنشير تحديدا إلى بعض الأوهام المتعلقة بالمكانة السياسية لهذه الفئة والمنتشرة في صفوف مجموعة من القوى الثورية.
المصادر التي تمت الاستفادة منها في هذا الجزء هي بشكل رئيسي: آثار وكتابات لنين المتعلقة بدور البرجوازية في ثورة ١٩٠٥ و١٩١٧ وكذلك كتابات وكلمات وتصريحات القادة السياسيين للبرجوازية الليبرالية في إيران وكذلك مواقف المنظمات الشيوعية المتعلقة بالحركات الاقتصادية والسياسية للبرجوازية "الوطنية" وقادتها السياسيين.
يجب أن نذكّر بان الأعداد التي تتألف منها أجزاء قسم "الأسطورة" وعناوينها ليست واضحة حتى الآن. نأمل أن نتمكن خلال الأسابيع القليلة القادمة، حينما ننشر الجزء الثاني، الذي يركز علي المسائل الاقتصادية والنظرية العامة، من تحديد تقسيم الأجزاء المذكورة وتأريخ صدورها والإشارة إلى المراجع التي استفدنا منها بدقة اكبر وكذلك تزويد الرفاق بتوضيحات أكثر دقة.
تم اختصار اسماء الكتب التى وردت في هذا الكراس بالشكل التالي:

الأسم المختصر	الأسم الكامل
- الجزء الأول (الثاني و)..	- راس المال - المجلد الأول(الثاني و..) ماركس، من منشورات بروكريس، بالإنكليزية.
- (النتائج)	- (نتائج استمرار عملية الإنتاج) ملحق المجلد الأول، راس المال' منشورات بنكوين - بالإنكليزية
- (النظريات)	- (نظريات فائض القيمة) ماركس منشورات بروكريس بالإنكليزية.
- (كروندريس)	- (كروندريس)، ماركس، منشورات بنكوين بالإنكليزية
- (نقد الاقتصاد السياسي)	- (بداية لنقد الاقتصاد السياسي) ماركس، منشورات بروكريس، بالإنكليزية.
- (تطور الرأسمالية)	- (تطور الرأسمالية في روسيا) لنين، بالفارسية

الهوامش

1- صحيح آن الأحداث السياسية للسنة الماضية قد بينت تراجعا كبيرا للهالة المقدسة التي كانت قد أضفيت على البرجوازية الليبرالية بفضل الانحرافات النظرية في الحركة الشيوعية وان تلك الأحداث كشفت زوايا من الوقائع البغيضة لتبعية ودكتاتورية هذه الليبرالية ولكن ذلك لايعني، دون شك، بان هذه النظرات الشعبوية والمنشفية والتي "تشكل الاعتماد على البرجوازية وفئتها الليبرالية" إحدى زواياها تمنع الظهور المجدد لها بأشكال أخرى في المستقبل.

2- إن النقاط التي ذكرناها ليست تحليلالاسباب الانحرافات النظرية للحركة الشيوعية اطلاقا بل انها حصر لاحدي مكوناتها النظرية. يمكننا، بقليل من التمعن ان نحدد تاثير الاراء والنظرات الحريفية لكتاب يساريين من امثال جون بول سويزي، بول باران، موريس دوب، فرانك.....الخ في ادبيات الحركة الشيوعية الايرانية وخاصة فيما يتعلق بالامبريالية والفئات التابعة.

3- الأمثلة والصيغ التي نوردها هنا متوفرة في ادبيات اغلب المنظمات الشيوعية، وسوف لن نقوم ، في هذا البحث الموجز، بتحليل ادبيات اية منظمة بشكل محدد، بل سنوكل ذلك العمل الى الاجزاء اللاحقة، بعد طرح المسائل الاساسية. يجب ان نُذكر بات الملاحظات التي ترد هنا حول الصغ المطروحة هي لتوضيحها فقط وليس من اجل نقدها. سنتعرض الى الاشكالات الاساسية والانتقائية النظرية في هذه الصيغ في الاجزاء القادمة بالتفصيل.

4- استنادا إلى ذلك فان كلا النظريتين السابقتين سواء التي توافق علي وجود النظام شبه الإقطاعي -شبه المستعمر أو التي ترى بان النظام الإنتاجي السائد في إيران هو نظام رأسمالي تابع. رغم رؤيتيهما غير الماركسية وغير واللينينية، تتفقان عمليا علي تحديد دور محدد لإحدى فئات البرجوازية وتطلقان عليها البرجوازية الوطنية وتتخذان بالتالي تجاهها سياسات وتكتيكات مشابهة. سوف لن نتطرق في هذه السلسلة إلى الاتجاه الأول، أي الذي ينكر سيادة النظام الرأسمالي علي الإنتاج الاجتماعي في إيران. بل سنركز بشكل رئيسي علي كشف الانتقائية النظرية للاتجاه الثاني التي نبدو متقاربين على الصعيد النظري. إن سبب لجوئنا لمثل هذا الأسلوب، في الأوضاع الراهنة، هو إن أصحاب نظرية شبه الإقطاعي - شبه المستعمر يتخلفون بخطوة عن الاتجاه الثاني، على صعيد تحليل الأوضاع المحددة في إيران. ومعضلتهم الرئيسية التي تكشف أسلوب تحليلهم غير الماركسي هي التقليدية. "أو نقل البدائل والقوالب الجاهزة دون اخذ الظروف المحددة بنظر الاعتبار- المترجم". إن كونهم لا يدركون الرأسمال والرأسمالية أو كونهم يفتقرون إلى الأرقام والإحصائيات الاقتصادية الكافية لفهم أهم الخصائص

الأساسية التي يتميز بها أسلوب الإنتاج في إيران في الوضع الراهن، ليست مشكلتنا نحن. إن التصدي الأصولي لهذا الاتجاه لا تصبح خطوة ممكنة إلا إذا قام أصحاب الاتجاه الثاني أي المؤمنين بوجود النظام الرأسمالي التابع في إيران بالتصدي للاتجاه الأول عن طريق صياغة وطرح تحليلات نظرية مستدلة وموثقة، التخلص من انتقائيتهم النظرية والتسلح بمعرفة ماركسية لينينية للمقولات الاقتصادية والسياسية وللواقع الراهن.

5- ماركس "نهج الاقتصاد السياسي" كروندريس، (الطبعة الإنكليزية)، صفحة ٦١١١.

6- سنبين في الأجزاء القادمة .ظروف انتصار الرأسمالية بشكل عام والسمة الإمبريالية لهذه العملية في إيران بدقة أكبر.

أسطورة البرجوازية الوطنية والتقدمية
الجزء الثاني

تاليف: منصور حكمت
ترجمة: جلال محمد

كلمة إلى القراء

تسعة اشهر، هي المدة التي تفصل هذا الجزء من الأسطورة عن جزئها الأول ولذلك يجب أن يكون تقصيرنا وقبولنا للانتقادات الموجهة إلينا خلال هذه المدة هي نقطة شروعنا به. ربما يكون عدم انتظامنا والمشاكل الناجمة عن البرمجة والتقسيم الداخلي لمهامنا من بين أهم العوامل التي أثرت علينا وأدت إلى تأخرنا، رغم كوني لست متأكدا من إزالة تلك العوائق حتى ألان. إلا إن ما يجب التنويه به هو إن بعض المسائل التي وعدنا بطرحها وبحثها في الجزء الأول قد تم بحثها فعلا خلال المدة المذكورة. فتحليل مستلزمات تطور الرأسمالية في إيران الذي يتمحور حول نزع الملكية في عقد الستينات والذي كان مدرجا في الجزء الرابع من الأسطورة ضمن برنامجنا السابق قد تم طرحه في خطوطه العامة في كتاب "الشيوعيون والحركة الفلاحية بعد الحل الإمبريالي للمسالة الزراعية في أسفند ماه ٨٥"، (مارس، آذار ١٩٧٩ - المترجم) وكذلك تم بحث مسائل معينة حول ظروف الإنتاج وإعادة إنتاج كل الرأسمال الاجتماعي في إيران ضمن ملحق كتاب "إبعاد حالة البؤس والتصاعد المتجدد للثورة، اسفند ٥٨" (مارس، آذار ١٩٧٩- المترجم) والذي كان من المقرر أن يصدر بشكل تفصيلي ضمن الجزء الخامس من الأسطورة. علي أية حال فان ما أشرت إليه لا يمثل بأي حال من الأحوال مبررا لعدم صدور هذه السلسلة بشكل منتظم، ولذلك فإننا ومن اجل الالتزام بالوعد الذي قطعناه علي أنفسنا ومن اجل إفساح مجال أوسع لنقدنا من قبل رفاقنا، سنطرح الأجزاء المكونة لهذه السلسلة والتي سنعمل على نشرها، ملحقا لهذا الجزء.

ولكن إذا كنا نحن قد تخلينا عن أجزاء "الأسطورة....." فان وقائع الصراع الطبقي لم تتخلى عن أسطورة البرجوازية الوطنية. فقبل عام لو تجرأ أحد ما ووجه بشكل ما، بسبب إخلاصه للطبقة العاملة، "إهانة ما" "للبرجوازية الوطنية" وإذا تصور إن كلمة الوطنية (التي لا تعني سوى معاداة الإمبريالية في بلد تابع للإمبريالية) غير دقيقة ولا تناسب هذه الطبقة بسبب معاداتها للثورة وتوقع خيانتها وحذر العمال منها.... لارتفع بوجهه زعيق المدافعين عن هذه الشمطاء وعشاقها بسيل من الاتهامات "السياسية" كـ"شبه تروتسكي" و"متطرف".. وغيره. من يدري! قد يكونون على صواب، قد يكون أسلوب الإنتاج في تلك الأيام الغابرة مختلف عما هو عليه ألان وقد تكون مرحلة الثورة والاستقطابات الداخلية للهيئة الحاكمة كذلك بل من الممكن أن تكون حتى ماركسية تلك الأيام مختلفة عنها اليوم.

ولكن الأوضاع هي، بأية حال، مختلفة في هذه الأيام. فان انهار الدماء الزكية للعمال والكادحين والمناضلين الشيوعيين التي سالت في كل أنحاء إيران خلال العام المنصرم في كردستان، بلوجستان والصحراء التركمانية، خوزستان، اصفهان، طهران و ..... بفضل "العطف الأبوي" لسادة "البرجوازية الوطنية الإيرانية"، هزت الأوهام المنشفية لبعض الشيوعيين الإيرانيين وكشفت "البرجوازية الوطنية الإيرانية" عن وجهها الكالح والمتعفن بشكل صريح. فالأدلة والوثائق "المكشوفة" تشير إلى أن نفس هؤلاء السادة الذين أطلقوا النار على السفارة الإيرانية، يهيئون قواهم لقصف كادحي كردستان وان أسطورة البرجوازية الوطنية والتقدمية، قد تم دفنها، بحكم الظروف الموضوعية للنضال الطبقي، حتى مرحلة أخرى.

صحيح! ان الوقائع والأحداث، عرفت العقول الجافة والصلبة، على الحقيقة، اكثر مما فعلته كل محاولات الاستدلال والإقناع.

ولكن الطريقة التي يتبعها قطاع واسع من الحركة الشيوعية في استحصال هذه المعرفة وفي تغير موقفه منها "أي من البرجوازية الوطنية" هي طريقة غريبة حقا. فقد شاهدنا كيف ان الحركة الشيوعية توقفت نهائيا عن استعمال مصطلح "البرجوازية الوطنية"، حيث بداوا بحصر كلمة "الوطنية " كصفة تكميلية وهامشية جنبا إلى جنب صفة "الليبرالية" و"الخاصة" و"المتوسطة" لينتهوا خلال المدة الفاصلة بين صدور كراسين، بلاغين أو عددين متتالين من مجلة ما بدفن الأقواس دون ان ينبسوا ببنت شفة. حتى اصبح الحال في أيامنا الراهنة بأنك تجهد نفسك عبثا إذا حاولت العثور على مصطلح "البرجوازية الوطنية " في منشورات "رزمندكان"، بيكار"، "نبرد" بل حتى في أدبيات " زحمت"...(١).

هل تحقق هذه الخطوة، التي تعتبر إيجابية بأية حال، أي إنجاز نظري للطبقة العاملة؟ هل أعلنت أية قوة من التي غيرت موقفها من "البرجوازية الوطنية" وبصراحة أمام الحركة الشيوعية لماذا كانوا يفكرون في الماضي بتلك الطريقة؟ وما هي مكامن أخطائهم؟ وما هي طروحاتهم الجديدة عن علاقات الإنتاج والعلاقات الطبقية في المجتمع او ما هي الطروحات الماركسية التي يعتبرونها أساسا لموقفهم الراهن؟ كيف يمكن للحركة العمالية والشيوعية في إيران وبقية البلدان التابعة ان تتجنب مثل تلك الأخطاء؟ أليست القوى التي طرحت مسالة "البرجوازية الوطنية" جانبا ترى بأنه يجب أجراء تغيرات أخرى في أجزاء أخرى من منظومتها الفكرية؟

الجواب دون شك هو بالنفي. لان كل براعة المنَظر المتعصب الجيد تتمثل، كما يبدو، بتمكنه من تغير موقفه دون ان يلحظه أحد وان يعمل ما بوسعه لتصوير موقف مجموعته، منظمته الراهن وكأنه امتداد لموقفها الدقيق السابق. يتميز هذا الأسلوب، من جهة، بكونه يحافظ على طراوة منظمته ويعمل على استمرار فعاليتها ويمنع دب الخمول والضجر في أوساط كوادرها الناشطين في الميادين المتعددة ولن تصيبهم، بعون الله، أية أزمة وانتقائية فكرية ولن ترنوا أبصارهم وانتباههم نحو المنظمات الأخرى و .... ميزات متعددة أخرى، ويتميز من جهة أخرى بميزة إضافية هي توفير فرصة دائمة للمنَظر للتراجع والعودة إلى مواقفه السابقة دون أية معضلات وعوائق ودون ان يفقد خلال، هذا الذهاب والإياب، وهذه المراوحة "دقته" وهيبته وفي سياق ذلك فانهم ليسوا معنيين بحرمان الطبقة العاملة من أية إنجازات نظرية وبكونها تقع دائما فريسة اللهاث خلف الأحداث وبانها ترجع في كل مرة إلى نقطة البداية وبتراكم الهزائم

المتلاحقة على كاهلها.
التعصب "سيكتاريزم" تعني تفضيل مصالح مجموعة ما على مصالح كل الحركة العمالية والتعصب النظري هو في الواقع أنقى أشكاله وأكثرها تكاملا. ليس بإمكان الحركة الشيوعية الإيرانية التي تطلب وتحتاج بشكل ملح "نقد الأخطاء" ان ترضخ لهؤلاء الطليعيين، ليس على البروليتاريا الإيرانية ان تضحي إلى الأبد، ان تستخلص العبر من الدماء والدموع وتهديها إلى الحركة الشيوعية وتحصل مقابل ذلك على "الحرمة النظرية". ليس على النظرية ان تتبع الممارسة دائما ذلك انه دون النظرية الثورية ستصاب الممارسة الثورية، حتما، بالتراجع والهزيمة.
ولكن يحتل الجانب الأخر من المسالة، أي الإبقاء على بعض الثغرات من اجل إحياء الرؤى التحريفية التي تم تناسيها أو السكوت عنها وبقدر تعلق الأمر بمقولة "البرجوازية الوطنية"" أهمية فائقة. فإذا كان غرضنا من كتابة هذه الكراريس يقتصر على إقصاء تلك الكلمة من أدبيات الحركة الشيوعية لكان علينا التوقف عن العمل فورا والاسترخاء والإعلان عن تحقيق ما كنا نصبو أليه. ولكن تكمن النقطة الرئيسية هنا ،كما ذكرنا في الجزء الأول، تمثل مقولة "البرجوازية الوطنية" محلا لتلاقي انحرافات اكثر أساسية وجذرية، تبرز بأشكال وصيغ متعددة تشكل "البرجوازية الوطنية" إحدى أشكالها فقط وربما كانت من أكثرها انتشارا خلال العام المنصرم. ولذلك إذا لم يستند تغير الموقف من مقولة "البرجوازية الوطنية" إلى النقد الماركسي لكل المنظومة الفكرية التي تشكل هذه المقولة جزءا منها وإذا لم يكن التخلي عن هذه المقولة وإقصائها انعكاسا لتثبيت وترسيخ الأحكام الأساسية والمبداية للماركسية اللينينية المتعلقة بالإمبريالية،الرأسمالية وخصائص الثورة الديمقراطية في البلدان الرأسمالية التابعة فإنها لن تكون ذات قيمة نظرية سياسية راسخة. ان الانحرافات التي كانت حتى ألامس تبرز بصيغة "البرجوازية الوطنية" موجودة في ثورتنا وتلعب دورا "تقدميا" تظهر اليوم من خلال تجزئتها وتصنيفها للهيئة الحاكمة ومن خلال الكيفية التي تتخذ بها موقفها من دولة البرجوازية المخادعة وستبرز غدا بشكل منشفي واصلاحي بوجه البرنامج الشيوعي في الثورة الراهنة وخاصة في صيغة مطالب البروليتاريا في هذه الثورة. ان الامتداد الطبيعي للانحرافات الاساسية التي كان الاعتقاد بـ"البرجوازية الوطنية " شكلها الاول لم يبق امامها منفذ سوى ولوج طريق التطور اللاراسمالي ونظرية العوالم الثلاثة. وهذا تحذير لتلك القوى التي تعمل على تعيين الحدود الفاصلة بينها وبين هذه النظرات من جهة والتي لم تتخل حتى الان، على صعيد ارضية البناء الاقتصادي للمجتمع وجوهر و محتوى الثورة الراهنة، عن التقليد والتفكير الميكانيكي.
ولذلك ورغم ان ضغط التجربة فرض تراجعا على الذين كانوا يؤمنون باسطورة البرجوازية الوطنية والتقدمية، الا ان الحركة العمالية والشيوعية لا تزالان لم تستخلصا ولم ترسخا الصيغ النظرية لهزيمة هذه التصورات والنظرات ويجب ان يستمر نضالهما ضد تلك الانحرافات ولكن الواضح هو انه لمجرد كون اسطورة البرجوازية الوطنية قد تراجعت لحد ما، على الاقل في هذه المرحلة، فان النضال المذكور يجب ان يستمر بشكل اخر وان يعمل على دحض واقصاء مجموعة من الاشكال الاخرى لهذه الانحرافات الاساسية. ان ما يجب ان يتركز نضالنا حوله هو، براينا، تحديد محتوى انتصار الثورة الديمقراطية الايرانية، من زاوية المصالح المستقلة للبروليتاريا، المحتوى الذي تم تجسيده منذ ألان في برنامج الشيوعيين بوصفه مطلبا

للبروليتاريا. من هنا فان الحدود الفاصلة بين البلشفية والمنشفية تتحدد في حركتنا الشيوعية بإثبات أو عدم إثبات أهمية وحاجة وكذلك الرغبة بقيام "رأسمالية وطنية ومستقلة في إيران" بوصفها محتوى انتصار الثورة.

فلقد فقدت يوتوبيا الراسمالية الوطنية والمستقلة في ايامنا الراهنة اداتها التنفيذية الوحيدة، أي "البرجوازية الوطنية" وان المنشفية تنوى تحويل ذات البروليتاريا الى وسيلة لتحقيق [الراسمالية الوطنية والمستقلة] وان تضع على كاهل البروليتاريا ازالة كل العوائق والموانع التي تقف في سبيل "الرأسمالية الوطنية". في مقابل ذلك يجب على الشيوعيين ان يعلنوا ويرسخوا، من خلال هزيمة يوتوبيا الرأسمالية الوطنية والمستقلة بكل جوانبها، مطالب البروليتاريا في الثورة الديمقراطية بأوضح صورة. المطالب التي تنبع من كون البروليتاريا بحاجة الى تحقيقها بوصفها مقدمات تمهد لها سبيل حركتها النهائية نحو الاشتراكية.

ولذلك فان عملنا وبقدر تعلق الأمر بهذه السلسلة لم ينتهي فحسب بل انه بدا توا. على هذه الكراسات ان تخدم دحض يوتوبيا الرأسمالية الوطنية والمستقلة.

كما قلنا في الكراس السابق فان هذه المقالات تبدا بتحليل مقولات ومبادئ الماركسية المتعلقة بالرأسمالية، الإمبريالية. لسنا نقصد ان نكرر في هذا القسم التعريفات والمفاهيم العامة بل نريد تحديد تلك المقولات والعلاقات التي يؤدي فقدان فهم وادراك ماركسيان حولهما الى نشوء الاساس والبناء التحتي للرؤية التحريفية حول العلاقات الاقتصادية - الطبقية التي تسود في المجتمع. بعبارة اخرى نحن نبدأ من خلال تهيئة الادوات النظرية او الاصح اعادة التذكير بالادوات النظرية التي هيئها قادة البروليتاريا العظام، ماركس وانجلس ولنين وسنعمل في نفس الوقت، خلال كل مرحلة، على تحليل الجذور النظرية للانحرافات المذكورة في نفس المرحلة اخذين بنظر الاعتبار الجانب المعرفي للابحاث التي سنبدا بها.

تم اختصار اسماء الكتب التى وردت في هذا الكراس بالشكل التالي:

الأسم المختصر	الأسم الكامل
- الجزء الأول (الثاني و)..	- راس المال - المجلد الأول(الثاني و..) ماركس، من منشورات بروكريس، بالإنكليزية.
- (النتائج)	- (نتائج استمرار عملية الإنتاج) ملحق المجلد الأول، راس المال' منشورات بنكوين - بالإنكليزية
- (النظريات)	- (نظريات فائض القيمة) ماركس منشورات بروكريس بالإنكليزية.
- (كروندريس)	- (كروندريس)، ماركس، منشورات بنكوين بالإنكليزية
- (نقد الاقتصاد السياسي)	- (بداية لنقد الاقتصاد السياسي) ماركس، منشورات بروكريس، بالإنكليزية.
- (تطور الرأسمالية)	- (تطور الرأسمالية في روسيا) لنين، بالفارسية

اذار ١٩٨٠

أسطورة البرجوازية الوطنية والتقدميةِ
الجزء الثاني

1- المقولات والمفاهيم الأساسية: الرأسمالية (الجزء الأول)

قلنا، في الجزء الأول بان أسطورة البرجوازية الوطنية والتقدمية ، ويوتوبيا الرأسمالية المستقلة وبالتالي ذلك (الاتجاه اليميني والمساوم الذي يستند إليهما) يرتكز على انحرافين سائدين في حركتنا الشيوعية:

أولا: عدم النظر إلى مقولات راس المال والنظام الرأسمالي وفهمها من منظور ماركسي بل من زاوية نظر برجوازية تماما.

ثانيا: استنادا على هذا الأساس يتم استبدال الرؤية اللينينية عن الإمبريالية بوصفها أعلى مراحل الرأسمالية برؤية قومية، تعتبر الإمبريالية سياسة خارجية للقوى العظمى أو تتصورها آلية للنهب والسلب تم تحديدها خارج الحدود.يتضح من ذلك بان علينا، اذا اردنا ان يكون بحثنا شاملا وشافيا ، بقدر الامكان، وقبل ان نشرع بتحليل ماهية العلاقات الانتاجية في ايران وتحديد الاساس المادي لحركة الطبقات المختلفة في هذا النظام وقبل ان نبدأ كذلك بتحليل جوهر ومحتوى الثورة الراهنة، اقول علينا، توضيح موقفنا وفهمنا من المقولات التي يشكل عدم فهمها الماركسي، اساسا لكل تلك الانحرافات في حركتنا. اذن علينا ايضا ان نبدا من راس المال الراسمالية والامبريالية وان نقوم اولا بتوضيح الخطوط العامة للفهم الماركسي - اللينيني لتلك المقولات.

خاصة وان ذلك يمكننا، بتقديري، من كشف العجز والهشاشة الفكرية لمؤيدي (البرجوازية الوطنية) او الانتقائية الفكرية لاولئك الذين لا يحددون بشكل صارم الحدود التي تفصلهم عن هذه الطروحات البرجوازية، ان بحث المقولات الاساسية يمكننا ايضا من ان نكشف الى حد بعيد، بان المنظومة الفكرية والادوات التحليلية لهؤلاء لا تربطهما ادنى صلة بالماركسية. ولذلك فان اول سؤال وضعنا على عاتقنا التذكير بالاجابة عليه هو: "ما هو راس المال و ما هي الراسمالية؟" من الواضح بان الاجابة الكاملة والشافية لهذا السؤال موجودة في الآثار الكلاسيكية لماركس وانجلز ولنين وهي متوفرة للحركة الشيوعية الايرانية ليس على عاتقنا تكرارها، ان ما يشكل مهمتنا ، على الاخص، هو: اولا ان نتسلح بهذه الانجازات وثانيا: ان نبين كيف ان تلك الرؤى التحريفية تمكنت من الوقوف على اقدامها فقط من خلال تحريف اسس الماركسية - اللينينية وتجاوزها واخفاءها.

1- الانتاج الراسمالي بوصفه توحيدا لعملية الانتاج و عملية زيادة القيمة (انتاج فائض القيمة).

ما هي الرأسمالية وكيف يتم تميزها عن الانظمة الانتاجية الاخرى؟ يعتبر ماركس بان الانتاج الراسمالي هو اندماج عملية الانتاج و عملية رفع "زيادة" القيمة (انتاج فائض القيمة). للتعّرف على جوهر النظام الراسمالي يجب ان نتمعّن قليلا بما قاله ماركس وان نفكر فيه كثيرا: يشكل

الانتاج الاجتماعي الشرط المسبق لوجود كل مجتمع وبنائه التحتي الاساسي. الجانب المشترك لكل اشكال الانتاج الاجتماعي، طوال تاريخ الانسان، هو عملية العمل الطبيعي "الفيزيائي" العملية التي يؤثر الانسان، من خلالها، عن طريق وسائله، على الطبيعة، يغير شكلها ويستخرج ما يحتاجه منها. "العمل هو قبل أي شيء عملية بين الانسان والطبيعة عملية يتدخل الانسان من خلالها بنشاطه على" ألميتابولزم - العلاقة الحيوية بين الطبيعة والانسان - المترجم" الذي بينه وبين الطبيعة، يحسنها ويخضعها لرقابته وسلطته. الجزء الاول ص١٧٣". ان كون عملية العمل جانبا مشتركا لكل اشكال الانتاج الاجتماعي هو الذي يؤدي بالضبط االى اختلافها في الاشكال المحددة لعلاقات الانتاج في كل المراحل المحددة لعملية التاريخ الانساني. بعبارة اخرى ان عملية العمل، هي عملية مشتركة في خضم كل الانظمة الاجتماعية.

(تشترك احدث المراحل الاجتماعية واقدمها، بمقولات محددة لايمكن الانتاج بدونها. كروندريس ص ٨٥". ان العناصر الاساسية لعملية العمل وبغض النظر عن العلاقات الانتاجية ودرجة تطور القوى المنتجة في كل مجتمع والتي تشكل اساس الانتاج الاجتماعي هي:

1- العمل.

2- الاشياء او المواد التي يتم اجراء العمل عليها "موضوع العمل".

3- وسائل العمل.

اذن يؤدي نشاط الانسان اثناء العمل، بواسطة وسائل العمل الى احداث تغيرات على موضوع العمل أي نفس ماكان مستهدفا منذ البداية . تصل عملية العمل الى تحقيق هدفها. ينتج العمل اثناء صيرورته "عمليته" القيمة الاستهلاكية: أي انه يتم اجراء بعض التغيرات على شكل المادة الخام لجعلها صالحة لسد حاجات الانسان. (المجلد الاول ص ١٧٧).

اذا نظرنا الى عملية العمل، من زاوية نتائجها النهائية يتضح بان كل من وسائل العمل وموضوع العمل اجزاء من وسائل الانتاج وبان العمل نفسه هو عمل منتج (نفس المصدر ص ١٧٦).

باختصار فان عملية العمل وانتاج القيمة الاستهلاكية بواسطتها هو الشرط المسبق لوجود الانسان ولكل نظام اجتماعي. قد تتميز هذه العملية، على صعيد ميادين التطور والاشكال العملية، خلال المراحل المتعددة لتكامل المجتمعات التاريخي، بجوانب متعددة ومختلفة ولكن وجود عاملين رئيسين اي العمل ووسائل العمل خلف تلك الاشكال المختلفة هو الشرط الضروري وغير القابل للانكار.

تشكل عملية العمل وصراع قواها الداخلية (اي العمل وادوات العمل) الاساس الطبيعي والمادي لكل نظام انتاجي ويطلق ماركس عليها: "الشروط العامة لكل الاشكال الانتاجية" واستنادا الى ذلك الشرط الرئيسي لوجود كل المجتمعات.

ولكن التعرف على هذه "الشروط العامة" اي فهم ضرورة وجود عملية العمل والمكانة المحورية والرئيسية التي تتميز بها في كل الانظمة الاجتماعية وبكونها في نفس الوقت اهم نقطة مبدأية لفهم قانون حركة المجتمعات لا تكفي اطلاقا لفهم تلك القوانين، ذلك ان طرح المسار التكاملي للتاريخ والديناميكية الداخلية لحركته والتاكيد على ان العلاقات الاجتماعية تتخذ ضمن ذلك المسار التكاملي اشكالا متعددة وان لها في كل مرحلة محددة قانون حركتها المستقل هو احد الانجازات الاساسية للمادية التاريخية.

تحدد الماركسية بعكس الايديولوجيات البرجوازية التي تعتبر علاقات الانتاج الراسمالية علاقات ابدية، مسالة كون هذه العلاقات خاصية مرحلة تاريخية محددة وتحللها بوصفها علاقات تظهر في اوضاع محددة، تتحرك وتتجه نحو الزوال.

من الواضح ان ليس بمقدور تحليل كهذا ان يقتصر على معرفة "الشروط العامة" فقط. ذلك ان البحث يتعلق بالقوانين المستقلة لحركة المجتمع في مراحل تاريخية محددة وان هذه الشروط العامة للانتاج ليست سوى مقولات مجردة عاجزة عن تحديد اية مرحلة تاريخية واقعية للانتاج "كروندريس ص٨٨ - التاكيد من ماركس". ولذلك "عندما نتحدث عن الانتاج فاننا نقصد دائما الانتاج في مرحلة معينة من التطور الاجتماعي. الانتاج بشكل عام هو تجريد ولكنه طالما تمكن من تحديد الجوانب المشتركة والتاكيد عليها ومنع تكرارها فانه تجريد مناسب ومنطقي. نفس المصدر ص ٨٥". ان ما نريد معرفته هو قوانين حركة الانتاج الراسمالي بوصفه نظاما انتاجيا محددا وبوصفه مرحلة تاريخية خاصة ولذلك فان تحليل الشروط العامة للانتاج " عملية العمل" والتي هي الجانب المشترك للنظام الراسمالي مع الانظمة الاجتماعية الاخرى، لن يفيدنا بشئ بالعكس يجب علينا، تحديدا ان نعمل على معرفة وتحليل تلك العلاقات والروابط الانتاجية التي تميز اسلوب الانتاج الراسمالي عن بقية اساليب الانتاج الاجتماعية الاخرى التي تشترك جميعها في وجود عملية العمل وانتاج القيمة الاستهلاكية. لنرى ما هي المكونات والعلاقات الخاصة بالانتاج الراسمالي؟

علمنا ان تحليل الانتاج (علاقات العمل ووسائله) بحد ذاتها دون اخذ علاقات الانتاج بنظر الاعتبار، يعجز عن الاجابة على سؤالنا مهما دققنا البحث في علاقة العمل بوسائله ولذلك فان محاولة تحليل مقولة (الاستغلال) بذاتها وبشكل معزول تؤدي بنا الى الانحراف.

كما ان عملية العمل هي الشرط المسبق لكل نظام انتاجي، يعتبر وجود فائض الانتاج، وجود كميات تفيض عن الحاجة وعن تعويض ادوات الانتاج، شرطا ضروريا لوجود المجتمعات الطبقية. ان تطور القوى المنتجة في رحم المجتمعات المشاعية البدائية وانتاجها لما يفيض عن الحاجة هو شرط ضروري لظهور الطبقات الاجتماعية ذلك انه دون فائض الانتاج هذا لايمكن لطبقة اجتماعية ان تسيطر على نتاج عمل طبقة اخرى (الاستغلال) ولذلك يعتبر وجود فائض المنتوج احد العوامل الرئيسية التي تميز المجتمعات الطبقية عن المجتمعات المشاعية البدائية هنا ايضا وبالذات بسبب كون ذلك هو الجانب المشترك لكل المجتمعات الطبقية فانه اي "وجود فائض المنتوج-المترجم" يعجز عن تبيان ماهية علاقات الطبقات الاقتصادية والسياسية في المراحل المحددة والمختلفة لتطور المجتمعات التاريخي او ان يميز القوانين الاقتصادية المستقلة لحركتها في كل مرحلة عن المراحل الاخرى. الاستغلال بشكل عام (الاستيلاء على فائض الانتاج العائد للمنتجين من قبل الطبقة السائدة) لايميز الانظمة الطبقية المختلفة عن بعضها. ان الخان المتنفذ الذي يفرض الاتاوات ورجل الدين الذي يفرض الزكاة والفطرة والاقطاعي الذي يستلم النصف والعشرين، برفع العين وضم الشين، والراسمالي الذي يسلب الربح والمرابي الذي يعتاش على الربا، ان كل من هؤلاء يستولي على جزء من ناتج العمل الاجتماعي دون ان يكون لهم اي دور في عملية انتاجه، وعلى نفس المنوال فان العبد الذي يرهق نفسه من اجل سيده واؤلئك الفلاحين الذين يعملون بالسخرة والعمال الذين يبيعون بشكل حر في السوق قوة عملهم للراسمالي، ان كل هؤلاء رغم كونهم منتجي ثروات المجتمع لاينالون سوى الجزء الادنى من

تلك الثروة التي تعتبر في كل مرحلة حصتهم المعترف بها سواء بشكل رسمي او باي شكل اخر. و لذلك فان اختلاف وتمايز المجتمعات الطبقية لايكمن في وجود او عدم وجود الاستغلال والطفيلية بل في تلك العلاقات والقوانين الاقتصادية الخاصة التي تبلور الاستغلال والطفيلية في كل مرحلة ضمن اطار محدد ومستقل. يبين ماركس العامل الرئيسي لاختلاف المجتمعات الطبقية المتعددة فيما بينها باختصار كما يلي: "ان ما يميز التشكيلات الاقتصادية المختلفة للمجتمعات عن بعضها هو الشكل الذي يتم به سلب فائض العمل المذكور عن منتجه الحقيقي، (العامل بالمعنى العام)، المجلد الاول ص ٢٠٩" ولذلك فان ما يجعل الراسمالية راسمالية ليس كون هذا النظام نظاما انتاجيا يتمكن فيه الانسان، بمساعدة وسائل الانتاج، من انتاج القيمة الاستهلاكية لان تلك هي سمة كل المجتمعات الانسانية وكذلك لا يمكن تمييز المجتمع الراسمالي بما يجري فيه من نهب لفائض عمل المنتجين العمال، بالمعنى العام وبتدفق فائض الانتاج لجيوب اصحاب وسائل الانتاج، ان كل الانظمة الاجتماعية الطبقية تشترك في هذه الميزة ايضا. ان ما يضفي على الراسمالية جوهرا متميزا وقانونا مستقلا هو شكل خاص بها، يسيطر بموجبه اصحاب ادوات الانتاج على فائض الانتاج الذي يتم انتاجه وان هذا الشكل والاسلوب ليس سوى انتاج فائض القيمة.

النظام الراسمالي هو نظام تسود فيه "علاقة راس المال" اي عملية "انتاج فائض القيمة على الانتاج الاجتماعي وتتحدد عملية العمل الاجتماعية ضمن اطار تطور راس المال (انتاج فائض القيمة). قبل التطرق الى ظروف انتصار راس المال على الانتاج الاجتماعي يجب ان نتمعن قليلا في "علاقة راس المال" اي عملية انتاج فائض القيمة.

ان تحول فائض الانتاج الى فائض القيمة يستلزم قبل اي شئ امتلاك نتائج "عملية الانتاج" للقيمة اضافة الى امتلاكها للقيمة الاستهلاكية، اي ان تكون قد تحولت الى سلعة. استنادا على هذه الرؤية التحليلية وعلى التطور والتكامل التاريخي للمقولات والظواهر والعلاقات الاقتصادية ايضا يمكننا ان نقول بان وجود السلعة يسبق راس المال ..."٢". الانتاج الراسمالي هو الشكل النامي والمتطور للانتاج البضاعي. للانتاج البضاعي، الذي يملك فيه المنتجون المستقلون وسائل عملهم او يقوم "التجار" بمبادلة بضائعهم الخاصة او (مبادلة فائض انتاج غيرهم من المنتجين) في السوق، جذور تاريخية. هذا الاسلوب الانتاجي يتطور، جنبا الى جنب الانظمة الانتاجية الاخرى ويخلق بشكل تدريجي نواة المؤسسات والعلاقات الاقتصادية: النقد، السوق، انفصال المانيفاكتورة عن الزراعة.. لتتحول لاحقا، في النظام الراسمالي الى محاور رئيسية للعلاقات السائدة. يتميز ناتج عملية العمل، منذ بداية الانتاج البضاعي بتملكه للقيمة اضافة الى القيمة الاستهلاكية. البضاعة هي محل تلاقي القيمة الاستهلاكية والقيمة، والانتاج البضاعي هو "محل تلاقي عملية العمل وعملية انتاج القيمة" الا ان هناك دربا طويلا بين الانتاج البضاعي والانتاج الراسمالي سواء على الصعيد التحليلي او على صعيد التكامل التاريخي. يشير ماركس باختصار الى هذا الاختلاف على الصعيد التحليلي كما يلي: اذا نظرنا الى عملية الانتاج بوصفها وحدة عملية العمل وعملية انتاج القيمة فانها نفس عملية انتاج البضاعة الا انه اذا نظرنا اليها بوصفها وحدة عملية العمل وعملية زيادة القيمة "انتاج فائض القيمة" فانها الانتاج الراسمالي او بمعنى اخر الشكل الراسمالي لانتاج البضاعة- المجلد الاول ص ١٩١". ان الحديث هو، في

الانتاج البضاعي: عن انتاج القيمة الا انه عن انتاج فائض القيمة خلال الانتاج الراسمالي، فما هو اهمية هذا الفرق؟

1- اليست عملية انتاج فائض القيمة توسعا محددا لنفس عملية انتاج القيمة؟

2- وبناءا عليه اليس الاختلاف بين الانتاج البضاعي والانتاج الراسمالي سوى اختلافا كميا؟

فيما يتعلق بالسؤال الاول يجب ان نقول بان ذلك صحيح دون شك في النظام الراسمالي...."٣"

فعملية انتاج فائض القيمة هي نفس عملية انتاج القيمة التي تم توسيعها الى حدود معينة ولكننا عندما نقارن انتاج القيمة في النظام البضاعي بانتاج فائض القيمة - خاصية النظام الراسمالي- يتبن لنا بانه من اجل تحقيق ذلك، اي انتاج فائض القيمة، يجب توفر ظروف موضوعية غير متوفرة اساسا في نظام الانتاج البضاعي. ان المحور الرئيسي للظروف الموضوعية المذكورة هو تحول قوة العمل الى بضاعة . لكي يبرز فائض الانتاج كفائض القيمة لا يكفي ان يكون نتاج العمل قيمة اضافة الى كونه قيمة استهلاكية بل يجب ان تتحول الشروط العامة للانتاج، اي العمل ووسائل الانتاج ايضا، الى سلعة وتتحول عملية العمل الى عملية مواجهة وعملية تاثر وتاثير بين سلعتين وتكتسب الوسائل الاولية لعملية العمل من خلال ذلك القيمة. ان لوسائل العمل، في الانتاج البضاعي ايضا، قابلية ملحوظة للتحول الى بضاعة ولكن تحول العمل او بشكل ادق (قوة العمل) الى بضاعة واعادة انتاج هذه القوة بوصفها بضاعة هي بالضبط نفس العملية التي تتطلبها عملية انتاج فائض القيمة التي هي جوهر النظام الراسمالي. من هنا ندرك اهمية تعريف الراسمالية بوصفها: الانتاج البضاعي الواسع، لان الانتاج البضاعي لن يتحول الى انتاج راسمالي الا اذا تحولت قوة العمل الى بضاعة وبذلك يتضح جواب السؤال الثاني ايضا فالاختلاف بين الانتاج البضاعي والانتاج الراسمالي، على الصعيد التحليلي والتفسيري ليس اختلافا كميا على الاطلاق اذا ان الراسمالة ليست فقط نظاما لتوسيع الانتاج البضاعي او لانتاج كمية اكبر من البضائع، ان الحديث هو عن تحول اهم ظاهرة اقتصادية، اي قوة العمل، الى سلعة وعن نظرية فائض القيمة. وكما اشرنا فان هناك، على الصعيد التاريخي، ايضا فاصلا كبيرا بينهما وان سبب ذلك واضح تماما، ذلك ان تغير الانتاج البضاعي الى الانتاج الراسمالي مرهون بتلك التحولات الاجتماعية التي تخلق الارضية المناسبة لتحول قوة العمل وتحولها فعلا الى بضاعة.

ان تاريخ ظهور راس المال هو تاريخ ظهور العمل الماجور في خضم العلاقات الاقطاعية الباعثة على الذل، تاريخ نزع ملكية المنتجين المباشرة وانفصال الفلاحين عن الارض، انه نفس التاريخ الذي يصفه ماركس بانه (مدون في تاريخ البشرية باحرف من الحديد والدم- المجلد الاول ص ٦٦٩).

تشكل المواجهة بين العمل الماجور وراس المال وانتاج فائض القيمة على اساس ذلك جوهر علاقة راس المال. مع تحول قوة العمل الى سلعة على نطاق واسع في المجتمع تسود علاقة راس المال على الانتاج الاجتماعي وعندما يسود راس المال على الانتاج الاجتماعي تتخذ القوانين الاقتصادية لحركة المجتمع طابعا راسماليا تاما.

بعد ان كانت مقولات وعلاقات: عملية الانتاج: البضاعة، النقد، السوق..الخ تشكل على الصعيد التحليلي والتاريخي شروطا مسبقة وارضية لبروز راس المال والانتاج الراسمالي صارت ترتكز منذ الان فصاعدا على راس المال، تتجسد وتترسخ استنادا الى قوانين حركة راس المال

(بل ان المقولات الاقتصادية التي كانت منسجمة ومتناسبة مع الاشكال الاقتصادية السابقة صارت تتخذ في سياق الانتاج الراسمالي خصائص تاريخية جديدة وخاصة. النتائج ص ٩٥٩).
يضع راس المال بصماته على كل عملية العمل وتتجسد علاقة الانسان بوسائل الانتاج في (العلاقة بين المادة التي اشتراها الراسمالي، تلك الاشياء التي تعود الى الراسمالي" وتتحول عملية العمل التي هي الشرط المسبق لوجود وبقاء المجتمع الانساني الى مجرد عامل ضروري للانتاج واعادة انتاج وتراكم راس المال حيث تنظم عملية العمل، هذه المرة، توسعها وتطورها وكيفيتها استنادا الى حاجات حركة راس المال. هنا يتحول حاصل انتاج عملية العمل اي القيمة الاستهلاكية التي تؤمن حاجةاجتماعية بسبب كونها حاملة طبيعية للقيمة ليس للقيمة فقط بل لفائض القيمة ايضا اقول تتحول الى شئ مهم ويتم انتاجها).
(دون شك القيمة الاستهلاكية ليست هدف الانتاج البضاعي لان الراسمالي ينتج القيمة الاستهلاكية بالقدر الذي تكون فيه الحاملة المادية لقيمة التبادل. ان لصاحبنا الراسمالي هدفين: انه اولا ينوي انتاج تلك القيمة الاستهلاكية التي تحمل قيمة تبادلية بمعنى انتاج شئ للبيع اي ان تكون سلعة ثانيا انه يبتغي ان ينتج سلعة تكون قيمتها اكبر من قيمة كل المواد الخام التي تمت الاستفادة منها وتم استهلاكها: الوسائل الانتاجية وقوة العمل التي اشتراها باموالة من السوق الحرة. ان هدف الراسمالي هو ليس فقط انتاج القيمة الاستهلاكية بل انتاج السلعة. ليس فقط انتاج القيمة الاستهلاكية بل انتاج القيمة وليس القيمة ايضا بل كذلك فائض القيمة. المجلد الاول ص ١٨١". وبهذا تتخذ عملية العمل، على صعيد الهدف "تحقيق الربح "وعلى صعيد الشروط "تحول وسائل الانتاج الى سلعة" وعلى صعيد قوانين التطور "قوانين تراكم راس المال" خصائص راسمالية تامة.
يضفي الانتاج الراسمالي "حتى على المقولات الاقتصادية التي كانت تناسب النظام السابق محتوى جديدا: تقسيم العمل، السلعة، السوق، النقد وايضا التجارة التي كانت اساس ظهور النظام الراسمالي لم تنجو من هذه الصيرورة الداخلية. البضاعة التي كانت في هامش الانظمة ما قبل الراسمالية وكانت نتيجة وظاهرة لتبادل انتاج المنتجين المستقلين او انها كانت فائض انتاج الانظمة المذكورة، تتحول في نظام الانتاج الراسمالي الى الشكل الرئيسي والاساسي لكل نتائج العمل الاجتماعي. ان خاصية "العصر الراسمالي هي ان قوة العمل التي يمتلكها العامل تتجسد امامه بشكلها السلعي والنتيجة هي ان كل ناتج العمل يتحول الى سلعة. المجلد الاول ص ١٦٧.
لكي تتخذ كل نتائج عملية العمل الشكل السلعي، يجب ان يفرض راس المال شكله الخاص لتقسيم العمل على الانتاج. لكي تتحول السلعة الى الشكل الاساسي للانتاج ويتحول الانفصال بالتالي عن الناتج الى الاسلوب الضروري للتملك المرافق له، يجب توفير تقسيم اجتماعي متطور للعمل وفي نفس الوقت ولنفس هذا السبب بالذات، اي استنادا الى الانتاج الراسمالي وما يؤدي الى تقسيم العمل الراسمالي في المصانع يتخذ كل الناتج الشكل السلعي ويتحول كل المنتجين بالضرورة الى منتجي سلع، عليه فان ظهور الراسمالة لوحدها يؤدي الى تحويل القيمة التبادلية الى الوسيلة العالميةوالعامة للقيمة الاستهلاكية. النتائج ص ٩٥١- التاكيدات من ماركس". وبذلك فان تحول قوة العمل الى سلعة يؤدي بالضرورة الى تحول الانتاج البضاعي الى انتاج راسمالي وهذا بدوره يؤدي الى ان يستند الانتاج السلعي في كل جوانبه الى اساس متمايز تماما عن الانتاج البضاعي البسيط وان يرتكز على قوانين وخصائص محددة به.

تتميز النقاط الثلاثة التالية باهمية بالغة:
1- الانتاج الراسمالي هو اول نظام يحول البضاعة الى الشكل العام لكل المنتوجات.
2- حينما يتوقف ذات العامل عن كونه جزءا من الشروط العامة للانتاج، اي باختصار حينماتتحول قوة العمل بشكل عام الى سلعة فان انتاج البضاعة تتحول بالضرورة الى انتاج راسمالي.
3- يقضي الانتاج الراسمالي على اساس الانتاج البضاعي بوصفه نمطا يحتاج الى الانتاج الفردي والمستقل والى التبادل البضاعي بين منتجي البضائع المباشرين اي تبادل المعادلات ويؤدي كذلك الى تعميم التبادل الصوري بين راس المال وقوة العمل، (النتائج ص ٩٥١).
باختصار ان تحديد النظام الراسمالي يتم على اساسين: عام وخاص، على الصعيد العام: الراسمالية هي اولا نظام انتاجي يتضمن ككل الانظمة الاجتماعية الاخرى على عملية العمل الاجتماعية وانتاج القيمة الاستهلاكية وهي ثانيا نظام طبقي تماما كالانظمة الطبقية الاخرى يتم فيه انتاج فائض عن حاجة انتاج الشروط العامة للعمل"العمل ووسائل العمل" ويتم مصادرة هذا الفائض من قبل طبقة اخرى لاتنتجه بشكل مباشر. ثالثا ان الراسمالية نظام سلعي، بمعنى ان لناتج عملية العمل اضافة الى القيمة الاستهلاكية عنصر القيمة وقيمة التبادل ايضا. وعلى هذا الصعيد ايضا ليست الراسمالية نظاما منفردا ذلك ان وجود القيمة والقيمة التبادلية هما ايضا ناتج النظام البضاعي. ان العنصر المتميز والجوهر الخاص للنظام الراسمالي هو انتاج فائض القيمة. التي تظهر على اساس تحول قوة العمل الى سلعة والمواجهة بين العمل الماجور وراس المال. "هنا فان العملية المستمرة للانتاج هي دائما الوحدة غير القابلة للانفصام بين عملية العمل وعملية زيادة لقيمة، تماما كما تتكون السلعة من وحدة القيمة الاستهلاكية والقيمة التبادلية. النتائج ص- خطوط التاكيد من ماركس". ولذلك فان الانتاج الراسمالي هو نظام لتحويل قوة العمل الى سلعة وللانتاج المستمر لهذه السلعة، لتحويل عملية العمل الى حلقة من سلسلة اعادة انتاج راس المال وفاض الانتاج على شكل فائض القيمة ولاخضاعها لسيطرة الطبقة المستغلة الرئيسية في المجتمع اي الطبقة الراسمالية.
انتاج فائض القيمة على اساس استغلال العمل الماجور هو اساس وجوهر كل الانظمة الراسمالية سواء في دول المتروبول او في البلدان الخاضعة. رب قائل يقول بان ليس هناك حاجة لهذا البحث المفصل عن هذه الاطروحة الاساسية المعروفة في الماركسية. ولكن اذا اعدنا النظر في التصورات السائدة على مسالة "التبعية" اي نوع الراسمالية في البلدان الخاضعةالتي اشرنا اليها في الجزء الاول من هذا الكراس، يظهر لنا بان تكرار هذا الحكم واعادة التاكيد عليه هو امر ضروري، ذلك ان اول ما يتم تجاهله في تلك النظرات هو هذه الاحكام بالضبط.
اشرنا في الجزء الاول الى ان التعابير السائدة تشير الى التبعية على اساس اشكالها المحددة في ايران اليوم. بعبارة ادق تحدد تلك الرؤى تبعية الراسمالية في ايران من خلال الاشارة الى مشاهدات معينة كالتبعية التكنولوجية، التبعية لوسائل الانتاج الاجنبية، التبعية المالية (التبعية للمصادر المالية الغربية والاجنبية وتبعية السوق، التبعية للاسواق الاجنية). ولذلك يتم تعريف نظام الانتاج كذلك على اساس كون الراسماليين التابعين "يسيطرون على الاقتصاد والسياسة وان اتجاه حركة النظام، وفقا للرؤية المذكورة، هو نحو التبعية المتزايدة ونهب الثروات القومية وعدم توازن تقسيم العمل الاجتماعي، عدم انتاج السلع "الضرورية" واستيراد وانتاج السلع

الرديئة والكمالية وفقدان الصناعات الام، الاساسية، بشكل عام او توقف التصنيع، اندثار الزراعة، باختصار فقدان الاكتفاء الذاتي والية الاستقلال. ويتم بناءا على ذلك (اكتشاف البرجوازية الوطنية بكونها الفئة من البرجوازية التي ترتبط باقل ما يمكن بالخارج على الصعيد النقدي والتنكولوجي وعلى صعيد الاسواق واذا لم تمانع الامبريالية المتعجرفة فانها اي البرجوازية الوطنية تحول ايران الى بلد عامر، مستقل، متوازن، مكتفي ذاتيا ومليئ بالسلع والمنتجات المفيدة).

وكما نرى فان المسالة التي لا يتم التطرق اليها هي، بالضبط، مسالة تبعية العلاقة التي يتم في سياقها انتاج فائض القيمة (العلاقة الثناية بين العمل الماجور وراس المال) بتاثير راس المال الاحتكاري. كنا مقتنعين بان انتاج فائض القيمة هو بالضبط جوهر النظام الراسمالي ولكننا نتناساه عندما نقوم بتحليل تبعية النظام الراسمالي الايراني وترانا نتحدث عن هذه التبعية بشكل مختلف عن هذا المحتوى وكاننا تخلينا متعمدين عن كون ايران بلدا راسماليا، نتحدث عن تبعية العمل "التبعية التكنولوجية" وعن الحركة الجغرافية لفائض المنتوج "نهب الثروات القومية"، نتحدث عن تبعية الانتاج السلعي وعن القيمة الاستهلاكية "مسالة انتاج واستيراد السلع الرديئة والفاسدة" ولكننا نسكت عن عملية انتاج فائض القيمة. ولذلك يجب التاكيد على اننا لو تجاهلنا تحليل النقطة الاخيرة فان ذلك يعني باننا لم نتطرق اصلا الى مسالة تبعية الراسمالية في ايران.

ولذلك اذا اردنا التحدث عن تبعية راس المال، يجب ان نحلل هذه التبعية بشكل محدد وواضح على اساس تبعية علاقة راس المال "اي الصراع بين العمل الماجور وراس المال او علاقة الاستغلال وانتاج فائض القيمة" بالامبريالية. بعبارة اخرى يجب تبيان كيفية تبعية انتاج فائض القيمة في ايران للامبريالية وبعد التعرف على محتوى هذه التبعية، بالضبط بعد معرفة ذلك، يجب ان نسال انفسنا كيف يقوم جوهر الراسمالية هذا بتوضيح تكوين الاشكال الاقتصادية المحددة المحيطة بنا. (الاسطورة الكراس الاول- ص ٣٦).

قد يواجه موقفنا هذا، منذ البداية، بانتقادين رئيسين: الاول، قد يقال بان جوهر واساس التبعية لا يمكن ان يختلف عن الاشكال المحددة التي تبرز فيها ولذلك فان القيام بتحليل شامل للاشكال المحددة لتبعية الراسمالية الايرانية هو بذاته توضيح لجوهر واساس تبعية الراسمالية.

بعبارة اخرى، لما كانت تبعية العلاقة التي يتم فيها انتاج فائض القيمة في سياقها تبرز بالضرورة من خلال اشكال محددة للتبعية مثل التبعية النقدية، التكنولوجية، تبعية السوق والشكل المحدد لتقسيم العمل الاجتماعي في السوق الداخلية فان معرفة تلك الاشكال تؤدي الى التعرف على جوهر العلاقة المذكورة (فهم تجريبي لقانون ديالكتيكي). صحيح ان المحتوى الداخلي لعلاقة انتاجية، مثلا انتاج فائض القيمة، تعبر عن نفسها بالضرورة من خلال مجموعة من الاشكال المحددة وان ليس بامكانها التعبير عن نفسها الا من خلال تلك الاشكال ولكن ذلك لايعني مطلقا ان ليس هناك وسيلة اخرى للتعرف على محتوى علاقة انتاجية محددة وتعريفها، سوى اللجوءالى جمع تلك الاشكال المحددة التي تبرز من خلالها.

وتدحض نظرية ماركس هذا الاسلوب بشكل رائع. يتم تحديد السعر عن طريق القيمة وتقوم القيمة بتجسيد شكلها والتعبير عن نفسها بالضرورة في السعر ولكن لايمكن تبيان وجود السلعة وتبادلها عن طريق معرفة وتحليل السعراو معرفة حركة الاسعار بل يجب شرح القيمة استنادا

الى مقولة العمل المجرد والضروري اجتماعيا.
ان النتيجة السياسية للتجريبية ليست سوى الذيلية والعجز وفقدان القدرة على التحليل والتنبوء. ذلك ان القانون الداخلي لحركة اية ظاهرة يتجسد في تحولها من شكل محدد الى اخر. ولذلك فان من يحاول معرفة العلاقات الاجتماعية من خلال اشكال تجسمها فانه سيتعرض، لامحالة الى الارتباك عند حدوث كل تغير في العلاقات المذكورة، سيرتاب من تصوراته السابقة وتصيبه حالة من العجز والانتظار عسى ان توضح له الاشكال المحددة الجديدة "حقائق جديدة". مثلا اذا ساوى احد ما بين الراسمالية التابعة وفقدان الصناعات الثقيلة (هذا التصور سائد على الحركة الشيوعية) واذا بدات الامبريالية، استنادا الى مصالحها حملة تصنيع في هذه البلدان فان صاحبنا سيتجه على الصعيد النظري وفي الميدان السياسي نحو التهليل للعملاء الوطنيين لحملة التصنيع هذه وبتعريفهم وتاييدهم بوصفهم قوى "وطنية ومستقلة". او اذا ساوى صاحبنا بين التبعية و"نهب" المصادر المعدنية و"الثروات القومية" باسعار تافهة فانه سيقف حائرا مذهولا امام التصريحات التافهة للشاه العميل حول اسعار النفط وارتفاعها (او لم يتحول الشاه الى معاد للاميريالية!). وعندما يحتار في امر نظرياته وتكتيكاته تتهيا له، دونما ضجيج، المجال لنظرية العوالم الثلاثة او انه يتوجه اليها فعلا. دون معرفة اساس وجوهر واقع ما لايمكن تبيان اشكال بروزه والاهم من ذلك لايمكن معرفة مستلزمات وكيفية تغيره من شكل الى اخر. ان من يحاول تجنب تسرب المياه من سقف منزله يعمل على ازالة الثلوج عنها. ان هذا يثبت صحة التعامل الديالكتيكي تجاه الاشكال المحددة لظاهرة ما.
نستخلص مما سبق بان الملاحظة الانتقادية الاولى التي من المحتمل ان تبرز ضدنا والتي تشكل جزءا حيويا من التركيبة النظرية للمواقف المطروحة تجاه مسالة التبعية هي تصورات تجريبية تمهد من خلال هشاشتها، عجزها وتخلفها السبيل امام كل الاراء والتصورات التحريفية والسياسات المساومة وتعمل بالتالي على خدمتها.
ولكن على صعيد الانتقاد الثاني: قد يبرز من يطرح استخلاصه النهائي منذ البداية ويقول بان التبعية هي علاقة ترتبط من الاساس بشكل علاقة الراسمالية في ايران وليست لها ادنى علاقة بانتاج فائض القيمة والعداء بين العمل الماجور وراس المال في السوق الداخلية الايرانية. بعبارة اوضح التبعية هي ما نراها اليوم وليس سواها : التبعية التكنولوجية والمالية والسوق...الخ و"اننا " نستهدف في هذه "المرحلة طبعا" القضاء على هذه العلاقات وان ذلك ليس بحاجة الى تغير العلاقة بين العمل وراس المال اضافة الى ان تحقيق ذلك لن يؤثر على العلاقة المذكورة. لو حاولنا التعبير، باختصار عن هذه الصيغة السائدة في ايامنا الراهنة لقلنا:
(ان النضال ضد التبعية وضد الامبريالية بالتالي هو نضال يرتكز على العداء بين الشعب والامبريالية وليس بين العمل وراس المال).
اذا كنا اشرنا فيما يتعلق بالانتقاد الاول الى ميل نحو التحريفية والمساومة ، فان الامر يتحول هنا الى بروز التحريفية السافرة بخصائصها المتميزة. يصور هذا الاتجاه الافاق المستقبلية للثورة الايرانية بالشكل التالي: "انتصار الثورة الراهنة يرتبط بالقضاء على علاقات التبعية واستنادا على تحقيق هذا الانتصار تبدا الراسمالية الوطنية حركتها نحو تطوير قوى الانتاج والبلد بشكل عام، لان الامبريالية تمنع هذا التطور حسب الادعاء المذكور، وتتحول ايران الى بلد عامر.

وبعدها ياتي دور حل معضلة العداء بين العمل وراس المال". لو وضعنا عمامة على راس هذا الموقف، لتوصلنا مباشرة الى الموقف المعروف بان: "الامبريالية (امريكا) هي الشيطان الاكبر "بلباس البرجوازية" وان مهمتنا بالتالي هي تاسيس ملكية البرجوازية "المشروعة والمشروطة" لوسائل الانتاج وخلق الارضية المناسبة للاستغلال المشروع والمشروط للطبقة العاملة. نقضي على الامبريالية ونبق على الراسمالية؟. نعم ترتبط الراسمالية الوطنية والمستقلة بالضرورة بالتصور الميكانيكي والبرجوازي لمسالة التبعية، انها ليست يوتوبيا اشتراكية بل يوتوبيا راسمالية، طفولية ورومانسية تابعة للعائلة البرجوازية المتعددة الافخاذ. انها يوتوبيا لان تحقيقيها، في عصر الامبريالية، اي في اعلى مراحل الراسمالية تفتقر الى اي اساس مادي. وراسمالية لانها اضافة الى كونها تافهة اقتصاديا فانها، على الصعيدالنظري والعملي تؤيد الافكار والشعارات والتوجيهات السياسية للبورجوازية الليبرالية ومن لف لفها وتعمل على اعادة تعبئة جماهير الكادحين تحت راية البورجوازية من اجل خدمتها. ليست نظرية العوالم الثلاثة وطريق التطور اللاراسمالي، في الواقع، سوى هذه الراسماية الطوباوية المغلفة بعبارات شبه اشتراكية ولذلك فانها تشكل خلال الثورة الراهنة في ايران اداة مؤثرة في متناول البرجوازية، حيث تلجا هذه الافكار الخيانية الى استغلال التعاطف القوي للطبقة العاملة مع المعسكر الاشتراكي والادعاءات الكاذبة لبعض فئات البرجوازية الايرانية، هذه الادعاءات التي لاتؤمن بها حتى الفئات المذكورة بل انها تستخدمها مجرد وسيلة سياسية-ايديولوجية من اجل جر ثورتنا نحو مستنقع المساومات، انها تلجا الى استغلال تلك المسائل واضفاء طابع اشتراكي عليها وسوقها الى الحركةالعمالية. ان الدفاع عن مقولة "البرجوازية الوطنية والمستقلة" في ظروف اثبتت فيها البرجوازية نفسها بالف طريقة وطريقة، بطلانها وتفاهتها لن تؤدي الا الى جر الحركة العمالية والشيوعية نحو المسالخ والمذابح الجماعية.

من هنا فان العمل على القيام بتحليل عميق للراسمالية التابعة في ايران، يعني العمل على معرفة تبعية عملية انتاج فائض القيمة ومستلزماتها في هذا النظام او حسب التعبير السائد (تحليل العلاقة العدائية بين العمل وراس المال) يشكل، حسب راينا، محور ومحتوى الثورة الراهنة، الحدود الفاصلة بين قوى الثورة وقوى الثورة المضادة، ركيزة السياسات البروليتارية المستقلة ودحض النظرات التحريفية.

لو اتفقنا على انه من اجل تحليل الراسمالية الايرانية وتحليل تبعيتها يجب ان نبدا من العلاقة الثنائية بين العمل وراس المال على صعيد انتاج فائض القيمة، فان سؤالا اساسيا يطرح نفسه، تحدد الاجابة عليه اطار الفقرات المتبقية من هذا الكراس والكراسين التاليين. السؤال الاساسي هو: اذا كان علينا ان نبدا من جوهر علاقة "راس المال" في النظام الانتاجي الايراني لننتقل بعدها الى توضيح الاشكال المحددة التي تتجسد فيها، فما هي المفاهيم، المقولات والعلاقات الاقتصادية التي يجب ان نستعين بها كادوات نظرية؟ لتحديد تلك الاداة النظرية يجب ان نعود الى النقطة التي توقف بحثنا عنده:

قلنا بانه اذا اردنا معرفة الالية والقوانين الخاصة بالنظام الراسمالي يجب تحليل عملية انتاج فائض القيمة، وهذا هو مايقوم به ماركس تماما في كتاب راس المال. يبدا ماركس بالمشاهدة التالية: (البضاعة هي الشكل الاولي والعنصر المكون للثروة في المجتمع البرجوازي. راس

المال- المقطع الاول). الازدواج الداخلي للبضاعة (القيمة الاستهلاكية والقيمة التبادلية) تكشف واقع كون البضاعة هي حاصل عملية العمل، من جهة (القيمة الاستهلاكية) وهي من جهة اخرى وفي نفس الوقت نتيجة لعملية انتاج القيمة (القيمة التبادلية). ولكن كما قلنا فان انتاج البضاعة يختلف عن الانتاج الراسمالي ذلك ان هذا الاخير يستلزم ليس انتاج القيمة فحسب بل انتاج فائض القيمة ايضا. لذلك يتجاوز ماركس البضاعة ويطرح هذا السؤال الاساسي: كيف يؤدي الانتاج والتبادل المتساوي للسلع الى توسع القيمة (انتاج فائض القيمة) في النظام الراسمالي؟ من اجل توضيح هذه المسالة، يبدا ماركس من الشكل العام للتغير المحدد لراس المال. فراس المال يتجلى باعم اشكاله خلال مسار حركته كالتالي: نقد - سلعة - نقد (M - C - M).

يتضح توسع القيمة في هذه الصيغة بكون النقد النهائي او النقد في الحالة الثانية اكبر من النقد الاولى او النقد في الحالة الاولى. بعبارة اخرى تكون الصيغة العامة لراس المال كالتالي:

النقد النهائي اكبر من النقد الاولي

النقد النهائي - سلعة - النقد الاولي

$m` > m$ $\quad$ $m - C - m`$

ولكن هذه الصيغة العامة لا تبين لنا كيف يتم انتاج فائض القيمة،اي واقع كون النقد النهائي (m`) اكبر من النقد الاولي (m) يلخص ماركس المشكلة بهذه الصورة:

(يجب الكشف عن تحول النقد الى راسمال على اساس القوانين الكامنة لتبادل البضائع، اي يجب ان يشكل تبادل المعادلات نقطة الانطلاق لنا. فصاحبنا مالك النقد ، الذي ليس سوى يرقة الراسمالي يجب عليه ان يشتري البضائع بقيمها وان يبيعها بقيمها وان يحصل مع ذلك في نهاية هذه العملية على قيمة اكبر مما وظفه فيها. وان تحوله الى فراشة، الى راسمالي حقيقي، ينبغي ان يحدث في مجال التداول وخارج مجال التداول في الوقت ذاته، تلك هي شروط القضية. راس المال، المجلد الاول- ص١٦٣ ". (نقلا عن النسخة العربية من راس المال- ترجمة دار التقدم ص٢٤١-٢٤٢ المترجم.

لو دققنا في الصيغة السابقة لتبين لنا ذلك التناقض بوضوح. فالصيغة (m-c-m`) تتكون من حلقتين: (m-c شراء) و (c-m` بيع). وان راس المال الذي يجب تحديده على اساس تبادل البضائع قد ظهر في كلا حلقتي التبادل..."٤". ولذلك فان منشا فائض القيمة ليس معلوما في المعادلة. ان التحليل المنطقي يسير بنا نحو ميدان الانتاج. (راجع المجلد الاول، القسم الثاني، الفصل ٦). ولكن الصيغة السابقة لن تزودنا بفكرة ما عن عملية الانتاج. يجب ان تتحقق معادلة الانتاج خلال حلقتا الانتاج الا ان الصيغة السابقة تلخص كل تلك العملية في المقطع.c اذا اردنا عرض عملية الانتاج(عملية العمل) في الصيغة السابقة بشكل ادق فانها تكون على الصيغة التالية.. (٥):

بعبارة اخرى تنقسم البضائع التي يشتريهاالراسمالي الى قسمين: وسائل الانتاج وقوة العمل. يتم دمج كل من قوة العمل ووسائل الانتاج ويكون الناتج بضاعة ثالثة (c`) ويتم بيعها في السوق ليحصل على النقد النهائ( m`) اذا نظرنا الى هذه الصيغة التفصيلية من زاوية تبادل المتعادلات في الحلقات المختلفة ندرك بانها لاتختلف عن الحلقة السابقة. ففي الصيغة (m-c) يقوم الراسمالي بشراء بعض البضائع باقيامها. وردت عملية التبادل هنا في هذه الصيغة بشكل ادق: في الواقع يقوم الراسمالي في حلقة الشراء بانجاز عمليتي بيع. فهو يشتري وسائل الانتاج (mp-) وقوة العمل(mL).

في عملية التبادل الاولى، من المفروض ان يتم دفع اقيام متساوية لوسائل الانتاج الى اصحابها وكذلك لو افترضنا اوضاع طبيعية لحركة راس المال (غير متازمة) فان قيمة قوة العمل قد تم دفعها الى صاحبها (اي الى العامل)..."٦" يتم بيع البضائع المنتجة في حلقة البيع (m`-c`) كما هو الحال في الصيغة السابقة. من اجل معرفة اسباب وكيفية زيادة القيمة (انتاج فائض القيمة) يجب ان ندقق، دون شك، في مرحلة (P) اي عملية العمل. ولكننا نصادف في هذه الصيغة ايضا (الى حد تعلق الامر بتبيان وتوضيح مصدر فائض القيمة) نواقص رئيسية. فهي رغم كونها تزودونا بصورة اوضح عن عملية العمل، مقارنة بالصيغة العامة (m-c-m`) الا انها تبقى في المرحلة التي تكشف فيها عن التغير الخارجي لراس المال اي تحول راس المال من شكله النقدي الى شكله المنتج، وبعد ذلك الى شكله السلعي ومرة اخرى الى نقد، انها تنحصر في هذا الاطار. ان هذه الصيغة مجردة بقدر الصيغة (m-c-m`). تكشف الصيغة التفصيلية الثانية مكانة عملية العمل في دوران راس المال واعادة انتاجه ولكن في شكلها المادي والطبيعي فقط، اي فقط في المستوى الذي اشرنا اليه في مدخل هذا القسم. تقتصر عملية العمل على كونها تكشف في هذه الصيغة كيف ان العمال يقومون، من خلال الاستفادة من وسائل الانتاج ومواد العمل، بانتاج بعض البضائع الاخرى ولن تقترب في كل الاحوال من توضيح مسالة كون قيمة السلع المنتجة اكبر من قيمة السلع التي استخدمت في انتاجها. هنا يتم عرض عملية العمل بمعناها العام، اي بمعنى كونها عملية مشتركة في كل الانظمة الاجتماعية، وبمعنى كونها عملية يتم انتاج القيمة الاستهلاكية في سياقها. ولكننا اذا اردنا توضيح كيفية زيادة القيمة (انتاج فائض القيمة) يجب، كما اشرنا سابقا ان نقوم بتحليل عملية العمل من زاوية انتاج القيمة وليس من زاوية انتاج القيمة الاستهلاكية. ان الخاصية المميزة لعملية العمل في النظام الراسمالي هي امكانية تبيان "الشروط العامة للانتاج" (العمل ووسائل العمل) من خلال مفهوم القيمة. ولذلك اذا اردنا تبيان الكيفية التي يتم فيها انتاج فائض القيمة، يتوجب علينا ان نبحث بدقة عن صيغة او علاقة تكشف العلاقة الثنائية بين العمل ووسائل العمل ليس بوصفها علاقة بين اشياء مختلفة بكيفيات مختلفة بل بوصفها كميات مختلفة في شئ واحد (القيمة).

يتضح مما سبق لماذا لم يقيد ماركس نفسه باطار الصيغة السابقة، في سياق توضيحه جوهر ومحتوى راس المال (ازدياد القيمة) ومسار واسلوب دوران راس المال. (سنبين لاحقا كيف ان المفاهيم التحريفية المرتبطة بمسالة التبعية تنطلق من نفس هذا الادراك الصوري لراس المال وللمفاهيم والمقولات المتعلقة بمساره ودورانه). يعرض ماركس، من اجل توضيح كيفية انتاج فائض القيمة وتحول النقد الى راس مال صيغة اخرى تكشف باختصار الخطوط الرئيسية

لنظرية الاستغلال واراء ماركس الاساسية حول قوانين حركة الاقتصاد الراسمالي والتناقضات الداخلية لمسار تراكم راس المال. تحلل هذه الصيغة راس المال ليس بالاستناد على الاشكال المتعددة التي يتخذها ضمن مسار دورانه وحركته الخارجية "قد، بضاعة، وسائل الانتاج" بل استنادا الى انقسامه وتجزئته الداخلية حيث ينشطر الى جزئين "الراسمال الثابت" و" الراسمال المتغير". صار ماركس، بعد اكتشافه الخاصية المزدوجة لقوة العمل "بوصفها سلعة"، يبين بان الجزء المتغير من راس المال، اي الجزء الذي يتم صرفه لشراء قوة العمل، يزداد ويتطور. ان قوة العمل هي البضاعة الوحيدة التي تنتج، باستهلاكها، قيمة جديدة. تضيف وسائل الانتاج والمواد الخام قيم اجزائها المستهلكة فقط الى البضاعة النهائية، ولكن حينما يتم استهلاك قوة العمل اثناء العملية الانتاجية يتم الحصول على قيمة اضافية اكبر من القيمة التي تم استخدامها. ان اساس انتاج فائض القيمة هو استغلال العمل. من اجل الكشف عن جوهر ومحتوى راس المال يستخدم ماركس، صيغته المعروفة: (٦)..

القيمة الاجمالية = فائض القيمة+ الراسمال المتغير + الراسمال الثابت

$$C + V + S = W$$

بعكس الصيغة السابقة التي تحلل الاشكال والكيفيات التي يتخذها راس المال اثناء مسار دورانه، تعرض المعادلة الجديدة راس المال حسب كمية القيمة. فالاجزاء المختلفة للمعادلة (الراسمال الثابت، الراسمال المتغير وفائض القيمة) تظهر هنا بوصفها مجرد كميات متعددة لشئ واحد اي القيمة وان كون هذه الاجزاء تتخذ اي شكل من اشكال القيمة لن يؤثر على علاقاتها (كل ما يجب معرفته هو وسائل الانتاج هي الوسائل المادية للراسمال الثابت وان وسائل الاستهلاك تشكل الوسائل المادية للراسمال المتغير وان بامكان فائض القيمة، ان تعبر عن نفسها في اية بضاعة). ان هذا التجريد لشكل محدد من وسائل الانتاج، الاستهلاك ولناتج عملية العمل هو تجريد موضوعي، واقعي ويحدث في المجتمع الراسمالي بشكل عملي ودون معرفة هذه الميزة الخاصة بالمجتمع الراسمالي لايمكن ادراك وتوضيح كيفية تطوره. ان الرسمال هو عبارة عن قيمة تتزايد وتتراكم. هذا هو جوهر راس المال. ان عملية ازدياد القيمة هي نقطة البداية في تحول النقد الى راس المال، ولكن:

(يمكن الحديث عن هذه الكمية من النقد، بوصفه راسمالا فقط عندما يتم الاستفادة منها من خلال صرفها لزيادتها.... ولذلك يبدو واضحا من هذه الصيغة البسيطة لراس المال (او راس المال المستقبل) سواء في حالته النقدية او القيمية بان كل ما له علاقة بالقيمة الاستهلاكية قد تم قطعه واندثر. بل ان الامر الاوضح من ذلك هو انه قد تم تجاوز كل العلائم المحيرة وغير المرغوبة لعملية العمل الواقعية (انتاج البضاعة و.....الخ). ولذلك تكشف الخاصية والسمة المميزة للانتاج الراسمالي عن نفسها بهذه البساطة وهذا الشكل المجرد. اذا كان الراسمال الاولي قيمة مقدارها (×) فانه يتحول الى راسمال ويحقق غرضه عندما يصبح (× Δ+×) فقط. اي عندما يتحول الى مقدار من النقد او القيمة يكون مساويا لمجموع الراسمال المستخدم اضافة الى مبلغ فائض، بعبارة اخرى عندما يتحول الى اجمالي من النقد والنقد الفائض او الى اجمالي من القيمة وفائض القيمة. بناءا على ذلك يظهر ان انتاج فائض القيمة، التي تضمن الحفاظ على القيمة الاولية المستخدمة هو الهدف المحدد، القوى المحركة والهدف النهائي للانتاج الراسمالي. النتائج ص -

٩٧٦ خطوط التاكيد من ماركس).
وبهذا الشكل يقوم ماركس بصياغة المعادلة الثانية بوجه المعادلة الاولى التي تبين التحول النوعي لراس المال، جوهر الانتاج الراسمالي و علاقة راس المال على الصعيد الكمي، على اساس عملية ازدياد القيمة وحيث يوضح باختصار، في المعادلة الثانية، كيفية تزايد القيمة. ان هذه المعادلة هي، بالضبط، مانحتاجه من اجل معرفة مسار حركة راس المال.
بعد ذلك يتسائل ماركس كيف تتحول (×) الى (×+Δ×) ؟ كيف يتوسع راس المال؟ في معرض اجابته عل هذا السؤال يقوم ماركس وبشكل تدريجي بتوضيح مكانة راس المال المتغير ضمن التقسيم الداخلي لكل الراسمال وكذلك بالكشف عن الخاصية المزدوجة لقوة العمل ، ويبين الشكل العام ل (×+Δ×) بصيغة المعادلة ٢ اي (C+V+S). بعد استخراج هذه المعادلة يستنتج ماركس ما يلي:
(بناءا على ذلك فان الدور المتميز لراس المال ، وبالمعنى الدقيق للكلمة، هو انتاج فائض القيمة، وكما سنبين لاحقا، فانها ليست سوى انتاج عمل اضافي، والسيطرة على عمل غير مدفوع الاجر، في مجرى عملية الانتاج الواقعية، يتجسد هذا العمل غير مدفوع الاجر في فائض القيمة. النتائج ص - ٩٧٨ ، خطوط التاكيد من ماركس).
ولذلك عندما نتحدث عن ضرورة التحرك انطلاقا من جوهر علاقة راس المال والقيام بعد ذلك بتوضيح الاشكال المختلفة لتاثير راس المال والنظام الراسمالي انما نقصد بالضبط ضرورة الانطلاق من المعادلة الثانية. ذلك ان هذه المعادلة هي التي استخرج ماركس منها مفاهيمه الاساسية لنقده الاقتصادي للمجتمع الراسمالي. انها مفاهيم يجب على الماركسين ان يتعلموها في الخطوة الاولى بوصفها ادوات نظرية دقيقة وان ياخذوها بنظر الاعتبار اثناء التحليل .تحدثنا سابقا عن مقولات الراسمال الثابت والراسمال المتغير وفائض القيمة . وسنشير الان الى المقولات والعلاقات الاساسية الاخرى التي يمكن استنتاجها على اساس المعادلات السابقة:

1- درجة الاستغلال (نسبة فائض القيمة): $\frac{\text{فائض القيمة}}{\text{الرأسمال المتغير}}$

2- التركيب العضوي لراس المال: $\frac{\text{الرأسمال الثابت}}{\text{الرأسمال المتغير}}$

3- نسبة الربح: $\frac{\text{فائض القيمة}}{\text{الرأسمال الثابت + الرأسمال المتغير}} = \frac{\text{درجة الأستغلال}}{\text{التركيب العضوي لراس المال + ١}}$

وهكذا يستند ماركس على هذه المعادلة ليستنتج ويشرح القوانين والعلاقات الاساسية لحركة راس المال في اعمق مستوياتها: قانون تركز وتمركز راس المال، ميل معدل الربح نحو الانخفاض، تقسيم مجموع الراسمال الاجتماعي الى الاجزاء المختلفة (وسائل الانتاج، البضائع الاستهلاكية - الضرورية والكمالية) اعادة الانتاج الموسع والتراكم ، قيمة الانتاج ومعدل الربح، العمل المنتج والعمل غير المنتج... باختصار تحليل القوانين العامة للتراكم وحركة راس المال

وتناقضاتها الداخلية. ان كل ذلك مبني قبل اي شئ على المعادلة السابقة التي تكشف باختصار كيفية انتاج فائض القيمة، كيفية ازدياد القيمة عن طريق استغلال العمل الماجور.
والان وقبل الانتقال الى بحث مكانة هاتين المعادلتين في مسالة التبعية ، يجب ان نستعرضهما سوية مرة اخرى.
1- المعادلة الاولى تكشف مسار التحول الخارجي لراس المال وتحوله من شكل الى اخر.

النقد النهائي - بضاعة - عملية الانتاج $\frac{\text{وسائل الأنتاج}}{\text{قوة العمل}}$ } بضاعة - نقد

كما قلنا ، تبين هذه المعادلة راس المال من الخارج و كذلك الشكل الذي يتخذه في كل آن وحين ولهذ السبب تحديدا تعجز عن تبيان جوهر واساس راس المال الذي ليس سوى زيادة القيمة عن طريق الاستغلال. الا ان المعادلة الثانية تبين جوهر ومحتوى راس المال:
2- اجمالي القيمة = فائض القيمة + راس المال الثابت + راس المال المتغير
لادراك قوانين وتناقضات حركة راس المال ولمعرفة الاشكال المحددة التي يتجسد فيها راس المال يجب معرفة العلاقة بين المعادلتين السابقتين ومعرفة مكانة كل منهما في تحليل المجتمع الراسمالي على الصعد المتعددة. والان لو اخذنا هاتين المعادلتين بنظر الاعتبار بقدر تعلق الامر بالطروحات المتعلقة بمسالة التبعية، التي تحدثنا عنها في الجزء الاول من هذا الكراس واشرنا اليها باختصار في هذا الجزء، لتبين لنا الطروحات البرجوازية السائدة على تحليلاتهم. وكذلك المعادلة التي تستند عليها كل تحليلاتهم؟ ومن اية معادلة تنبع تلكم المقولات والمفاهيم التي يستندون عليها في تحليل الراسمالية التابعة؟ على المعادلة الاولى دو شك. خلال محاولة تحليل الراسمالية التابعة تعّرف هذه الاراء مقولة راس المال والانتاج الراسمالي ضمن اطارها ومظهرها الخارجي وتكتفي بالتعرف عليها في حدودها المحسوسة التي تبينها التجربة اي انها محصورة ضمن اطار المعادلة الاولى . لانها تتناسى تماما جوهر المعادلة الاولى التي هي العلاقة بين العمل وراس المال ولانها تبرر التميز بين الراسمالية الوطنية والراسمالية التابعة بعوامل مثل التبعية النقدية، التكنولوجية، والموقع الجغرافي للسوق او بجودة ورادءة البضاعة المنتجة (استنادا الى قيمتها الاستهلاكية).
1- التبعية النقدية: بعبارة ادق تعني بان مالك النقد الاولي، في المعادلة (١) ليس ايرانيا ، اوان هذا المالك هو، الاحتكارات الاجنبية، مثلا وهذا ما يشكل بحد ذاته تقدما في الصياغة. لاتتجاوز هذه الصياغة المتعلقة بالراسمالية التابعة في ادق اشكالها المعادلة الاولى لان الملكية القانونية للنقد لاتكشف باي شكل من الاشكال كيفية انقسامه الى راسمال ثابت و متغير وكيفية قيامه بالاستغلال على هذا الاساس... ومدى تاثيره عليه .فمهدي بازركان الذي كان قبل عام حبيب "مؤيدي البرجوازية الوطنية" قادر على بيع مصنع الحديد والصلب الذي يملكه الى راسمالي اجنبي، او لنقل اسهل من ذلك ان يتحول هو بنفسه الى تابع لامريكا بل ان يكشف هذه التبعية بنفسه دون ان يطرا اي تغير على المعادلة (٢).
2- التبعية التكنولوجية: مرة اخرى لو حللنا هذا النوع من التبعية لتوصلنا الى النتيجة التي مفادها ان حلقة (وسائل الانتاج -النقد)، البائع الواردة في المعادلة (١) هو جهة اجنبية. الامر الذي يعني

البقاء ضمن الاطار المحدود للمعادلة المذكورة مرة اخرى. ذلك ان المعادلة الثانية لاتتضمن اي مصدر لشراء الراسمال الثابت: من اين جاء ومن هو مالكه القانوني او الحقيقي.

3- الموقع الجغرافي للسوق: بعبارة ادق ان المشتري في حلقة البيع (النقد النهائي - بضاعة)، المعادلة١ هو "اجنبي" مرة اخرى يتم تناسي كل المقولات والمفاهيم التي يذكرها ماركس بصدد انتاج فائض القيمة في المعادلة (٢). ان مسالة المكان الذي يبيع فيه الراسمالي بضاعته والى من سيبيعه، لا تؤثر على العلاقة المتبادلة للراسمال الثابت، الراسمال المتغير، يوم العمل، درجة الاستغلال ذلك ان هذه العلاقات كانت قد تكونت قبل اجراء عملية البيع.

4- التقييم الاخلاقي (الحرفي) لقيمة السلعة الاستهلاكية المنتجة:ان تصور كون الراسمالي التابع ينتج بضاعة "رديئة"، "غير مفيدة" و"هابطة" وغير ضرورية بعكس الراسمالي "الوطني" الذي ينتج بضائع "جيدة، مفيدة، ضرورية وممتازة" يستند ايضا على اطار لايتجاوز المعادلة (١). يحلل هذا التصور مسالة التبعية، البضاعة المنتجة (C`) الواردة في المعادلة الاولى من زاوية الحاجة الى استهلاك بضاعة محددة "او انه يستند على الرغبة الماوراء الطبقية التي تتمنى تطور القوى المنتجة". ان كون عملية العمل ستؤدي الى انتاج اية قيمة استهلاكية وفيم يمكن استخدامها، سواء اكانت علكة الاطفال ام صواريخ نووية، جريدة "الثورة الاسلامية" ام سكاكين ذات الياي....، لاتبين شيئا عن علاقة العمل وراس المال خلال انتاج السلع المذكورة ولاتشير باي شكل من الاشكال الى دور كل تلك المقولات والروابط التي اشرنا اليها. ان جانب التبعية هذه لن تساهم في فتح الافاق امام استكشاف تبعية راس المال الذي يشكل انتاج فائض القيمة جوهره المحدد.

وهكذا تنحصر المفاهيم المتعددة التي ترتكز عليها هذه الطروحات لتفسير مسالة التبعية ضمن مجال التقسيم الشكلي لراس المال؛ العلاقات القانونية التي تتخذها اشكال راس المال اثناء بروزها، الخصائص الطبيعية للبضائع المنتجة، الموقع الجغرافي لاسواق التصريف... اقول باختصار انها تنحصر ضمن اطار ضيق هو المعرفة الشكلية لرس المال ولتبعيته وهذه ليست نهاية المسالة مع الاسف. ان حلقة: العمل - نقد (L - M) هي ايضا جزء من المعادلة الاولى وان عملية التبادل هذه تؤكد ايضا باننا يجب ان نتجاوز المعادلة الاولى الى الثانية: (ان الافعال وردود الافعال التي تظهر و تبرز خلال دوران راس المال والتي اشرنا اليها سابقا ليست سوى شراء وبيع قوة العمل بوصفها الشرط الاساسي والضروري للانتاج الراسمالي. المجلد الثاني - ص ٣٥٧) ولذلك كان على المهتمين بميدان التبادل ودوران راس المال واشكال بروزه في هذا الميدان ان يلتفتوا الى هذا التبادل الخاص ايضا. ولكن لا يبدو بان هؤلاء "الماركسين" يتجنبون عن سابق اصرار الاشارة الى اسم العامل وقوة العمل والا لكان يوجد في جعبهم مفهوما يشير الى التبعية على اساس قوة العمل...او قد يكون الراسمالي "الوطني"، الذي زود حركتنا الشيوعية بالنظرية الاقتصادية ، كالعادة شحيحا في بيعه.

ولكن فيما يتعلق بالتعبير الذي يعرف التبعية بوصفها خاصية كل النظام الرسمالي في ايران اشرنا في الكراس الاول: "ان اغلب الصيغ المطروحة لتعريف النظام الراسمالي التابع تستند على تحليل ميكانيكي للحركات الاقتصادية للبرجوازية التابعة وفي "الواقع يتم تصوير" الراسمالية التابعة بوصفها النظام الانتاجي التابع لراسماليين تابعين ص ١٧ . قلنا بانه يتم توضيح

تبعية كل النظام الراسمالي ، في تلك الصيغ ، دون الاشارة الى كل الراسمال الاجتماعي والقوانين العامة لحركة راس المال. وفي الحقيقة ان من يبني فهمه عن راس المال على اساس فردي ومعزول وبالاستناد على المعادلة (١) اي المعادلة التي تبين شكل دوران راس المال سيصبح عاجزا ولن يؤدي به المقام سوى الى الارتكاز بشكل ميكانيكي على مشاهداته الذاتية. والان تتبين هذه النقطة بشكل جلي. ففي الصيغ السائدة تتم الاشارة الى تبعية كل النظام الراسمالي في ايران للمصادر النقدية والائتمانية بوصفها انعكاسا لتبعية جزء كبير من رساميل الراسماليين المالية والنقدية للمصادر الاجنبية، وكذلك الحال بالنسبة للتبعية التكنولوجية وتبعية اسواق التصريف.

باختصار، كلما خصص معظم الراسماليين الجزء الاكبر من رساميل البلد لشراء وسائل الانتاج من الخارج او لانتاج بضائع تتوجه "بمعضمها" لاسواق التصريف الخارجية وليس لسد حاجات "الشعب الايراني" فاننا امام نظام راسمالي تابع. بعبارة اخرى استنادا الى هذه التعبيرات؛ كلما اخذنا حركة كل الراسماليين ضمن المعادلة الاولى بنظر الاعتبار فان عرى ارتباط حلقات تبادل التبعية بحلقات التبادل المستقلة تضعف و تنفصم. ان الراسمالين الذين تكون اموالهم النقدية تابعة، يشترون وسائل الانتاج من الخارج وينتجون بضائع تلبي حاجات الاجانب ويتم تصريفها في الاسواق الخارجية يمتلكون السلطة بالتاكيد لذلك وبناءا على سلطة هؤلاء الراسمالين يتم تعريف وتحديد كل النظام الانتاجي بالتابع.

ان جوهر الراسمالية التابعة كما يتم التعرف عليها وتعريفها في الصيغ البرجوازية السائدة في حركتنا الشيوعية عبارة عن تحديد اعداد واحجام العناصر التابعة والعناصر غير التابعة.

من هذا المنظور يتم استبيان كيفية تاثير هذه التبعية على اقتصاد السوق الداخلية ايضا؛ سلطةالافراد التابعين اي خلق الظروف المناسبة للابقاء على واعادة انتاج هذه السلطة . تبلور تقسيم عمل اجتماعي يخدم فوائد ومصالح الراسمالين التابعين وعدم قيام وتطور صناعة اساسية وثقيلة (دليل الاستقلال التكنولوجي)، عدم نشوء البنوك الوطنية (المؤسسات المالية والنقدية المستقلة)، غياب السوق الداخلية المستقرة والمتطورة (لضمان تحقق اقيام البضائع بشكل مستقل)..

النتيجة السياسية المنطقية لمثل هذه "التحليلات الاقتصادية" معروفة وواضحة؛ اذا كان المحتوى الاقتصادي للثورة الديموقراطية الايرانية يستلزم القضاء على الراسماليين التابعين، فانه يجب انذاك، استنادا الى هذا التصور، ان يتم اسقاط سلطة الراسمالين التابعين (هذه العناصر التابعة التي تفرض خاصية التبعية، بسبب كثرتها على كل الراسمال الاجتماعي). الراسماليين "الوطنيين" (العناصر المستقلة) ليسوا طرفا في هذه المشكلة، بل ان وصولهم الى السلطة سيطور القوى المنتجة، قيام التصنيع الضروري، انتاج السلع الضرورية، تامين الانتاج المستقل، تنظيم التقسيم الاجتماعي للعمل في كل فروع الانتاج على صعيد المجتمع وتامين انتاج السلع في السوق الداخلية والاستغناء بذلك عن استيرادها من الخارج ومن نافل القول لو ان المسالة تتوقف عند هذا الحد لكان الامر واضحا، ذلك ان ما اشرنا اليها سابقا هي نظرية اقتصادية برجوازية قلبا وقالبا ولكننا واجهنا خطا سياسيا بورجوا- ليبراليا صريحا، يعتبر البرجوازية "الوطنية" القوة المحركة والقائدة للثورة الراهنة. ولكن المسالة هي ان تلك المفاهيم

والتعابير سائدة الان على حركتنا الشيوعية ولذلك يجب اعتبار مسالة كون، ضرورة مشاركة الطبقة العاملة في الثورة الديموقراطية وقيادتها لها، ليس استنتاجا لتلك التحليلات الاقتصادية باي شكل من الاشكال. من هنا يتم اللجوء الى انتقاء مسالة، "تردد البرجوازية الوطنية" واضافته الى التعبير المذكور وتتحول سياسة البروليتاريا العدائية تجاه هذه الكتلة والمبنية على اساس معرفة مصالح الطبقات المختلفة في هذه الثورة وعلى اساس نظرية النضال الطبقي الماركسية الى سياسة مساومة تستند على المشاهدات والتقيمات اليومية لتحرك هذه الكتلة باسلوب تجريبي وتبتذل بالتالي الى حد التاييد المشروط لها.

الاستناد على الاشكال التي يتخذها راس المال اثناء دورانه المعادلة (١) يؤدي بالضرورة الى الارتكاز على مظاهر تحرك البرجوازية كما تبدو في الميدان السياسي، وان نتيجة الشكلية الاقتصادية هي السذاجة السياسية كما تؤدي التجريبية النظرية الى الذيلية على الصعيد العملي.

تبرز نظرية البرجوازية "الوطنية" لتلعب دور منقذة البرجوازية الليبرالية التي تتجاوز بمساعدة النظرية المذكورة دورها التاريخي للتخلص من مازق الثورة والخروج منها سالمة مرفوعة الراس.

يتلخص كل عبقرية العلم الاقتصادي البرجوازي، على الصعيد النظري، بتجاهل المعادلة (٢) واخفاء مصدر فائض القيمة؛ مصدر ارباح الطبقة الراسمالية والتي ليست سوى استغلال الطبقة العاملة ويشارك ماركسيونا الشكليون من مؤيدي البرجوازية الوطنية في هذه العملية بشكل واضح عن قصد او دونه، يتخلون عن الماركسية وكل انجازاتها النظرية، يتقبلون اسلوب التفكير والتحليل البرجوازي مما يدفع بهم لتقبل المسائل الاقتصادية الملحة والانية للبرجوازية وعلى صعيد ماهو ضروري لتطور الراسمالية في ايران كالاستقلال النقدي، التكنولوجي و....الخ فان الراسمالي يفهم بشكل افضل منهم بان تحرك الراسماليين المتلهفة والمعطشة نحو تحقيق الربح "حسب التعبير الراسمالي" هو الاساس والمرتكز ويدرك كذلك بانه لو كان بامكان مؤلفات ماركس ان تخدم هذا التطور لما تردد باقرارها مصدرا دراسيا لمادة "الاقتصاد" في المدارس والجامعات.

يتلخص جوهر الراديكالية الشكلية عندنا بالحديث، استنادا على المعادلة (١)، عن التبادل غير المتكافئ، خروج هذه السلع وتلك الاموال النقدية، نهب هذه او تلك الكمية من الثروة القومية نتيجة للتبادل غير المتكافئ، ان هذه هي ليست سوى راديكالية البرجوازية التي تلجا الى تفسير اسباب تخلفها باتهام الجهة التي تتعامل معها بالغش والتحايل او بافتقارها الى الاوساط التي تجعلها قوية ومقتدرة، او بكون العلاقات القائمة في السوق غير عادلة او باتهام اجهزة ومؤسسات الدولة بالفساد والانحطاط. ولكن مهما تعددت المشاكل التي يعاني منها صاحبنا الراسمالي" الراديكالي" فانه لايواجه اية صعوبات او عراقيل فيما يتعلق بشراء قوة العمل ضمن حلقة (L - M) في المعادلة الاولى، ذلك انه، وشكرا لمنافسه النهاب والمخادع، لانه يتمكن بفضله من اعادة انتاج قوة عمل رخيصة مقابل مجرد كسرة خبز وقطعة جبن رديئة اضافة الى كوخ حقير من الصفيح، مع اجور منخفضة وغير قابلة للارتفاع وستبقى كذلك رغم تدهور الزراعة (الناتجة عن عملية سلب ملكية الفلاحين وانشاء قوة عمل رخيصة وواسعة) بسبب سياسة الانفتاح وتدفق الواردات من الحاصلات الزراعية والاستغلال الوحشي للفلاحين في ظل دولة

"قوية" حيث تنهب الراسمالية الراديكالية ارباحا خيالية رغم عدم مشاركتها المباشرة في السلطة (يقصد سلطة الشاه - المترجم) وحيث تصادر كل اشكال الاضراب والتظاهر من الطبقة العاملة وتنظم حملات الاعتقال والاعدام والتعذيب بحق مناظليها لكي لايؤدي نضالها العادل الى تخفيض القوة الشرائية للراسمال المتغير العائد لكل الراسمالين ولو بمقدار ضئيل.

يدرك الراسمالي "الراديكالي" من امثال مجموعة البازركان، البختياريين ومجموعة بني صدر هذه الحقائق منذ البداية او حينما تتم دعوته بفضل هذه "الراديكالية" التي لاتتجاوز (التملق والرياء) من اجل فهم حجم المصاعب التي تقف امام الحفاظ على سلطة كل الراسمال والتوصل بالتالي الى حلول مناسبة بشانها، عندها يتخلى عن راديكاليته ويندفع بكل قوته نحو الركوع والتسكع على ابواب عائلته الاصلية "الامبريالية" وتقديم البراءة لها عن كل ممارساتها وطلب المغفرة منها لكونها تفوهت قبل الثورة بما قد يزعجها وتلح بطلب العفو منها متعهدة بكل صدق واخلاص ان تقوم باحياء كل العلاقات والاعراف والتقاليد السابقة. ولكن حينما يرى صاحبنا الشكلي الذي كان قد اكتشف حلفائه خلال الثورة اي البرجوازية "الوطنية" ضمن المعادلة الاولى لانه بقي وحيدا في الميدان يصيبه الذهول ويبدا بادئ ذي بدئ وكعادته القديمة بمطالبة العمال بعدم اضعاف دولته "الحليفة" بعدها وبعد ان يتعلم شيئا من التجربة ينصح "البرجوازية الوطنية" التي تخلت عن وعودها ويحذرها من التعامل مع "الاحتكاريين" ويهددها بان يتخذ حيالها موقفا مزدوجا ولكنه عندما يكتشف وبعد فوات الاوان ومن خلال سيول دماء الشعب الكردي، التركماني والعربي ودماء العمال العاطلين في اصفهان ومن خلال عمليات اعتقال وتعذيب عمال نفط الجنوب التي اراقها ومارسها حلفائه السابقين من امثال الشيبانيين والسعادتين ومئات النماذج الاخرى اقول بعدها يدرك صعوبة وتعقيد الاوضاع ويلجا في حالة من التوتر والارتباك الشديدين الى البحث عن (حليف جديد).

ان ما يبعث على الاسى والحزن الشديدين هو لجوء صاحبنا الشكلي بعد كل ذلك الى اتهام من قام بتنبيهه ومحاولة ارشاده منذ البداية في الوقت الذي يجب ان يعمل على التعرف على اخطائه وسلبياته النظرية والاعتراف الصريح والواضح بها والقيام بجمعها وتحليلها من اجل استخلاص العبر منها للجيل الثوري الناشئ الذي سيلج الميدان بعده. ليس هذا فحسب بل انه يلجا، من اجل الابقاء على سره، الى ممارسة العديد من المناورات والخدع "النظرية". صحيح ان بين هذا الرفيق وبين طليعة الطبقة العاملة بون شاسع.

من اجل تجنب هذا الارتباك يجب ان نبدا تحليلنا الاقتصادي من ماركس وان نتقدم معه. فيما يتعلق بمعرفة راس المال يجب ان نبدا مع ماركس من المعادلة الاولى وان نتقدم باتجاه المعادلة الثانية. هذه هي الاداة النظرية الاساسية التي هيئها لنا ماركس لنقد وتحليل النظام الراسمالي.

ان نقطة البداية في تحليل قوانين حركة النظام الراسمالي التابع هي معرفة الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لسيادة "علاقة راس المال" على الانتاج الاجتماعي في البلدان التابعة للامبريالية والمبينة باختصار في المعادلة (C+V+S) ولذلك يجب ان ندرك ان عملية انتاج فائض القيمة في السوق الداخلية للبلدان التابعة تخضع للشروط الامبريالية السائدة للانتاج سواء في السوق الداخلية او في السوق العالمية، بعدها يجب توضيح الاشكال المحددة للتبعية؟

بعد ادراك جوهر التبعية على اساس المعادلة الثانية تحديدا يمكننا توضيح ضرورة بروز هذه التبعية باشكال محددة على صعيد المعادلة الاولى، وكل ذلك بوصفه استخلاصا واستنتاجا

للتحليل وليس بوصفه نقطة للشروع به.

2- الشـــروط التاريخية المسبقـــــة والشـــــروط المعاصرة للانتاج الراسمالي.

يصنف ماركس الظروف التي يجب ان تتوفر لقيام وتوسع الراسمالية وسيادة علاقة "راس المال" على الانتاج الاجتماعي الى نوعين:
أ- المستلزمات التاريخية لتطور الراسمالية.
ب- الشروط الراهنة للانتاج واعادة انتاج العلاقات الراسمالية.
التمايز بين هاتين المجموعتين من الشروط والمستلزمات هو احد النماذج البارزة للموقف الجدلي" الديالكتيكي" تجاه تطور المجتمعات. فالاقتصاديون البرجوازيين الذين سبقوا ماركس والذين جاءوا بعده كذلك يفسرون التاريخ على فرضية خلود راس المال الى الابد، الا ان الراسمالية هي من وجهة نظر الماركسية ظاهرة محددة ومحدودة بوصفها احدى حلقات تكامل التاريخ الانساني، تبدا من اللاوجود وتصبح موجودا، تبدا بالتبلور في رحم مجتمع اخر استنادا الى مجموعة من اخرى من القوانين " غير السائدة- المترجم" بعدها تقف على رجليها وتفرض قوانين حركتها على المجتمع وتبدا بعد ذلك واستنادا الى قوانينها هي بتهيئة قوانين نظام جديد - الاشتركية- بعبارة اخرى ان الراسمالية كما يقول ماركس : كانت ضرورة قبل ان تتكون.
(شروط ومستلزمات تكون و تطور راس المال تعنيان بانهما ليستا موجودتان بل انهما في حالة النشوء ولذلك فانها ستزول مع تطور الراسمال الواقعي اي الراسمال الذي يقوم بتكوين شروط زمستلزمات تحققه استنادا الى واقعياته الخاصة والمحددة- گروندريس ص ٣٥٩).
تشكل العلاقة الديالكتيكية بين "الوجود" و"التكون" اساس فلسفة المادية التاريخية. من الواضح باننا اذا لم نراعي الاختلافات بين المستلزمات التاريخية اي ظروف تكون راس المال والاوضاع المعاصرة للانتاج واعادة انتاج راس المال (اي ظروف وجود راس المال) فاننا سنتحول بالضرورة الى اسرى التحليلات البرجوازية واننا سنطرح بالتالي بعض الصيغ البرجوازية حول تطور الراسمالية في ايران.
ولكن كيف يتجسد هذا الانحراف في تحليل الراسمالية الايرانية؟ عدم ادراك ومعرفة التمايز والاختلاف بين هاتين المجموعتين من الشروط والاوضاع اي الشروط التاريخية لتطور الراسمالية من جهة والشروط المعاصرة لانتاج واعادة انتاج الراسمال، سواء على الصعيد الفلسفي او على صعيد التقدم الاقتصادي، يؤدي الى:
اولا: في الوقت الذي يجري فيه الحديث عن "تطور الراسمالية" في ايران يتم التطرق اولا وقبل كل شيء الى ماضي تطورتلك الراسمالية وتاريخها الموجز، حيث تتم الاشارة الى نماذج منها، مثلا اصلاحات امير الكبير ورئيس اركان الجيش، صناعة السجاد و الكبريت، نشاطات بنك التسليف وبنك الشاه... والخ بوصفها البداية ومتابعة هذا التاريخ الموجز بشكل تدريجي بكل جوانبه المتعددة وصولا الى الوقت الراهن.
وثانيا: في الوقت الذي يجب توضيح خصائص نظام الانتاج الراهن في ايران وتوضيح "التبعية"

و"جذورها التاريخية " يتم عرض التصورات "الفنية" او "التكنيكية" الميكانيكية بشكل عام تجاه مسالة التبعية، هذه التصورات التي لاتبغي في الواقع توضيح تبعية الراسمالية بل تعمل على تحديد عناصرها: الصناعة، التجارة والدولة في ايران. ولذلك فانها ترتكز تماما على التصور التحريفي السابق لتطور الراسمالية وان تبعية الراسمالية في ايران تعني -خصائص- الراسمالية في ايران بوصفها بلدا تابعا، خاضعا للامبريالية، انها تبعية يجب توضيحها ليس على اساس الظروف التاريخية لبروز الراسمالية في ايران بل على اساس القوانين الحية، الراهنة والخاصة بالنظام الراسمالي، القوانين التي تفرضها الراسمالية بالذات على النظام السائد بعد تطورها.

ان انتاج تبعية الراسمالية الايرانية واعادة انتاجها تتمان وفقا للقوانين المعاصرة لحركة راس المال في عصر الامبريالية ولذلك يجب توضيحها وفقا لتلك القوانين بالذات.

عندما تصدر جهة مثل "راه كارگر- طريق العامل" حكما بان : "الراسمالية التابعة هي ناتج تقسيم عمل مفروض عالميا وانه على هذا الصعيد يجب ان يكون معلوما ان لادراك الحقيقة التي مفادها ان التبعية في البدان التابعة هي تاريخيا اقدم من الراسمالية، اهمية فائقة".

عندما تلجا جهة ما الى توضيح التبعية بهذا الشكل المجرد والمنتزع من علاقاتها المحددة و تضفي عليها، تاريخيا، معاني ومحتويات محددة، بل انها تتصور بان التبعية أقدم من الراسمالية فانها لن تلجا الا الى تفسيرها بالاستناد الى مقولات ومفاهيم لاتنسجم ضمن اطار التاريخ بمعنى كونها مقولات ومفاهيم تشترك فيها كل الانظمة الانتاجية وانها تسبق وجود الراسمالية ولذلك لن تكشف بالضرورة اي شيء عن الراسمالية في ايران وليست توضح بالتالي اي شيئ محدد عن النضال المحدد الذي يجب على البروليتاريا الايرانية ان تلجا اليها استنادا الى قوانين حركة الراسمالية في ايران.

ان جهة او شخصا مثل هذا سيضطر الى تفسير فائض القيمة في بلد تابع للامبريالية، اي الراسمالية في اعلى مراحلها، بواسطة المقولة اللاتاريخية "النهب". ان القول "ان التبعية تسبق الراسمالية زمنيا" يتجه بالرفيق الى نقطة يعتقد فيها بان هذه التبعية هي تحصيل حاصل "لتقسيم عمل مفروض"، نعم تقسيم عمل ومفروض وبان كليهما يسبقان الراسمالية ويعتقد كذلك بان نهب المصادر المصادر الطبيعية هو نتيجة لهذه التبعية وهو ايضا يسبق الراسمالية.

الا تؤدي مثل هذه التصورات والمواقف الى رفض نظرية لنين عن الامبريالية واحلال نقد معاهدة " گولستان" و"توركمانجاي" مكانها؟. الا تؤدي مثل هذه الاراء والمواقف الى دحض مسالة ضرورة توضيح الرجعية السياسية استنادا الى قوانين حركة الراسمال الاحتكاري واللجوء محل ذلك الى تحليل اسس "الديمقراطية" والدكتاتورية في الاسلام او الفرق الاسلامية؟

الا يؤدي ذلك الى الغاء مسالة الحاجة الى تحليل وتفسير علاقات العمل / راس المال في ايران استنادا الى انجازات ماركس العلمية والتوجه محل ذلك الى تحليل وتفسير احوال واوضاع الحاج ميرزا اغاسي؟ الا يبشرنا ذلك باشياء اخرى من هذا القبيل؟

ان رفاق "زحمت" يتجهون في الوقت الراهن لطرح مثل هذا الافق امام الحركة العمالية (٨)..

الا ان طريقة ماركس تختلف تماما: فهو يؤكد على اختلاف الشروط التاريخية المسبقة عن الظروف والمستلزمات المعاصرة للنظام الانتاجي وهو يؤمن ثانيا بان الشرط الضروري لمعرفة تاريخ تكون اية ظاهرة هي عبارة عن معرفة الظاهرة ذاتها بوصفها اعلى واكمل نتيجة

لمسار تطورها وتكاملها هي بالذات. اذا لم يدرك احد ما بان النظام الراسمالي هو عبارة عن "وحدة عملية العمل و عملية انتاج فائض القيمة" واذا لم يدرك بانه يتم انتاج فائض القيمة على اساس وجود واعادة انتاج قوة العمل بوصفها بضاعة فانه يعجز تماما عن كتابة تاريخ الراسمالية ذلك انه يجهل من الاساس العلاقات والعوامل والظواهر والاحداث التاريخية التي يجب ان يتعقبها. اذا اعتبر احد ما بان الراسمالية هي التصنيع فانه سيدون، في ميدان التاريخ، "تاريخ التصنيع" و(ليس تاريخ الراسمالية).

المجتمع الراسمالي هو اكثر الانظمة الانتاجية تطورا وتعقيدا ولذلك فان معرفة المقولات التي توضح تلك العلاقات وادراك نوعيتها يمهدان السبيل نحومعرفة انماط بناء و علاقات الانتاج في ظل الاشكال والاطر الاقتصادية السابقة، ان اثار وبقايا تلك الاشكال والاطر والوسائل والعناصر المكونة لها قد تداخلت في تركيب المجتمع البرجوازي. ان جزءا من تلك الاثار التي لم تضمحل لاتزال حية في المجتمع البرجوازي الا ان اجزاءا اخرى كانت جنينية في السابق تطورت الان وصارت حيوية جدا. ان تشريح الانسان هو مفتاح تشريح القرد، الا ان ادراك ذلك يستوجب اكتشاف ان انواع من الحيوانات المتخلفة تحمل علائم وصفات سائدة ومعروفة لدى الانواع المتقدمة. وعلى هذا المنوال فان الاقتصاد البرجوازي يوفر لنا مفتاحا للتعرف على اقتصاد العهد القديم ولكن اذا اتفقنا مع الاقتصاديين الذين يتجاهلون كل الخلافات التاريخية ولايرون في كل الظواهر الاجتماعية سوى ظاهرة برجوازية سوف لن نصل الى هذا الفهم مطلقا.

اذا ادرك احد ما "الريع" فان بامكانه ان يفهم ماهي الاتاوة والخمس والزكاة وما الى ذلك، علما انه لايمكن اعتبار كل هذه الامور مسالة واحدة. (ماركس (منهج الاقتصاد السياسي) نقلا عن كتاب (نقد الاقتصاد السياسي)، الطبعة الانكليزية ص ٢١٠- ٢١١).

بدا المجتمع البرجوازي بنقده الذاتي بالضبط عندما تمكن من معرفة الاقتصاد الاقطاعي والقديم وكذلك الشرقي" نفس المصدر ص ٢١١.

ذكرنا مرارا وفي كتابات مختلفة و خاصة في الجزء الاول من "الاسطورة" هذه العبارة: "بعد قيام النظام الراسمالي لايمكن الحديث مطلقا عن وجود البرجوازية الوطنية". تاكيدنا على عبارة "قيام النظام الراسمالي" هو لاننا ناخذ الاختلاف الذي اشرنا اليه بصدد التميز بين الشروط التاريخية المسبقة والظروف الراهنة بنظر الاعتبار.

هيأ لنا ماركس الاداة النظرية للاجابة على سؤالين رئيسين مطروحين لدينا، الاول هو: في اية مرحلة تاريخية واستنادا الى اية ظروف نطلق "راسمالي، على نظام انتاجي محدد؟ بمعنى اخر: كيف يتم قيام المجتمع الراسمالي؟ والثاني هو: ماهي قوانين حركة المجتمع بعد قيام المجتمع الراسمالي؟ او بعبارة اخرى ماهي القوانين الاقتصادية المستقلة لحركة النظام الراسمالي؟ اجابة ماركس على هذين السؤالين واضحة جدا. سنحيل تحليل السؤال الثاني والاجابة عليه الى الكراس القادم، اما الان سنجيب باختصار على السؤال الاول وننهي هذا الكراس.

يقوم الانتاج الراسمالي حالما تتحقق مستلزماته التاريخية المسبقة التي هي عبارة ١- عن التغيرات الاقتصادية والاجتماعية الضرورية لتحول النظام الانتاجي من الاقطاعية الى الراسمالية، ما نعنيه هنا بالتحولات الاقتصادية والاجتماعية ليست التحولات التي تجري على اساس القنونة الداخلية للنظام الراسمالي بل على اساس التحولات الجذرية للمجتمع الاقطاعي

وان قوانين ذلك العصر هي قوانين سقوط الاقطاعية اي قوانين عصر تطورت فيه القوى المنتجة وتوسعت في رحم هذا النظام، تحطم العلاقات الاقتصادية الاقطاعية الضيقة وتهيا لسيادة سلطة راس المال على علاقات الانتاج الاجتماعية، الى الحد الذي يتمكن فيه النطام الجديد من الارتكاز على قوانين حركته المستقلة. (تحدث ماركس بالتفصيل في مؤلفاته المختلفة وخاصة في "الاشكال الاقتصادية ماقبل الراسمالية" فقرة، التراكم الاولي لراس المال، راس المال- المجلد الاول وگروندريس وخاصة في الصفحات من ٧١ الى ٢٥٩، عن المستلزمات التاريخية المسبقة لنشوء وتطور راس المال، واشار لنين كذلك في مدخل كتابه "تطور الراسمالة في روسيا" الى المعالم الرئيسية لهذه الظروف). ان التحليل الذي يطرحه ماركس عن المستلزمات التاريخية للانتاج الراسمالي هو بحد ذاته تاكيد علىالمعرفة الديالكتيكية عن راس المال بوصفها اندماج لعملية العمل وعملية انتاج فاض القيمة. ذلك ان هذه المستلزمات هي بالذات نفس التحولات الاجتماعية والاقتصادية الذي تعطي اولا نتائج عملية العمل (القيمة الاستهلاكية) وبعد ذلك عناصرها المكونة(العمل ووسائله) طابعها السلعي لتربط بذلك عملية العمل ليس بعملية انتاج القيمة فقط بل بعملية انتاج فائض القيمة ايضا. ان تطور التقسيم الاجتماعي للعمل ، توسع التبادل والقيمة التبادلية، البضاعة والنقد، انفصال الصناعة عن الزراعة والانخفاض النسبي للسكان العاملين في الزراعة.... هي شروط ضرورية لظهور الاقتصاد البضاعي بوصفه شكلا اوليا وجنينيا للانتاج الراسمالي . ولكن كما اشرنا سابقا فان انفصال المنتجين المباشرين عن وسائل الانتاج تحول قوة العمل الى سلعة وهذا ما يحول الانتاج البضاعي الى مستوى الانتاج الراسمالي. (ان انفصال المنتجين المباشرين عن وسائل الانتاج اي انتزاع الملكية منهم والذي يساير التحول من الانتاج البضاعي البسيط الى الانتاج الراسمالي (ويتضمن الشرط الضروري لهذا التحول) ان ذلك يخلق السوق الداخلية. لنين، تطور الراسماية في روسيا- ص٣٤). من اجل بيان كيفية نشوء الانتاج الراسمالي يبدا ماركس من جوهر راس المال (اي الصراع الديالكتيكي للعمل وراس المال) ويعتبر العملية التاريخية التي تتحول خلالها قوة العمل الى بضاعة على صعيد اجتماعي واسع، المستلزمات التاريخية لسيطرة الانتاج الراسمالي ويقوم بتحليلها. تنشا السلعة، النقد مع مسار ظهور الانتاج البضاعي جنبا الى جنب الانظمة التي تسبق الراسمالية ولكن: "ان النقد والبضاعة ليستا راسمالا بذاتيهما كما هو حال وسائل الانتاج والاستهلاك. بل يجب ان يتحولا الى راسمال. ولكن هذا التحول هو عملية ممكنة في ظروف معينة. ظروف تجتمع فيها عند نقطة معينة: حيث المواجهة والتلامس بين شكلين متمايزين تماما من اصحاب البضائع، فمن جهة مالكي النقد، وسائل الانتاج ووسائل الاستهلاك التواقين لشراء قوة عمل الاخرين في سبيل زيادة ما يملكون من ثروات ومن جهة اخرى العمال الاحرار الذين يبيعون قوة عملهم اي عملهم" ..."٩". المجلد الاول- ص ٦٦٨).

كما اشرنا سابقا، ان الشرط الضروري لتحقيق هذه المستلزمات المسبقة لنشوء الراسمالية على الصعيد التاريخي، هو انفصال المنتجين المباشرين عن وسائل الانتاج، انفصال الظروف الذاتية عن الظروف الموضوعية:

(ولذلك فان العملية التي تكون علاقة راس المال ليست سوى العملية التي تفصل العمال عن ملكيتهم لوسائل معيشتهم، انها العملية التي تؤدي الى احداث تحولين يؤديان الى تحول الوسائل

الاجتماعية للانتاج والاستهلاك الى راسمال وتحويل المنتج المباشر الى عامل اجير ولذلك فان ما يطلق عليه التراكم الاولي لراس المال ليس سوى العملية التاريخية لفصل المنتجين عن وسائل الانتاج. المجلد الاول - ص ٦٦٨).

باختصار، ان توسع الانتاج البضاعي البسيط ضمن الانظمة الانتاجية المختلفة يؤدي الى تطوير الاسس، المقولات والظواهر الاقتصادية الراسمالية، ولكن المقطع التاريخي المحدد الذي يعلن فيه الانتاج الراسمالي عن قيامه الصريح، النهائي والقطعي ليس سوى وصول عملية سلب الملكية وانشاء جيش العمال الماجورين الى نهايته. تعتبر هذه النقطة، على الصعيد التحليلي البداية الحقيقية لنمط الانتاج الراسمالى ولتحركه المستقل. ولكنها، تاريخيا، غير قابلة للتحديد باليوم والساعة والدقيقة. "يتخذ تاريخ نزع الملكية اوجها مختلفة في البلدان المختلفة وتتجاوز مراحلها المتعددة في عصور مختلفة. المجلد الاول - ص ٦٧٠". في انكلترا حيث يدرسها ماركس بوصفها النموذج الكلاسيكي، تبدا عملية سلب الملكية منذ اواخر القرن الخامس عشر لتصل الى نهايتها في اواخر القرن الثامن عشر. ورغم ذلك فان سلب الملكية من المنتجين المباشرين وولادة البرولتياريا بوصفها الطبقة المستغلة الرئيسية في المجتمع والتي تعبر مؤشرا لولادة البرجوازية بوصفها الطبقة المستغلة الرئيسية في المجتمع ولسيادة علاقة راس المال وانتاج فائض القيمة على عملية العمل لم تكن عملية غير مستمرة او يمكن التخفيف من اثارها ونتائجها خلال القرون الثلاثة، وفي النقطة التي تصل فيها هذه العملية الى نتيجتها النهائية، تسجل بعلامات بارزة في تاريخ الظلم الذي رزح له الكادحين، كما يشير ماركس: اذا كان بوتيه يقول "بان النقد حينما يلج العالم، يحمل على وجهه بقعة دم" الا ان الراسمال يولد غارقا من اخمص قدميه حتى قمة راسه بالدماء والعفونة". (الجزء الاول ص ١٢- ٧١١).

بناءا على ذلك يتضح بان ماركس يدرك جيدا ماهي مؤشرات بروز وقيام النظام الراسمالي. فمن بين ذلك العدد الكبير من المقولات والعلاقات والظواهر التي لكل منها دورا وموقعا ملموسا في تطور التاريخ البشري وفي تاريخ ظهور الراسمالية، يحدد ماركس النقطة التي تتمركز فيها نواة ظهور الصراع بين العمل وراس المال. يدرك ماركس "تشريح" النظام الراسمالي ولذلك فانه يعي جيدا ما يتعقبه، خلال المسار التاريخي لتكامل هذا النظام. فهو، من اجل التيقن فيما اذا كانت الراسمالية موجودة ام لا، لايتعقب "الصناعة الثقيلة"، "السوق الداخلية المتوازنة"، "التكنولوجيا المتطورة"، "السلع الرديئة" والقصور العالية وناطحات السحاب و....الخ .انه يعتبر الراسمالية مختلفة عن كل الانظمة الانتاجية السابقة، انه يعتبر الراسمالية "اندماج عملية العمل وعملية انتاج فائض القيمة" ولذلك يؤكد على ان النظام الراسمالي يتحدد قبل كل شيء باستعراض وتكوين المكون الجوهري الداخلي لعملية الاندماج المذكورة، اي الصراع بين العمل الماجور للعامل المجرد من الوسائل وراسمال البرجوازي المالك للوسائل. من اجل معرفة نوع القوانين الاقتصادية لحركة المجتمع اي اسلوب الانتاج الاجتماعي يوجهنا ماركس ان نقوم اولا بتحليل عملية سلب الملكية ويحثنا على التوجه الى مكان حيث تكون للذكريات المعقدة لسكان الريف المحرومين من الارض والاحاديث القروية لعمال المدن قيمة نظرية وتحليلية اكبر، من القيام بمقارنة اعمدة مداخن "معامل ايران" بمثيلاتها في "البلدان الصناعية المتطورة"، على مؤيدي "البرجوازية الوطنية" المحصورين ضمن النماذج التي يوردونها والقوالب التي يرتكزون عليها

والذين يصرون على انكار سيادة العلاقات الراسمالية في ايران ويستشهدون لاثبات ذلك بتخلف ايران الصناعي ان على هؤلاء ان يصفوا حسابهم مع ماركس والتاريخ: هل تم سلب الملكية ام لا؟ هذا هو السؤال الرئيسي، اما بالنسبة لاحصاء المداخن فهو امر سنقوم به لاحقا.

ان ادراك اهمية عملية سلب الملكية بالنسبة لتطور الراسمالية التاريخي يدفع كل الماركسين، في سياق تحليلهم لمعرفة مدى كون العلاقات الراسمالية سائدة في المجتمع نحو البحث عن كيفية تحقيق هذه العملية (انجازها او عدم انجازها) في ايران. تبرز المسالة في البداية كالتالي: هل تم سلب الملكية من الفلاحين واصحاب الصنائع في المدن على نطاق واسع ام لا؟ هنا يبرز جليا الفوضى والارتباك النظري لمؤيدي نظرية، شبه المستعمر - شبه الاقطاعي. فمؤيدو هذه الاتجاهات ينكرون، من جهة سيادة علاقات الانتاج الراسمالية في ايران، الا انهم من جهة اخرى يثرثرون كثيرا عندما يجري الحديث عن "فضح" نظام الشاه والمصائب التي الحقها بسكان الريف بسبب "الاصلاح الزراعي" خلال سنوات ٦٦-٦٧. ما هذا التناقض. تم تجريد ملايين المنتجين المباشرين من وسائل انتاجهم الا ان نمط الانتاج الاقطاعي ظل مستمرا!. سنقوم في ابحاثنا القادمة بتحليل عملية سلب الملكية في ايران ونركز بشكل خاص على المرحلة النهائية لهذة العملية خلال اعوام ٩٦٦-٩٦٧ و سنعمل على التصدي بوضوح لهذه الاراء البرجوازية.

يذكر ان شرح الخطوط العامة لتصوراتنا حول المسالة المذكورة ورد في كتاب "الشيوعيون والحركة الفلاحية بعد الحل الامبريالي للمسالة الزراعية" وكذلك في مقدمة الترجمة الفارسية لكراس لنين (سبعة مقالات عن مسالة الارض).

نكتفي هنا بالاشارة الى ان اعتبار النظام الانتاجي في ايران اقطاعيا، هو دعوة الطبقة العاملة الايرانية الى انتظار تطور "المحرر" اي البرجوازية "الوطنية" هذا "الامام الغائب لمناشفة ايران" وفي اوضاع تم في ظل سيطرتها "اي في ظل سيطرة البرجوازية الوطنية- المترجم" وبفضل سلب الملكية من الملايين من سكان الارياف وسحق اوضاعهم المعيشية تامين ارخص اشكال قوة العمل في العالم للبرجوازية نقول ان ذلك ليس سوى تغطية الاستغلال الوحشي للنظام الراسمالي، وعلى الصعيد السياسي ليس سوى التخلي عن الطبقة العاملة الحية والتي تصارع في هذه اللحظة بضراوة.

للبحث بقية

الهوامش

1- يجب ان نسال "المناضلين من اجل حرية الطبقة العاملة" بصراحة: اين وصلت الاراء التي وردت في كراس "تحليل الاوضاع السياسية القادمة" وكراس "الاوضاع السياسية ومهمامنا" واين وصلت الامال الليبرالية التي كانوا يعلقونها على حكومة "البرجوازية الوطنية" ويبشرون بها ومتى وفي اي سند مدون وغير مدون قمتم بانتقادها وكيف توصلتم الى ارائكم الراهنة؟.
يجب ان نسال "النضال في سبيل تحرر الطبقة العاملة" بصراحة: ماهي الابحاث الماركسية والمراجعات النظرية التي استندتم عليها عندما شطبتم اسم "البرجوازية الوطنية" من "الفهرس الطبقي" المنشور في العدد ١٤ في جريدتكم "النضال" ؟ وان نسال كذلك مجموعة "الكفاح من اجل تحرر الطبقة العاملة" التي نشرت ضمن بلاغ قصير طلبا الى مؤيديها بحذف وشطب كلمة "الوطنية" التي تلازم البرجوازية من كل الادبيات السابقة التي اصدرتها المنظمة المذكورة اذا ارادوا نشرها مجددا، بحجة كون المنظمة المذكورة لم تعد مقتنعة بهكذا مقولة او ظاهرة استنادا الى ابحاثها، اقول يجب ان نسال ماهي الابحاث التي تقصدونها بالتحديد؟ كذلك يجب ان نسال منظمة "فدائي الشعب"، وان بامل اضعف، التي نشرت في العدد ٢ من جريدة "العمل" رسالة مفتوحة الى حبيبها رئيس الوزراء الامبريالي والرجعي حتى النخاع، تبين فيها بانها "الناقدة الرئيسية" للدولة وتوجه المديح الى حكومة بازركان لانها، كما تدعي، تختلف جذريا، عن حكومة "هويدا" و"شريف امامي" وتطالب الجماهير وخاصة "لجان الامام الخميني" بعدم وضع العراقيل امامها، اقول يجب ان نسال هذه المنظمة: ماهي الابحاث النظرية، واقصد بالطبع ابحاثا يمكن نشرها في جريدة العمل العدد ٢٤، التي استندتم عليها لاعتبار "البرجوازية الوطنية والتقدمية" مجرد اسطورة تخدم الامبريالية؟
ان نماذج المواقف الراهنة لمنظمة فدائئ الشعب هو تحذير جدي لكل القوى التي تتجاهل توجيه انتقاد ماركسي الى اخطائها النظرية وترى في نظرياتها مجرد وسيلة لتبرير ممارساتها وسوق الاعذار لمواقفها. مواقف وممارسات عاجزة تلهث خلف مسار التجربة والاحداث السياسية.
(السياسة التحريفية عبارة عن تحديد اساليب عملك وممارساتك انطلاقا من الحدث الراهن الى الحدث القادم. ان محاولة الانسجام مع احداث الساعة والتغافل عن المصالح الجذرية للبروليتاريا والخصائص الرئيسية لكل النظام الراسمالي ومجمل التكامل التدريجي للنظام المذكور مع كل تغير سياسي بسيط وطارئ والتضحية بهذه المصالح في سبيل المصالح الآنية، سواء اكانت هذه المصلحة واقعية او خيالية ومفترضة. ان هذه الماهية بالذات تفرز بوضوح مثل هذه السياسة التي تتخذ اشكالا متعددة بل ولا نهائية بحيث تبرز مع كل مسالة "جديدة" وكل حدث غير متوقع الى حد ما. اذا ادى كل ذلك الى تغيرات مهما كانت بسيطة ومؤقتة في مسار التكامل الاساسي فانه سيؤدي حتما ودائما الى بروز اشكالا معينة من التحريفية. لنين، الماركسية والتحريفية، في مجلد واحد، الفارسية ص ٢٢.
ان تغير القوى التي كانت مقتنعة بوجود "البرجوازية الوطنية " والدور التقدمي "لها" في ثورتنا الراهنة والمحاولات التي تبذلها من اجل السكوت عن هذا التغير وكان شيئا جديدا لم يطرأ هي

محاولة ساذجة وغبية الى درجة ارتفع معها نعيق البرجوازية نفسها. ففي كراس معنون ب"نهاية الخط الثالث" بقلم "التجمع الماركسي - اللينيني من اجل تاسييس الحزب الشيوعي الايراني" يطل علينا منظروا اجهزة الجمهورية الاسلامية لتحريف الماركسية - اللينينية "مطالبين" باستعادة الحقوق المصادرة للبرجوازية الوطنية "ومذكرين الحركة الشيوعية " بالحفاظ على وعودها". ان ذكر بعض النماذج من "انتقادات" السادة المذكورين ستكون مفيدة: هل يبقى مجال للشك بان الدعاية الراهنة لمؤتمر الوحدة تختلف جذريا عما كان معترفا بها قبل عدة شهور من قبل اطراف المؤتمر المذكور؟ الم تكن اطراف الخط ٣ تقيم نفس هذه الفئات والطبقات والشخصيات (يقصدون "البرجوازية الوطنية" وساستها) التي تشكل الهيئة الحاكمة الراهنة، بالتقدمية؟ اذن لماذا يلزم مؤتمر الوحدة الصمت عن وطنية الحكومة الراهنة ولاينبس ببنت شفة عنها؟ وهل ان القوى التي اصرت، لمدة ثلاثين على مواقفها المستقلة، رغم كل الحرمان والبؤس الطبقي، غيرت طبيعتها خلال ستة اشهرام ان مؤتمر الوحدة هو الذي غير موقفه بشكل جذري حسب مصالحه السياسية الآنية؟ الجواب واضح وهو ان كونفراس الوحدة الذي اضطر بسبب عجزه الى التخلي عن كل ارائه وافكاره وان المسالة هي على درجة من التفاهة بحيث لايكتفي هؤلاء باختيار السكوت تجاه وطنية الحكومة الراهنة، الامر الذي يلعب دورا ملموسا على صعيد السياسة والتكتيك البروليتاريين تجاه البرجوازية الوطنية فحسب، بل انهم يركزون على تبعية هذه الحكومة للامبريالية في تحريضهم المعادي لها" ص ١٠.

اننا وبقدر تعلق الامر بمسار تجربة "الخط الثالث" والذي يدفعه باتجاه اللينينية تجاه مقولة "البرجوازية الوطنية" وخاصة اذا تمكنت القوى المذكورة من ترسيخ "تبعية النظام الراهن للامبريالية"، نستقبل ذلك بحرارة بالغة ولكن الكلام السخيف الذي ورد في مقال "نهاية الخط ٣" يحمل درسا اساسيا لكل الشيوعيين وهو انه اذا لم نقم نحن بانتقاد اخطائنا ونواقصنا من وجهة نظر البروليتاريا وبهدف توعيتها وتطوير نضالها، فاننا سنمهد السبيل امام البرجوازية للاستفادة من تلك النواقص والاخطاء و تذكيرنا بها وتحويلها الى وسيلة لاتهامنا وانكار شرعية نضال الحركة العمالية والشيوعية وقمعها بالتالي.

2- من اجل تحليل قوانين حركة المجتمع البرجوازي بدا ماركس، في راس المال من مقولة وظاهرة البضاعة ومن خلال الكشف عن التناقضات الرئيسية الداخلية لها - القيمة التبادلية والقيمة الاستهلاكية - استنتج تدريجيا علاقات القيمة، العمل المجرد الضروري اجتماعيا، النقد وبالتالي (علاقة راس اللمال).

3- والان لو اجرينا مقارنة بين كلا عمليتي انتاج القيمة وانتاج فائض القيمة لتبين لنا بان الاولى (فائض القيمة) هي عبارة عن توسيع الاولى (القيمة) الى حدود معينة. فمن جهة لو لم تتجاوز هذه العملية النقطة التي يدفع الراسمالي فيها للعامل قيمة مساوية تماما لمعادلها لكانت هذه العملية هي انتاج القيمة فقط ومن جهة ثانية لو تجاوزت هذ القدر المحدود لتحولت الى انتاج فائض القيمة" (الجزء الاول ص ٩٠- ١٨٩).

4- من الواضح ان التبادل غير العادل لايكشف كيفة نشوء فائض القيمة. ذلك ان الربح الذي يحصل عليه احد الطرفين يعني خسارة الطرف الاخر وان هذه الخسائر والارباح المتقابلة سوف تتعادل على صعيد كل الراسمال الاجتماعي. ولذلك ليس بامكان فائض القيمة ان تنشأ من

التبادل غير المتساوي بين اصحاب البضائع. ولمزيد من التوضيح انظروا الجزء الاول من راس المال، البند الخامس "تناقضات الصيغة العامة لراس المال". حيث يبين ماركس بشكل جلي ان مصدر فائض القيمة ليس في ميدان الدوران اصلا، ويكشف عن التناقض العام لراس المال كالتالي: (ولذلك ليس من الممكن انتاج راس المال من خلال التبادل، وايضا ليس ممكنا ان يكون لراس المال مصدرا غير الدوران. نستنتج من ذلك ان راس المال يجب ان يكون في ميدان الدوران وان لايكون فيه ايضا. ها قد توصلنا الى نتيجة مزدوجة. المجلد الاول ص ١٦٣).

5- من اجل المزيد من الايضاح حول الصيغة العامة لراس المال (المعادلة الاولى في بحثنا) ومن اجل التعرف على الجوانب المتعددة لحلقات التبادل ودوران العوامل والاقسام المتعددة لهذه الصيغة انظروا: راس المال، المجلد الثاني، البنود من ١ - ٣.

6- (تتحدد قيمة قوة العمل، في المجتمع الراسمالي، كاية بضاعة اخرى، بالمدة التي يستغرقها انتاج واعادة انتاجها. بافتراض وجود العامل فان انتاج قوة العمل هو نفس اعادة ذات العامل اي ادامة بقائه. فمن اجل الابقاء على العامل يجب توفير قدر معين من المواد الاستهلاكية ولذلك فان الزمن الضروري لانتاج قوة العمل هو نفس الزمن الضروري لانتاج ذلك المقدار من المواد المذكورة، بعبارة اخرى قيمة قوة العمل هي قيمة المواد الاستهلاكية الضرورية لمعيشة العامل. المجلد الاول ص ١٦٧". من اجل المزيد عن موضوع علاقةالاجر (قيمة قوة العمل المبذولة خلال مدة معينة) وقيمة قوة العمل ، راجع المجلد الاول، فصل ١٩" تحول قيمة قوة العمل الى اجر).

7- من اجل معرفة كيفية استخراج هذه المعادلة، راجع راس المال، المجلد الاول، الفصول ٨ و ٩ وكذلك (النتائج المباشرة لعملية العمل).

8- اذا كنتم تتصورون بان هناك في الامر مبالغة ما فانتبهوا الى ما يلي: "كان صراع الروحانية والمرجعية ضد النظام الدكتاتوري من اجل حكومة انقلابية، اشد خطرا من ذي قبل، فالنظام حاول رسملة العلاقات الاجتماعية لازالة نفوذ وتاثير الروحانية ولكنه فشل في ذلك". (طريق العامل، مقال: كابوس الفاشية او الفاشية الواقعية، القسم ١ ص ٢٥). بعد ان تتحول نظرية الامبريالية اللنينية الى نظرية "النهب" تعمل (طريق العامل) جاهدة، على "تجاوز" نظرية المادية التاريخية لماركس. تضاف مقولتا "المرجعية والنظام" اللاتاريخيتان الى مقولة "النهب" و"تقسيم العمل المفروض" و....وحينما تمسك طريق العامل بزمام هذه الظواهر الغريبة والعجيبة تستحوذ على قوة وطاقة سحرية. ظواهر ليست تسبق الراسمالية، زمنيا فحسب، بل انها على علم بالتكامل التاريخي للمجتمعات وتغير العلاقات الاجتماعية وظهور الراسمالية ايضا و....ان ايران ليست سوى نموذجا صغيرا للصراع الذي يدور بينها. فالمسالة هنا لم تعد قلب القوانين المادية لحركة المجتمعات وتصويرها معكوسة واحلال عوامل التحولات الفوقية والشكلية محل عوامل البناء التحتي بكل ما ماتحمله من قوة محركة فحسب، بل هي الظواهر الثابتة والازلية التي تغير كلا المجموعتين من العوامل، بحيث تستهدف الواحدة منها اضعاف الاخرى وبكون تلك الظواهر قوية وراسخة الى درجة تعجز هذه التغيرات عن التاثير على مسار المعضلات المزدوجة بينهما. وان شرح كيفية (ضرورة، امكانية، مسار) تحول ايران الى الراسمالية على اساس وبسبب صراع المرجعية ضد النظام (وبادعاء بقائهما بمحتوى ثابت

وبحضور سياسي دائم رغم تغير العلاقات الاجتماعية) هو نموذج "تاريخي" لما اشرنا اليه.

9- قد يكون مفيدا ان نستشهد بالمقطع التالي من ماركس لكي يتضح ما يعنيه ب "العامل الحر": "وهكذا لكي يصبح بامكان مالك النقد ان يحول ماعنده الى راس مال، يجب ان يتعامل في السوق مع العمال الاحرار. للحر معنى مزدوج، لكي يتمكن العامل من بيع قوة عمله هو، بوصفه انسانا حرا ومن جهة اخرى كونه لايملك اية بضاعة اخرى للبيع، باختصار ان يكون محروما "متحررا" من كل وسيلة تضفي على قوة عمله شكلا ماديا. راس المال، المجلد الاول، ص ١٦٦.

ملحق

تم نشر الطروحات الاولية التالية لاجزاء "اسطورة البرجوازية الوطنية والتقدمية" في صفوف مجموعتنا اواخر الصيف الماضي، وها نحن ننشرها، مع بعض التعديلات الطفيفة، لكي يكون في متناول جميع الرفاق:

الجزء الاول: نظرة عامة حول الاسلوب الدقيق لطرح مسالة التبعية/ الاهمية السياسية لهذه المسالة من زاوية التوثيق الدقيق لمنهج سياسي عمالي مستقل في الثورة الديمقراطية الراهنة / موجز للتعابير والانحرافات السائدة واطرها الكلية: التصور غير الماركسي وغير اللينيني للراسمال، الراسمالية والامبريالية/ مقولة البرجوازية "الوطنية" بوصفها محلا لتمركز الصيغ المحددة لهذه الانحرافات. (تم نشره).

الجزء الثاني: الراسمال والراسمالية من وجهة نظر الماركسية / هدف هذا الجزء (والجزء الذي يليه) هو بشكل رئيسي ابراز الاهمية النظرية والتذكير بمنجزات الماركسية غير القابلة للانكار واهمية ذلك لاوضاع ايران المحددة/ مراجعة الاطر العامة لانحرافات الرؤى السائدة والتاكيد بشكل رئيسي على تحليل الكيفية التي صاغت بها الرؤى الشعبوية السائدة على الحركة الشيوعية الايرانية مقولاتها ومفاهيمها النظرية عن مسالة التبعية والنضال الطبقي الاساسي في المجتمع بشكل منفصل وبعيد عن الماركسية:

أ: راس المال بمثابة وحدة عملية العمل وعملية انتاج فائض القيمة / جوهر ومعالم الراسمال في ميداني الانتاج والتبادل/ المقولات الاساسية التي يجب ان تهيا لادراك مصلحتنا في التعرف على جوهر راس المال/ صراع راس المال والعمل الماجور/ تقسيم راس المال الى راس مال ثابت ومتغير/ انتاج فائض القيمة وانتاج البضاعة/ فائض القيمة، درجة الاستغلال، معدل الفائدة، التركيب العضوي لراس المال و..../ معادلتا راس المال: المعادلة العامة: نقد - سلعة - نقد ومعادلة راس المال بوصفها علاقة انتاج فائض القيمة:

راسمال ثابت + راسمال متغير + فائض القيمة = الانتاج الاجمالي

نقطة ارتكاز مؤيدي البرجوازية الوطنية ونقطة ارتكازنا.

ب: المستلزمات التاريخية المسبقة والمستلزمات المعاصرة للانتاج الراسمالي.

1- الشروط التاريخية المسبقة : انفصال المنتجين المباشرين(العامل الذاتي) عن وسائل الانتاج (العامل الموضوعي) / تحول قوة العمل الى بضاعة/ الانتاج البضاعي والانتاج الراسمالي/ التفصيل التاريخي والتفصيل التحليلي لشكلي الانتاج/ الراسمالية بوصفها تعميما للانتاج البضاعي/ مقطع محدد لترسيخ النظام الراسمالي / مسالة سلب الملكية والتحول التاريخي لتناقض العمل وراس المال في احشاء النظام الاقطاعي/ نظرة انتقادية لعدم معرفة هذه المقولة/ نظرة عابرة على اسلوب نقل القوالب الجاهزة ومؤيدي نظرية شبه المستعمر - شبه الاقطاعي/ كيف يهيا لنا ماركس الوسائل الدقيقة لمعرفة اسلوب الانتاج السائد على المجتمع (هذا الجزء).

2- المستلزمات المعاصرة للانتاج الراسمالي (خطوط عامة ومقولات اساسية): سيادة "علاقة راس المال" على الانتاج الاجتماعي / القوانين المستقلة لحركة راس المال (القوانين العامة

لحركة وانتاج راس المال) / تناقض العمل وراس المال وانتاج فائض القيمة/ مستلزمات انتاج واعادة انتاج كل الراسمال الاجتماعي/ انتاج وزيادة التركيب العضوي، جيش العمل الاحتياطي، تشديد درجة الاستغلال، ميل معدل الربح نحو الانخفاض.

ج: المستلزمات المعاصرة للانتاج الراسمالي (عرض المقولات):

1- راس المال بشكل عام / نقطة حركة ماركس لتحليل راس المال / اسلوب تحرك ماركس من المقولات العامة الى الخاصة.

2- كل الراسمال الاجتماعي بوصفه تجريدا موضوعيا و واقعيا وبوصفه الانعكاس الاجتماعي المادي لمقولة الراسمال بشكل عام / كل الراسمال الاجتماعي بوصفه علاقة العمل وراس المال في كل الاقتصاد.

د: كل الراسمال الاجتماعي والفئات المختلفة لراس المال: علاقة فئات راس المال المختلفة بكل الراسمال الاجتماعي/ كل الراسمال الاجتماعي بوصفه وحدة فئات الراسمال المختلفة / تاثير الفئات المختلفة لراس المال بوصفه المحمل الموضوعي لسلطة كل الراسمال الاجتماعي على الانتاج/ التقسيمات الاساسية لكل الراسمال الاجتماعي: الراسمال المخصص لانتاج وسائل الانتاج والراسمال المخصص لانتاج وسائل الاستهلاك (الضرورية والكمالية) / مسالة التحقيق (الصرف) والسوق/ الراسمال المنتج والراسمال غير المنتج/ الراسمال التجاري، الربوي، الصناعي (فائض القيمة، سعر الفائدة الصناعي، سعر الفائدة التجاري، الفائدة والريع) / القوانين السائدة على علاقات هذه الفئات / تجزئة راس المال على اساس نموه: ملكية الراسمال النقدي، الراسمال البضاعي، الميادين المختلفة للانتاج، المستوى التكنولوجي، هندسة راس المال / تقسيم راس المال على اساس التركيب العضوي ودرجة التمركز/ تقسيم راس المال على اساس دورانه/ التقسيم حسب الانتماء القومي / نظرة على التقسيمات البرجوازية الواردة في التعابير السائدة/ هل ان نقطة انطلاق هذه التعابير هي جوهر راس المال وكل الراسمال الاجتماعي؟ او انها تنطلق من نمو راس المال واشكالها القانونية والفنية / ماهي نقطة البداية الصحيحة؟

ه: كل الراسمال الاجتماعي ومسالة المنافسة: منافسة ام "صراع"؟/ منافسة الفئات المختلفة لراس المال (المواجهة الداخلية لكل الراسمال الاجتماعي) بوصفها الية اضفاء الموضوعية على القوانين الداخلية لحركة كل الراسمال الاجتماعي / قوانين الوحدة والتجليات المحددة المتفاوتة الناتجة عنها (فوضى الانتاج وقوانين الراسمالية) / المنافسة بوصفها المحمل المادي والشرط الضروري لموضوعية القوانين الداخلية لحركة كل الراسمال الاجتماعي / الفهم الميكانيكي للرؤى السائدة لمقولة المنافسة وفهم ماركس الديالكتيكي لها/ المنافسة و"صراع" مختلف فئات راس المال هما الاساس المادي للحفاظ على الانسجام والوحدة الداخلية لكل الراسمال الاجتماعي والضامن لفرض وترسخ قوانين حركته على الانتاج الاجتماعي.

و: الطبقات الاجتماعية بوصفها الانعكاس الانساني للعلاقات الاقتصادية:

البرجوازية وكل الراسمال الاجتماعي / قانون حركة كل الراسمال الاجتماعي يحدد حركة كل الطبقة الراسمالية ويعينها / فئات البرجوازية المختلفة وفئات راس المال المختلفة / ضيق افق الراسمالي - وعلم الاقتصاد البرجوازي - وبقائهما محدودين ضمن اطار المنافسة / ذاتية الراسمالي وموضوعية قوانين حركة راس المال / الصراع الطبقي وتناقض العمل وراس المال

من جهة والسياسة البرجوازية وقوانين ميدان المنافسة من جهة اخرى / الرؤية الشعبوية تكشف سيادة العقلية البرجوازية على الحركة الشيوعية - المنافسة - نقطة شروع التحليلات الاقتصادية الشعبوية وتنطلق من الاسس المادية لحركة البرجوازية.

ز: السلطة بوصفها هيئة وحدة مصالح كل الطبقة الراسمالية بوجه كل الطبقة العاملة: نقد النظريات والتحليلات غير الماركسية المطروحة حول السلطة/ يمكن تحديد خصائص السلطة (مثلا؛ دكتاتورية سافرة او ديموقراطية برجوازية) بارتباطها بالصراع الطبقي وليس بالمنافسة في صفوف البرجوازية.

ح: ملاحظات حول يوتوبيا البرجوازية الوطنية، المستقلة والديموقراطية: على ضوء الابحاث السابقة/ استخلاص نقاط الضعف النظرية لمؤيدي البرجوازية الوطنية واستخلاص الادوات النظرية التي وفرها ماركس.

الجزء الثالث:

الامبريالية من وجهة نظر لنين: المحددات الاساسية لعصر الامبريالية / نظرية "النهب" الماوراء التاريخية في مواجهة نظرية لنين عن الامبريالية/ تصدير راس المال وتطور الراسمالية في البلدان الخاضعة/ تصدير السلع وتصدير راس المال/ الامبريالية وتقسيم العالم / الامبريالة بوصفها الحركة العملية لوقف مسار قانون ميل معدل الربح نحو الانخفاض / علاقة "الامبريالية" لنين ب "راس المال" ماركس، الاوضاع الامبريالية لانتاج واعادة انتاج راس المال / التعريف الدقيق للراسمالية الخاضعة بوصفها "الراسمالية في بلد خاضع للاميريالية" / السوق الداخلية في بلد خاضع ومسالة تقسيم العمل/ البلد الخاضع بوصفه ميدانا لانتاج (مافوق فائض القيمة).

الامبريالية والصراع الطبقي / الاشكال المختلفة لبروز تناقض العمل وراس المال في بلدان المتروبول والبلدان الخاضعة من الزاوية الاقتصادية والسياسية/ الامبريالية والدكتاتورية / الامبريالية والثورة الديمقراطية/ الامبريالية والانشقاق في الاشتركية / التحريفية، الاصلاحية والليبرالية في البلدان الخاضعة/ نقد النظرات الميكانيكية عن الامبريالية / نظرة على النقاط الواردة في الجزأين السابقين وعلاقتها بابحاث الجزء الراهن/ استخلاص الوسائل النظرية/ ايضاحات حول التاثير المحدد للراسمالية الاحتكارية في الاوضاع المحددة لكل بلد.

الجزء الرابع:

نظرة على عملية تحقق(انجاز) المستلزمات التاريخية للراسمالية في ايران:

مسالة سلب الملكية ونتائجها في ايران / التحليل الصحيح لمحتوى وتاثير الاصلاحات الزراعية خلال العقد الرابع "العقد السادس من القرن الماضي- المترجم" في ايران ونقد النظرات الانتقائية والرومانسية / اهمية الاصلاحات الزراعية لترسيخ سيادة "علاقة راس المال" على الانتاج الاجتماعي في ايران / خصائص هذه العملية في ايران واختلافاتها عن الحالة الكلاسكية/ مسالة غياب الثورة الزراعية وتحرر عوامل راس المال المتغير في الريف/ اسباب الركود الزراعي؛ سمة السلب الامبريالي للملكية في ايران وعدم حاجة الراسمال الاحتكاري لتطوير القطاع الزراعي في البلد/ الركود الزراعي بوصفه النتيجة الحتمية لسلب الملكية وخلق بروليتاريا المدن/ كل الراسمال الاجتماعي والقطاع الزراعي / سلب الملكية بوصفها مقطعا تاريخيا محددا

لسيادة راس المال على الانتاج الاجتماعي في البلد وانتفاء الخصائص "الوطنية" لجزء من برجوازية ايران" وافلاس سياسة الاكتفاء الذاتي الزراعية التي تبنتها حركتنا الشيوعية في برنامجها الاقتصادي "البرجوازية الوطنية" / سلب الملكية ومسالة الارض من منظور تطور الراسمالية في البلد/ سلب الملكية والمسالة الفلاحية / ضرورة تجزئة مسالة الارض من منظور الفلاحين (المسالة الفلاحية) ومسالة الارض من منظور تطور الراسمالية/ مكانة مسالة الارض في ثورتنا/ المطالب الفلاحية في برنامج الشيوعيين / استخلاص اسلوب لنين حول مسالة الارض في ايران/ تطابق الاسلوب واختلاف الاوضاع المحددة).

تم نشر اجزاء من الابحاث السابقة في كتاب "الشيوعيون والمسالة الفلاحية بعد الحل الامبريالي للمسالة الزراعية، مارس ١٩٧٩ .

الجزء الخامس:

المستلزمات المعاصرة لانتاج واعادة انتاج كل الراسمال الاجتماعي في ايران: قوانين حركة الراسمالية في عصر الامبريالية وتاثيراتها في البلدان الخاضعة:

أ: انتاج واعادة انتاج الاوضاع الامبريالية للاستغلال والانتاج / انتاج واعادة انتاج الراسمال الثابت والراسمال المتغير / مسالة السوق الداخلية وتقسيم العمل على الصعيد العالمي / اوضاع الابقاء على درجة الاستغلال وتشديدها وتثبيت سعر الفائدة على الصعيد الاقتصادي والسياسي/ مسالة انتاج فائض القيمة النسبية / الائتمان ودور النظام المصرفي/ الدور السياسي والاقتصادي للنظام الراسمالي الايراني / مسالة البناء التحتي لكل الراسمال الاجتماعي ونفقات الفئات المختلفة لراس المال/ المكانة الاقتصادية لصناعة النفط / الاسس الاقتصادية للدكتاتورية في ايران.

ب: كل الراسمال الاجتماعي والفئات المختلفة لراس المال/ التصنيف المحدد للبرجوازية الايرانية من زاوية النظر التاريخية والتحليلية/ مسالة المنافسة واسطورة البرجوازية الوطنية، التقدمية والديموقراطية، اسس الليبرالية البرجوازية قبل وبعد الاصلاحات الزراعية / المنافسة والليبرالية، تناقض العمل وراس المال والديموقراطية.

ج: نقد المواقف الانتقائية لبعض القوى الشيوعية فيما يتعلق بالابحاث السابقة.

هـ: الاسس الاقتصادية للثورة الراهنة / القوى المحركة للثورة/ الثورة والثورة المضادة/ المحتوى الاقتصادي لانتصار الثورة/ مسالة برنامج الحد الادنى.

والرد على نظريات "العوالم الثلاثة" و(طريق التطور اللاراسمالي).

المصادر النظرية

للاجزاء من الاول – الثالث:

1- راس المال (ثلاثة مجلدات) ماركس، اضافة الى "النتائج المباشـــرة لعملية الانتاج" ملحـــق المجلد الاول، بنكوين.
2- كروندريس.
3- الاشكال الاقتصادية ماقبل الراسمالية، ماركس.
4- اجزاء من نظريات فائض القيمة، ماركس، وخاصة (العمل المنتج و غير المنتج).
5- الايدولوجية الالمانية (الاقسام المربوطة بالدولة، الطبقات والنضال الطبقي).
6- تطور الراسمالية في روسيا، لنين.
7- خصائص الرومانسية الاقتصادية، لنين.
8- الامبريالية اعلى مراحل الراسمالية، لنين.
9- الامبريالية والانشقاق في الاشتراكية، لنين.
10- بصدد الاقتصادوية الامبريالية وكاريكاتير الماركسية، لنين.
11- نصوص جلسات المؤتمر الثاني للكومينترن (الاممية الثالثة) بصد المسالة القومية ومسالة المستعمرات.

****

صدر هذا الكراس ونشـــر في حـــزيران ١٩٧١ بالفارســـية في ايران وتم ترجمته عن النص الفارسي الذي اعيد طبعه من قبل "اصدقاء الحزب الشيوعي الايراني في برلين الغربية - المانيا" دون تاريخ.

للأتصال بالحزب

البريد الألكتروني
Info-arabic@wpiraq.net

ويب سايت وصفحة الحزب
www.wpiraq.net

سكرتارية المكتب السياسي
Wcpi_secretary@yahoo.com

رقم الهاتف
07701533432

عالم أفضل

برنامج الحزب الشيوعي العمالي العراقي

لقد كان تغيير العالم وأقامة عالم أفضل، واحدا من الأماني والأهداف الدائمة للأنسان طوال تاريخ المجتمع البشري. وعلى الرغم من أنتشار الأفكار القدرية والخرافية سواء منها الدينية أوغير الدينية حتى في داخل ما يسمى بالعالم المتحضر الحالي. تلك الأفكار الزاعمة بشتى الأشكال باستحالة معالجة الوضع السائد وطابعه القدري، فأن الحياة الواقعية وعمل الجماهير الغفيرة اليومي يشيران بأستمرار الى أمل وأعتقاد عميقين بامكانية بل وحتمية مستقبل أفضل، أن الأمل الذي ينظر الى أمكانية أقامة مستقبل خال من الحرمان والمصائب والعوز والكوارث الحالية، ذلك الأعتقاد الذي ينظر الى المسعى الأنساني الحالي "سواء بشكله الجمعي أو الفردي" بوصفه قوة مؤثرة في تركيبة عالم الغد، هو رؤية متجذرة وقوية في المجتمع توجه مسار حياة الجماهير الغفيرة وحركتها.

أن الشيوعية العمالية تنتمي قبل كل شيء أخر الى الأمل والأعتقاد السائد بين الصفوف اللامتناهية للبشرية والأجيال المتلاحقة، بكون بناء مستقبل أفضل، عالم أفضل، بيد الأنسان نفسه هو أمر ضروري وممكن.